ذكريات سياسية

للوزير السابق

عبد الفتاح حسن

المحامى

دار الشعب

ذكريات سياسية

للوزير السابق :
عبد الفتاح حسن
المحامى

الطبعة الأولى

ديسمبر ١٩٧٤

● الغـــلاف : بريشة الفنان : ناجى كامل

● الاعداد الفنى : قطـــاع الصحافة والنشر

● النـــاشر : مؤسسة دار الشعب

للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

٩٢ شارع قصر العينى بالقــاهرة

تليفون ٣١٨١٠

رئيس مجلس الادارة

احمد ابراهيم حمروش

بسم الله الرحمن الرحيم

• تصدير •

لا يعد ما اقدمه للقارىء تاريخا والا لوجب ان يكون له منهج التاريخ وسماته ، كما انه لا يعتبر دفاعا عن مواقف معينة والا لاستلزم ذلك طرح المسائل بوجهة نظر طرفيها ، وانما هو لا يعدو كونه ذكريات خاصة يستطيع صاحبها أن يؤكد للقارىء انه لم يستوحها من الذاكرة وحدها ، وانما استمد الأغلب الأعم فيها من اصول ثابتة .

• تقديم •

هذه الذكريات من جزئين : أولهما : يتناول الفترة التي عينت فيها وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية (مارس سنة ١٩٥٠) فوزير دولة ، ثم وزيرا للشئون الاجتماعية ، واشتغلت أثنـــاءها وزيرا للداخلية بالنيابة ، فوزيرا للحربية بالنيابة الى أن أقيلت وزارة الوفد برياسة مصطفى النحاس في ١٩٥٢/١/٢٧ (اليوم التالى لحريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦) ، كما يشمل الفترة التى تلت التاريخ المذكور ، وخلالهـــا صدر قرار بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٧ (في العهـــد الملكى) من رئيس مجلس الوزراء أحمد نجيب الهـلالى (الحاكم العسكرى العام) بتحديد اقامتى (اعتقالى) .

اما الجزء الثانى من هذه الذكريات فيدور حول الفترة التى بدأت من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧٠/١١/١٢ .

الجزء الأول

- أول استجواب .. للحكومة ..؟!
- النار .. تأكل العاصمة !
- قوانين الصحافة ..!
- إلغاء معاهدة ١٩٣٦

وزارة المراغي .. ووزارة الليلة الواحدة

(الفترة من مارس ١٩٥٠ - حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢)





● أول لقاء بفؤاد سراج الدين ،

● ثم أول لقاء بمصطفى النحاس ،

لم انتم قبل سنة ١٩٤٩ لأى حزب سياسى ، ولكن حدث فى سنة ١٩٤٣ انى قابلت فؤاد سراج الدين - وكان وزيرا للداخلية - ويتبعه مكتب مراجعة الأحكام العسكرية - حيث كنت اعمل فيه ، (وكانت الأحكام العرفيـة قائمة بسبب الحرب العالمية التى نشبت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩) ولم تكن لى أية صلة سابقة به ، ورجوته فى تلك المقـابلة أن يعفينى من العمل بذلك المكتب ، وأن يوافق على عودتى الى عملى القضائى السابق .

ومن المؤكد أن تلك المقابلة قـد تركت فى نفسى أثرا بعيـد المدى .. اذ سألنى عن سبب طلبى فصارحته بأننى مكلف بمراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بالقاهرة ، والاسكندرية ، وطنطا ، والمنصورة ، وشبين الكوم .. ، وان ابداء الرأى فى شأن تلك الأحكام يعرض على مدير الأمن العام (**محمود غزالى**) - ولم يكن من رجال القانون - ، ثم ترسل القضايا الى رياسة مجلس

الوزراء (الحاكم العسكرى العام) للنظر فى التصديق ، وكان خاتم الحاكم العسكرى العام ــ فى الواقع ــ عند **جورج واكد** ــ احد موظفى الرياسة ــ ، وكانت القضايا ترسل يوميا للرياسة بأعداد هائلة ، وعرضت الأمر على وزير الداخلية بصـــورة توحى بأن الوضع على هذا النحو مما أرجو معه اعفائى من الاستمرار فيه ».

وسألنى عما اذا كان الحاكم العسكرى العام يراجع القضايا ؟ فنفيت احتمـــال امكان حصـــول ذلك ــ فقـــال : والحـــل ؟ قلت : ينـــدب مستشـــــار من وزارة العدل يعهد اليه بخاتم الحاكم العسكرى ، ومعه عدد كاف من القضاة .. ، وانتهت المقـــابلة بعبارة من الوزير فهمت منهـــا اننى لن أعود الى عملى السابق ،

● تشكيل مكتب مراجعة الأحكام ممن أصبحوا بعد ذلك وزراء ورؤساء لمجلس الدولة :

ولم أدرك على وجه الدقة مؤدى تلك العبارة الا بعد بضعة ايام حيث صدر قرار الحاكم العسكرى العام بتشكيل مكتب مراجعة الأحكام العسكرية من : **السيد على السيد** ــ وكيل محكمة مصر ــ رئيسا للمكتب (وبعد ذلك بسنوات أصبح رئيسا لمجلس الدولة)، وعضوية القضاة : ــ

محمد سلامة (وبعد ذلك وزيرا للعدل) ، **والامام الخريبى** (وبعد ذلك رئيسا لمجلس الدولة) ، **وابراهيم عثمان يوسف** (وبعد ذلك نائبا لرئيس محكمة النقض) ، **ومحمود عبد الرازق** (وبعد ذلك وكيلا لمحكمة الاستئناف) ، **ومحمد ذهنى** (وبعد ذلك وكيلا لمجلس الدولة) ، وغيرهم ، كما شملنى أيضا القرار ، وطلبوا منا أن نتوجه الى الاسكندرية ــ وكنا فى الصيف ــ لمقابلة وزير العدل **محمد صبرى أبو علم** ، ورئيس الوزراء **مصطفى النحاس** ، واثناء مقابلة وزير العدل قلت : « والختم يكون عنـــد رئيس المكتب » مشيرا بذلك الى خاتم الحاكم العســـكرى .. وانصرفنـــا ــ وفى

طريقنا لمقابلة رئيس الوزراء لامني السيد على السيد لما ذكرته لوزير العدل عن الخاتم ، ونصحنى الا أكرر ذلك أمام رئيس الوزراء ، وقال اننا سنؤدى واجبنا كقضاة ، وسندون الرأى كتابة - وهذه هى مهمتنا ، واقتنعت بما قال ، ثم قابلنا مصطفى النحاس - وكانت هذه أول مقابلة القاه فيها ، وذكر لنا رئيس الوزراء ان وزير العدل ووزير الداخلية معا قد وقع اختيارهما علينا ، واضاف ، بأنه بطبيعة الحال - لا يراجع القضايا التى ترد اليه - بعد مراجعة المكتب المختص - ، وانهى الحديث بأن اى ظلم يقع فى الأحكام لا تكون مسئوليته على أحد سوانا .

وبدأنا العمل - على صورة دوائر ثلاثية - نستعرض القضايا باحكامها ، وكأننا محكمة أخرى ، وتنتهى الدائرة الى اقتراح تثبته فى الأوراق ، ونعرض على رئيس المكتب ليسمع ، ويراجع ، ويدقق ثم يدون رأيه كتابة ، ويرفع الرأى الى الحاكم العسكرى للنظر فى التصديق .

وبعد بضعة ايام وزعت على أوراق تأشر عليها من وزير الداخلية لفحصها والعرض عليه ، وشعرت بضيق لاضافة عبء جديد الى عملى - كعضو بمكتب مراجعة الأحكام العسكرية - ولا يدخل ذلك العبء - بطبيعته - فى اختصاصى - ودرست الأوراق ، وتوجهت الى وزير الداخلية ، وعرضت رأيا يخالف الرأى الذى كانت قد أبدته ادارة قضايا الحكومة - قسم قضايا الداخلية - وكان الموضوع خلافا بين وزارة الصحة - وتتبعها الشئون البلدية والقروية - وبين وزارة الداخلية حول الاختصاص باحدى المسائل - وذهب قسم القضايا الى أن الاختصاص لوزير الداخلية ، وذهبت - فيما خلصت اليه من بحث - الى ان الاختصاص لوزير الصحة ، واشر الوزير بما يتفق والرأى الذى عرضته عليه ...

● مكتب فنى لوزير الداخلية :

وتهيـأت للانصراف فاذا بفؤاد سراج الدين يعرض على ان اكون مديرا للمكتب الفنى للوزير ..

قلت : مكتب فنى ؟

قال : مكتب فنى مثل مكتب وزير العدل ..

قلت : مكتب فنى وزير العدل يندب له احد رجال القضـاء ـ ويعود الى منصبه كلما اقتضى الحال ..

قال : سيكون عمل مكتب فنى وزير الداخلية اشبه بالادارة التشريعية التى كانت بوزارة الداخلية فى سنة ١٩٣٦ ..

قلت : أنشأت وزارة الوفد تلك الادارة فلما تركت وزارة الوفد الحكم زالت الادارة المذكورة .. ويشاغلها ، واستدركت مضيفا : أنه ليس معنى اجاباتى أنه لا يسعدنى ان يكون لى حظ العمل معه ..

● مدير مكتب الوزير :

● ومدير ادارة المستخدمين :

وانصرفت ، وبعد اسبوعين صدرت حركة ادارية عين فيها على راجح ـ مدير مكتب وزير الداخلية ـ وكيلا لمحافظة القنال ـ بور سعيد ـ وخلا بذلك منصب مدير مكتب الوزير ـ وعلى اثر تنفيذ تلك الحركة صدر قرار وزير الداخلية بتعيينى مديرا لمكتب الوزير ، ثم أضيفت لى ـ بعـــد فترة ـ أعمـــال مدير ادارة المستخدمين ـ وجمعت بين العملين معاً الى أن أقيلت وزارة الوفد من الحكم فى ١٩٤٤/١٠/٨

وأدركت أن الوزير (على ضوء ما لمست خـلال عملى معـه) انما وزع الأوراق الخاصة بالخلاف بين وزارتى الداخلية والصحة لكى يعطى نفسه فرصة أخرى ـ بعد مقابلتى له بشأن طلب عودتى

لمملي القضائي السابق ـ وليكون اتجاهه لتعييني مديرا لمكتبه مبنيا على دراسة كاملة ، واختبارا جديدا يعقده لي ، ولمست ايضا انه لم يضق بالمناقشة حول فكرة المكتب الفنى بل اقتنع بها ـ ؟ وعمد الى بلوغ ما انتهى اليه من رأى بالوسيلة التى فضلها ، وعلى النحو الذى صدرت عليه الحركة الادارية .

● تعيين بمجلس الدولة :

● ثم استقالة منه

● والى المحاماة :

وبعد ١٩٤٤/١٠/٨ ـ تاريخ اقالة الوفد من الحكم ـ عينت **مفتشا للداخلية وبقيت بوزارة الداخلية فى عهد وزارة احمد ماهر ووزارة محمود فهمى النقراشى الى ان عينت ـ فى وزارة اسماعيل صدقى** ـ بمجلس الدولة ـ منذ بدء انشائه (فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦) ، ثم رغبت فى الاشتغال بالمحاماة ، واستقلت من مجلس الدولة فى مايو سنة ١٩٤٧ ، ولم أكن أتصور أن التوفيق سيصادفنى منذ البداية ، والى الحد الذى أكرمنى الله به .

وفى عام ١٩٤٩ تعاقدت ودائرة **وحيد يسرى زوج كريمة السلطان حسين** لأكون مستشارا قضائيا ومحاميا للدائرة مقابل أتعاب سنوية قدرها ثلاثة آلاف جنيه ـ وكانت الخصومة بين الملك ووحيد يسرى مستعرة وحادة فى ذلك الوقت لأسباب خاصة بهما .

● وفى باريس فكرت فى دخول الانتخابات :

وفى صيف العام المذكور سافرت مع قرينتى الى أوروبا ـ وفى باريس ـ وكانت أخبار مصر قد انقطعت عنى فترة ـ صادفنى بها **عبد الحليم الجندى** (رئيس ادارة قضايا الحكومة بعد ذلك) فكان أول من دفعنى الى التفكير لترشيح نفسى فى الانتخابات المزمع اجراؤها .. ولما عدت الى مصر قابلت **فؤاد سراج الدين**

بالاسكندرية ــ وكان وزيرا للمواصلات فى وزارة **حسين سرى** ــ الائتلافية ــ وسبقنى **فؤاد سراج الدين** الى الحديث عما كنت انوى الكلام معه فيه . وقال انه سيوصى بترشيحى لعضوية مجلس النواب عن دائرة بسيون (باعتبار أننى من قرية القضابة مركز كفر الزيات (غربية) الذى تتبعه بسيون ــ قبل انشاء مركز بسيون) واشار على بأن أقدم طلبا للانضمام للهيئة الوفدية لاؤدى ــ بعد قبول الطلب ــ اليمين أمام رئيس الوفد قبل اعلان الترشيح .

● **ترحيب بالانضمام للوفد :**

● **واشفاق من ترشيحى لدائرة بسيون :**

وقلت له : اما عن طلب الانضمام فسوف أبادر بتقديمه ، وأما عن ترشيحى فى دائرة بسيون فقد صارحته بمخاوفى لأنه لم ينجح فى تلك الدائرة مرشح وفدى منذ وقت طويل ــ وأخذت ادلل له على مخاوفى حتى اقتنع ، وقال انه سيوصى بترشيحى فى احدى دوائر القاهرة (عابدين) ، وطلب منى تزكية مرشح لدائرة بسيون ، وبعد ايام قدمت اليه أحد الأشخاص ، ولكنه أبلغنى فيما بعد ان رئيس الوفد ــ لسبب معين ــ رفض قبول ترشيح الشخص المذكور ــ ودخلت معركة الانتخابات ــ لأول مرة فى حياتى ، فى دائرة بسيون .

● **ونجحت بصعوبة ...**

ونجحت فى ١٩٥٠/١/١٠ (يوم الاعادة)وكانت نتيجة الانتخابات أعلنت فى ١٩٥٠/١/٣ ثم أعيد الانتخاب فى الدوائر التى لم يحز المرشحون فيها على الأغلبية المطلقة ، وأشهد أن مخاوفى كانت اقل بكثير مما صادفنى فعلا من مشقات ــ اذ كان ينافسنى على تلك الدائرة نائبها السابق **عبد الحميد الجندى**(وينتمى للهيئة السعدية) وماله وفير ، وحظه منه كبير ، والمهندس **عمر المراسى** (ودخل

الانتخابات بوصـــفه مستقلا) ــ ونفوذ عائلتــه عريض ، وزاد الأمر صعوبة انه قبيل يوم ١٩٥٠/١/٣ أخبرنى **أحمد رمزى كساب** مأمور مركز كفــر الزيات ــ الذى تتبعـــه فى ذلك الوقت دائرة بسيون الانتخابية ــ وهو ممن يوثق بهم ، ويطمـــأن الى صـــدقهم ــ أن التعليمـــات قد صدرت بالعمل على اســـقاطى ، واسقاط المرشح المستقل ، والعمل على تمكين المرشح الســـعدى من النجـــاح ــ وانحصرت الاعادة بين المرشح السعدى وبينى عنـــد الاعادة فيسر نجاحى أن نتيجة ١٩٥٠/١/٣ أسفرت عن أغلبية للوفد ، كما ضاعف من التيسير انضمام أنصـــار المرشح المستقل للذين كانوا يحسنون الظن بى منذ البداية .

● وفوتحت فى أن أكون وكيلا برلمانيا للداخلية :

وفى ١٩٥٠/١/١٢ تألفت الوزارة برياسة مصطفى النحاس .

وفى ١٩٥٠/١/١٦ بدأ البرلمان جلساته ، وفى الجلسة المسائية لمجلس النـــواب (١٦ من ينـــاير سنة ١٩٥٠) نادانى **فؤاد سراج الدين**، وصحبته الى وزارة الداخلية حيث عرض على منصب الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية ، فاعتذرت بأن عملى فى المحاماة ، مما أرتاح له كثيرا ، وان ايرادى منه كبير ، وذكرت له تعاقدى مع دائرة وحيد يسرى ، وان أتعابى منها وحدها ضعف مرتب الوظيفة ، وان أعبائى تضخمت ، وان معاشى ــ عنـــد تعيينى فى المنصب المذكور ــ لن يصرف ، كما لن تصرف مكافأتى البرلمانيـــة ، وتركنى أسرد أسانيدى ثم قال لى مهما تكن أعذارك فقد عرضت الأمر عليك لكي تهيء نفسك للعمل الجديد .

وتبين أنه لا يوجـــد فى الميزانيـــة اعتماد خاص بالمنصب ، فاتخذت الحكومة الاجراءات ، لاستصدار قانون من البرلمـــان بالاعتماد ، وتمت الموافقة فى ١٩٥٠/٣/٢٠ وعلى الأثر صـــدر المرسوم بتعيينى .

● فى مجلس الشيوخ معارضة فى تعيين وكيل برلمانى للداخلية :

وكان قد حدث عند عرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ ان اثير اعتراض عليه — وكان اسمى قد ورد فى بعض الصحف من قبل مرشحا لتولى ذلك المنصب — وقال المعترض فى مجلس الشيوخ (وهو **عبد السلام الشاذلى**) ان **محمود فهمى النقراشى** وغيره تولوا رياسة الوزارة وجمعوا بين أكثر من منصب فى وقت واحد ، ولم يتطلب الأمر تعيين وكيل برلمانى يتغول على اختصاصات الوكلاء الأخرين لوزارة الداخلية .

● رد الوزير على تلك المعارضة :

ولكن **فؤاد سراج الدين** — عند رده على المعترض — اطرى قدرة غيره ممن جمعوا بين المناصب ، وقال انه ليست له قدرتهم ، وان الحكومة من حقها تقدير مدى الضرورة التى تتطلب انشاء المنصب، وأما التغول على الاختصاصات فانه سوف يصدر قرارا يحدد به الاختصاصات ليلتزمها كل من وكلاء الداخلية .

● فكرة بديلة لرفض اعتماد المنصب :

وكنت فى مجلس النواب — كعضو فيه — أثناء المناقشة التى دارت بمجلس الشيوخ — وحضر **محمود البسيونى** — (محافظ القاهرة بالنيابة بعد ذلك) — ونقل الى ما قيل فى مجلس الشيوخ ، وتوجهت الى وزارة الداخلية — بعد أن فرغ مجلس الشيوخ من جلسته — فردد لى **فؤاد سراج الدين** ما قيل فيه ، وأضاف أنه كان يرجو أن يرفض المجلس الموافقة على مشروع القانون لأنه كان لديه البديل للرفض — وهو التوصية بتعيينى وزير دولة ، لأن بالميزانية اعتمادا لمنصب وزير دولة كان يشغله الدكتور محمد هاشم فى وزارة صهره **حسين سرى** ، وخلفتها وزارة الوفد اثر ظهور نتيجة الانتخابات .

ولا تفوتنى الاشـــارة ـ فى هذا المقـــام أن احـدى الصحف كانت قد ذكرت بمناسبة تعيينى وكيلا برلمانيـــا لوزارة الداخلية ، ورددت عند تعيينى وزيرا ـ بعد ذلك فى مناسبات أخرى ـ رغم ما سجلته من بعض عبارات طيبـــة عنى ـ اننى كنته شريكا **لفؤاد سراج الدين** فى مكتب محاماه اثر استقالتى من وظيفتى بسبب الغاء الاستثناءات ، واننى كنت أعد له الاستجوابات التى قدمها الى مجلس الشيوخ حين كان عضوا فيه وأثناء عدم توليه الوزارة (فى المعارضة) .

● لست شريكا لفؤاد سراج الدين فى مكتب للمحاماة :

والواقع انه ليس صحيحا بالمرة اننى استقلت بسبب الغاء الاستثناءات (سنة ١٩٤٤) وانما الصحيح اننى رقيت فى وزارة النقراشى سنة ١٩٤٥ ، كما منحت علاوة ثمانية جنيهات شهريا ـ بموجب كادر هيئات البوليس ـ عند قيدى على درجة أعلى قبل تعيينى بمجلس الدولة مباشرة فى وزارة **اسماعيل صدقى** ســنة ١٩٤٦ ، وان مجلس الدولة أبدى بكتابه الذى ارسله رئيســه **محمد كامل مرسى** فى مايو سنة ١٩٤٧ الى وزير العــدل **احمــد خشبة** ثناء وافرا على ، وطلب فيه منحى الفرق بين المعـــاش والمرتب خلال سنتين مضافتين لمدة خدمتى ـ وقد تنازلت عن ذلك الفرق بطلب قدمته مباشرة الى وزير العدل الذى سعيت لديه لقبول استقالتى ، ولم أفلح الا بعد جهد كبير ـ والكثيرون ممن كانوا بمجلس الدولة فى ذلك الوقت أو الى الان على يقين من صحة ما أشرت اليه .

وليس من شك فى أننى كنت اعمل فى المحاماة منفردا ، وأن **فؤاد سراج الــدين** ـ ولو ان اسمه مقيد بجدول المحامين ـ لم يمارس ـ فى الواقع ـ صناعة المحاماة ـ وان القضية الوحيــدة التى حضرها متطوعا ـ فى الفترة من ١٩٤٤/١٠/٨ تاريخ اقالة

وزارة الوفد حتى ١٩٥٠/١/١٢ تاريخ عودة الوفد للحكم — ترافع فيها مستقلا عن مكتبى ».

● **فؤاد سراج الدين هو وحده صاحب استجواباته :**

وليس صحيحا بالمرة انه كان لى دور ما وبأية صورة — فيما كان يقدمه **فؤاد سراج الدين** من استجوابات بمجلس الشيوخ حين كان عضوا فيه ».

● **الدكتور هيكل يسمو الى قدره ومكانته أمام محكمة الثورة :**

وكم كنت أتمنى أن يكون لى نصيب فى جهده الخاص من هذه الناحية لأنال قسطى من تقدير **الدكتور محمد حسين هيكل** بشهادته التى أدلى بها أمام محكمة الثورة حين دعى اليها — كشاهد اثبات ضد فؤاد سراج الدين — الذى كنت محاميه فى قضية أمامها سنة ١٩٥٤ — فارتفع **الدكتور هيكل** بشهادته ، وسما — بقدره ومكانته — ولم يقف الدكتور هيكل عند حد القول بأنه يعز عليه أن يرى فؤاد سراج الدين مدعى عليه أمام محكمة الثورة ، بل أضاف أنه اذا كان هناك من شرفوا الحياة البرلمانية فى مصر .. فان فى صدرهم اثنين هما : يوسف الجندى ، .. وفؤاد سراج الدين ..»

● **وشهد الدكتور هيكل لخصومه السياسيين ..**

والاثنان اللذان خصهما الدكتور هيكل بالذكر هما من الوفديين .. أحدهما — كان عند الادلاء بالشهادة فى جوار الله — وهما من خصومه السياسيين حين كان **الدكتور هيكل** رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين — قبل الغاء الأحزاب السياسية .

* * *

الفصل الأول :

• فى وزارة الداخلية •

عقب تسلمى عملى — وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية — أصدر الوزير قرارا بتحديد الاختصاصات بين بدوى خليفة ، واحمد مرتضى المراغى ، وبينى ..

● رقابة التليفونات :

واردت اثر ذلك مباشرة أن أتعرف بنفسى كيف تتم مراقبة التليفونات ، وسألت فى ذلك اللواء عمر حسن — مدير القسم المخصوص (السياسى) — وعلمت ان المراقبة لا يمكن أن تتم الا باجراء فنى يبدأ فى مصلحة التليفونات — ثم قادنى مدير القسم المخصوص الى غرفة بسطح وزارة الداخلية — المبنى الرئيسى — وبتلك الغرفة اثنان من الكونستابلات ، ووجدت على مائدة جهازا للتسجيل آليا وتبين أنه معطل ، وقيل لى بأن جهازا آخر للتسجيل اشترى فى عهد وزارة سابقة وأعيد الى القصر الملكى ولم يرد منه ؛

● وجلست لأتصنت ...

ولاحظت أن أحد الكونستابلين يضع سماعة على أذنيه يتصنت بها ، ثم يسجل بيده ما يسمع .. فجلست مكانه ووضعت السماعة على أذنى ، وسمعت حديثا يدور بين سيدتين احداهما

فى منزل احد رجال السياسة ـ وحاولت ـ قدر استطاعتى ان الاحق الحديث المتبادل بين الطرفين فلم أفلح ، وسعيت أن أسجل فحوى الحديث اثناء التصنت فلم أوفق عجزا منى عن الملاحقة ، والمتابعة اذا أريد تسجيل نص الحديث أو فحواه بدقة وأمانه .

● وأغلقت غرفة التصنت ...

ولما انصرفت طلبت من مدير القسم المخصوص بأن يغلق الغرفة ، وأن يعهد للكونستابلين بعمل آخر ـ وأبديت له ما لمسته بنفسى ـ ثم نقلت للوزير ما صنعت ، فأقرنى على تصرفى .

● صدور قانون بالغاء الأحكام العرفية ..

واعتقد ان الأمر نفذ خلال الفترة المحدودة التى وقعت بين زيارتى لغرفة المراقبة (١٩٥٠/٣/٢٩) وبين صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى تمت الموافقة عليه فى ١٩٥٠/٤/١٨ برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد **فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر** ، كما تمت موافقة البرلمان فى ١٩٥١/٤/٢١ على مشروع قانون باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ (ولم تعد الأحكام العرفية الا بعد حريق القاهرة فى ١٩٥٢/١/٢٦) .

● ظل تسجيل المكالمات الخارجية ..

ولكن ظل تسجيل المكالمات الخارجية ساريا ـ وكانت شئون مصلحة الرقابة ـ وفى هذا الاطار وحده ـ تعرض على بوصفى مختصا بها بمقتضى قرار الوزير بتحديد الاختصاصات ، وكان يتولى عرض هذه الشئون على ـ بكباشى جيش (مقدم) سيد نبيه (سفير مصر بعد ذلك فى استراليا) وبقيت متصلا بتلك الشئون بعد تعيينى وزيرا ـ والى أن أقيلت وزارة الوفد من الحكم فى ١٩٥٢/١/٢٧ .

وكان عمل مصلحة الرقابة ـ فى نطاقه المشار اليه ـ بارزا ومثمرا ، وقد نقل بعض تلك الأعمال ـ ومن مظانها الأصلية الرسمية ـ **الدكتور محمد أنيس فى ـ حريق القاهرة ـ الصادر** عن المؤسسة العربية للراسات والنشر ـ بيروت ـ طبعة سبتمبر سنة ١٩٧٢ .

ومما يتصل بشئون الرقابة واقعتان :

● **الأولى** : ان النائب العام **محمد عزمى** ـ وكان يشرف على تحقيق النيابة لوقائع الأسلحة الفاسدة ـ اتصل بوزارة الداخلية طالبا البحث عن مكالمة خارجية جرت بين **عبـــاس حليم** ـ النبيل السابق ـ أحد المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة وبين آخر فى الخارج فطلبت من **البكباشى / سيد نبيه** اعداد بيان بجميع المحادثات الخارجية المسجلة منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وأرسلت وزارة الداخليــة نسخة من ذلك البيان الى النائب العام تيسيرا لمهمة التحقيق ، ولتراجع النيـــابة كافة المكالمات التليفونية المسجلة ربما ترى فيها ما يفيد التحقيق الذى تتولاه .

● **الثانية** : ان **فؤاد سراج الدين** كان يلقى خطابا فى حفل افتتاح مركز بلطيم ـ بوصفه وزيرا للداخليـــة ـ واذا برسول يهمس فى أذنى ـ وكنت حاضرا ذلك الحفل ـ ان السراى اتصلت بنقطـــة السواحل التى تقع على مسافة قريبة من مكان الاحتفــال ، وتطلب الاتصال تليفونيا بالوزير بصفة عاجلة ، وقدرت أن خطاب الوزير قد يستغرق وقتا طويلا ، وربما كان الأمر المراد الاتصال بالوزير فى شأنه يقتضى المبادرة بالاتصال ، ودنوت منه ، واســـتأذنته فى الانصراف وصحبنى محمود البدينى الى حيث وصـــلنا نقطة السواحل فاذا بالمتكلم هو **حسن يوسف ـ وكيل الديوان الملكى ،**

واعتذرت من عدم حضور الوزير ، فقال انه كان يريد أن يستطلع رأى الوزير فى وضع ادمون جهلان ــ (وكان جهلان أحد المقربين للملك من المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة) ــ الذى حضر من الخارج حيث كان فى رفقة الملك ، والذى كان قد صدر أثناء وجوده بالخارج أمر النائب العام بالقبض عليه ، واشار حسن يوسف الى ان جهلان معتصم حاليا بقصر عابدين ، والى أنه أمين خزينة الملك ، وأنه عاد من الرحلة بشأن خاص ويعتزم العودة ــ واستفسر حسن يوسف عن الوضع بالنسبة لأمر القبض فيما لو أراد النائب العام تنفيذه ــ فقلت له ان النائب العام له سلطته ومن حقه أن يمارسها ، وأن وزارة الداخلية لا تملك أن تخالف النائب العام الذى له ان شاء تنفيذ أمره ــ فقال حسن يوسف : هل هذا هو رأى الوكيل البرلمانى أم هو رأى وزير الداخلية ؟ فكان جوابى ان ذلك هو رأى الحكومة ــ وانتهى الحديث عند هذا الحد ، ونقلت الى الوزير ــ الذى كان قد فرغ من خطابه ــ فحوى الحديث الذى دار بينى وبين حسن يوسف تليفونيا فأقرنى تماما على ما قلت .

● **كبوة من النائب العام ..**

ومن المؤكد ان النائب العام علم بحضور جهلان الى مصر وبدا له ــ وهذا تقديره ــ أن يتركه يسافر الى الخارج ، ولم ينفذ أمر القبض الذى كان قد أصدره من قبل ، وكان اغضاء النائب العام عن تنفيذ أمره بالقبض على المتهم جهلان ، وتركه ليسافر الى الخارج مما عد ــ بحق ــ كبوة تحسب على النائب العام محمد عزمى الذى كان يقتضيه الواجب ان ينفذ أمر القبض ، وأن يستجوب المتهم فان تجلت سلامة موقفه اخلى سبيله ، والا أمر بحبسه احتياطيا ــ وربما كانت أمثال تلك الكبوة المشار اليها سببا فيما وقع قبلها من جفوة بين النائب العام وبين عبد الفتاح الطويل وزير العدل فى ذلك الوقت .

● مجلة التحرير تنشر نص الحديث التليفوني من تقرير بالقصر الملكي :

وحدث أثناء نظر قضية فؤاد سراج بمحكمة الثورة — وكنت محاميا للمدعى عليه (فؤاد سراج الدين فى القضية المذكورة سنة ١٩٥٤) ان نشرت مجلة التحرير — التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وتعبر عن اتجاهات الثورة ، نص حديث عثر عليه فى السراى — يتضمن الحديث المشار اليه ، وقد تبين من مطالعة الحديث المنشور بالمجلة أن حسن يوسف قد سجله فى ذلك التقرير — الصادر عنه — بكل دقة ، وأمانة ، وصدق . وقدمت عدد مجلة التحرير الى محكمة الثورة كدليل ساقته عناية الله لاعطاء صورة صحيحة عما كان يجرى فى تلك الأيام من عام ١٩٥٠ .

● الملك يخشى تصرف النيابة العامة ضده ..

وأبعد من ذلك مدى أن الملك قبل وصوله الى ميناء الاسكندرية من رحلته الى الخارج فى صيف ١٩٥٠ ارسل يستفسر عما اذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده « شخصيا » اجراء عند نزوله الى أرض الميناء فأجيب ردا على استفساره — بأن هذا غير جائز دستوريا ولكن هذه الحصانة الدستورية مقصورة على شخصه ، ولا تمتد الى أحد سواه من حاشيته او مرافقيه .

ولا بد أن استفسار الملك، والرد عليه قد عثر عليهما ضمن ما وجد بالقصور الملكية من وثائق يلزم بعد تصنيفها على يد الأمناء المختصين اطلاع الرأى العام عليها .

ولئن دل الاستفسار من جانب الملك على شيء فانما يدل على مدى اشفاق الملك على ذاته من تصرفات النيابة العامة ، وخوفه على شخصه من أن تمتد اليه أوامرها .. — وقد كان وزير العدل فى ذلك الوقت **عبد الفتاح الطويل** — فى بالغ حرصه على النيابة

قد اشار بأن أعضاءها فى غنى عن استعمال سيارات الحكومة المخصصة لانتقالهم لتحقيق وقائع الأسلحة فنفذ ما أشار به وزير العدل بمجرد أن صدر عنه .

● رد على حديث للهلالى باشا :

● وخطاب الى الأهرام موجه الى الهلالى باشا :

ومما يتصل بشئون الرقابة أن **أحمد نجيب الهلالى** كان قد قد ادلى بحديث للأهرام فى يولية سنة ١٩٥١ ردد فيه مسألة الرقابة على التليفونات ، ونشرت لى الأهرام ردا على حديثه ...

ثم تولى **نجيب الهلالى** - فى ١٩٥٢/٣/٢ - رياسة الوزارة وليقينى أن حديثه الذى أدلى به الى الأهرام لا يطابق الواقع ، وان وثائق وزارة الداخلية ، والأوراق الرسمية بمصلحة التليفونات ، تؤكد ما كنت منه على يقين ، أرسلت الى الأهرام فى ٧ مارس سنة ١٩٥٢ الكلمة التالية : -

● الى الهلالى باشا :

« كان دولة الهلالى باشا قد أدلى للأهرام فى الصيف الماضى بحديث ، تضمن قيام وزارة الداخلية بمراقبة تليفونية ، وقيام البوليس بمراقبة دولته - واذ كنت وزيرا للداخلية بالنيابة توليت الرد فى الأهرام على ذلك ... والآن وقد تولى دولة الهلالى باشا الحكم - وفى يده الوسائل التى تعينه على بلوغ وجه الحق - لهذا أناشده أن يأمر بتحرى المسألتين ، وفحصهما فحصا شاملا ، وانني لعلى ثقة من أن دولته لن يضن على الرأى العام بما ينتهى اليه قراره فى هذا الشأن ، (عبد الفتاح حسن المحامى) » .

وبعد عشرة أيام من ارسال الكلمة المذكورة الى الأهرام صدر فى ١٩٥٢/٣/١٧ قراره باعتقالى مما سيجىء تفصيله فى موضعه من هذه الذكريات عند الحديث عن القضية التى رفعتها بهذا الخصوص امام محكمة القضاء الادارى - وجاء فيها ذكر الكلمة التى ارسلتها الى الأهرام بعنوان ((الى الهلالى باشا)) .

الفصل الثاني :

• أول استجواب للحكومة •

• ابراهيم شكرى يستجوب الحكومة عن الحفـــلات الخيرية وما يجرى فيها ..

• أول استجواب للحكومة :

نظر مجلس النواب بجلســة ١٩٥٠/٥/١٦ فى الاستجواب الموجه الى وزير الداخلية من **النائب ابراهيم شكرى** ، فى اباحة الخمر والميسر فى حفلات الجمعيات الخيرية واستخدام النســاء فى تقديم الخمور لرواد هذه الحفـــلات لا سيما زوجات كبـــار الموظفين ... وظهورهن فى ملابس غير لائقة .

وقد كان النظر فى الاستجواب موضع اهتمام شــديد من النواب ، مؤيدين ومعارضـــين .. لسببين : ــ أولهما أنه أول استجواب يناقش فى تلك الدورة .. والثانى أن الاستجواب دقيق حســاس لأنه فى حقيقته وواقعــه تعريض بتصرفات فريق من سيدات الأسرة المالكة .

« ولقد صفق النواب للنائب المستجوب تصفيقا شــديدا فى بعض المواقع ، وأثاروا حوله ضجة عنيفة فى بعض المواضع ..

« كان النواب يضحجون كلما ذكر واقعة .. او عين مكانا .. أو وصف بعض الاشخاص وصفا يغنى عن ذكر الأسماء .. وأشار الى مجلات نشرت صورا فوتوغرافية .. وطلب اليه رئيس مجلس النواب **عبد السلام فهمى جمعة** أن يطلعه على هذه الصور .. فقدمها اليه .. وبعد ان اطلع عليها أراد بعض الوزراء أن يطلعوا عليها ، فأرسلها اليهم .

● الحرية للمعارضة البرلمانية

ويدفعنى الانصاف الى أن أسجل **لعبد السلام فهمى جمعة** انه لم يدخر وسعا فى تمكين النائب المستجوب من أن يقول كل ما يريد .. استمساكا بالمبدأ الذى سار عليه دائما ... وهو رفع صوت المعارضة فى مجلس النواب .

● صاحب الذكريات يرد على الاستجواب بمجلس النواب ...

ولم يكن **فؤاد سراج الدين** حاضرا أثناء مناقشة هذا الاستجواب .. فناب عنه صاحب هذه الذكريات بوصفه الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية .. وقال : كما جاء فى مضبطة تلك الجلسة : ـ

● حكومة اسلامية تدعو الى الفضائل

« فى بعض جوانب هذا الاستجواب دعوة الى التزام الآداب العامة ، والحكومة تتفق مع النائب المستجوب فى هذه الناحية ، لأنها حكومة اسلامية تدعو الى الفضائل وتحث الناس على اتباعها ، ولكن هناك فرقا بين هذه الدعوة وبين استجواب ينبغى أن يحصر فى نطاق محدد ، اذ قال المستجوب أنه يستجوب وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية لأن وزير الداخلية خالف قانون الأندية فهل هو خالفه أم لم يخالفه ؟ قال النائب أن وزير الداخلية صرح بالخمر فى هذه الحفلات ووزير الداخلية لم يصرح بذلك ،

وليس له أن يصرح به لأن هذه الحفلات تقام فى أماكن مصرح لهـا اصلا ببيع الخمور ، ولم يقدم أحد الى وزير الداخلية طلبا فى هذا الشأن فأباح » .

● سيدة تقدم خمرا أمر تأباه التقاليد وتستنكره

ثم قال أن النائب المستجوب ذهب الى « ان وزير الداخليـة صرح للسـيدات بتقـديم الخمر فى هـذه الحفـلات ولكن هذا لم « يحدث ، لأن قانون الأندية يحرم استخدام النساء ساقيات للخمر وهذا التحريم يقتضى أن يكون هناك ناد ، وأن تستخدم السيدات ساقيات محترفات للخمر ، أما أن تقدم سيدة خمرا فى حفلة عامة فهذا أمر آخر ، انه أمر تأباه التقاليد وتستنكره ، ولكن هناك فرقا كبيرا بين أن نقول ان الآداب العـامة تنادينـا جميعا بأن نحصن سيداتنا من هذه المسائل ، وأن نقول أن وزير الداخليـة أو وزير الشئون الاجتماعية مسئول عن هذه الأمور ان وقعت فعلا » .

« وأضاف صاحب هذه الذكريات « ان النائب خلط بين ما نص عليه القانون ، وبين ما يجب أن يكون فوزير الداخلية لا يستجوب عن نقائص القانون ، ولكنه يسأل عن مخالفـة القانون ، واذا كان القـانون فى حاجـة الى تعديل فالحكومـة مع النواب ان أرادوا تعديله » .

« كما وان القانون يحرم الترخيص بلعب القمار فى اى ناد من من الأندية التابعة للجمعيات الخيرية ، وقد نص هذا القانون على ان تأخذ الحكومة رسما سنويا من اندية القمـار لا يتجاوز نصف ايرادها ، على أن يصرفها وزير الشئون الاجتماعية فى الوجوه التى يراها ، والمقصود هو الأندية ، ولا ينطبق هذا القانون على حفلة من الحفلات لأن القانون لم يحرم لعب القمـار الا فى ناد من الأندية التابعة للجمعيات الخيرية » .

● احتشام السيدات سلوكا وثيابا ...

« وأشـار صاحب الذكريات ، « الى أنه لا يفهم كيف يمكن أن يقال أن وزير الداخلية أو وزير الشـئون الاجتماعية مسئول عن الثياب التى تبدو بها بعض السيدات فى الحفلات والاستجواب هو استجواب عن مخالفة وقع فيهـا الوزير ، فكيف يحاسب وزير الداخلية لأن سيدة بدت فى ملابس غير كريمة » ؟

« واقترح على النائب المستجوب أن يتقدم بتشريع يطلب فيه أن تبدو السيدات جميعا بمظهر محتشم وذكر أنه سيكون معه » .

واختتم الوكيل البرلمانى رده بأن قال : « ان النائب لم يستطع أن يفرق فى استجوابه بين الخير فى ذاته وبين بعض المآخـذ التى تؤخذ على بعض الحفلات ، فسوى فى الحكم بين الحفلات الخيرية جميعا مطالبا بعدم اقامتها ، وفاته أن كثيرا من هذه الحفلات تقام الخير ، وان سيدات فضليات يعملن فى سبيل ــ البر ، وفى سبيل الخير وحده ، ورجا ألا تصرفنا هذه الحملة عن مساعدة الجمعيات التى تتسم بالفضل ، والشرف ، والفضيلة » .

❊ ❊ ❊

الفصل الثالث :

• رتبة الباشوية •

• رتبة الباشوية أسوة بالوزراء :

افضى الى **فؤاد سراج الدين** فى ٢ مايو سنة ١٩٥١ بأنه جرت اتصالات بين الحكومة والسراى بشـأن الرتب ومن بينها رتبة الباشوية للوزراء الذين لا يحملونها ، وانه أشار بأن يكون وضعى مماثلا لوضع الوزراء فى هذا الشأن ، وان الموافقة بالنسبة لجميع الرتب قد تمت وانهيت اليـه ، ونصحنى بكتمـان الأمر الى أن يصبح واقعا ، ونفذت وعدى له اذ استفسر منى **محمد محمد الوكيل** عما يتردد فقلت له هناك اشاعة لا أعرف مصدرها ولا أعلم مدى صحتها ، الى أن كان يوم ١٩٥١/٥/٦ ، وأذيعت الرتب ، وكان **محمد محمد الوكيل** احد الوزراء الذين منحوا رتبة الباشورية ، كما نالتنى أيضا ولم أكن قد عينت بعد وزيرا .

• د . طه حسين والرتبة قبل زملائه بعام ...

ومما يتصل بهذا الشأن أنه بعد شـهور معدودة من تشكيل الوزارة افتتح الملك معهـد الصحراء فى مصر الجـديدة والقى **الدكتور طه حسين** فى حفلة الافتتاح خطابا بدت على وجه الملك ـ عند سماعه ـ علامات الرضا والسرور .. فلم يكد **الدكتور طه**

حسين ينهى خطابه حتى كان الملك قد منحه رتبة الباشوية قبل زملائه الذين لم يكونوا يحملونها بنحو عام كامل ..

● **اعتراض الملك على ترشيح د. طه حسين وزيرا ...**

ولا يفوت النظر انه فى المشاورات التى سبقت تشكيل وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ نقل **حسين سرى** رئيس الديوان الملكى — الى **مصطفى النحاس — اعتراض الملك على شخص واحد هو الدكتور طه حسين الذى رشح وزيرا للمعارف — مبررا الاعتراض بأن الملك يرى أن الدكتور طه يسارى الاتجاه .**

● **اصرار النحاس — على رفض اعتراض الملك ..**

ولكن مصطفى النحاس أصر على ترشيحه ، وطلب من رئيس الديوان أن ينقل الى الملك أن الوزارة اما أن تشكل وبها الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف والا فانه لن يشكلها أصلا ويعتذر من عدم تأليفها ، وقد نزل الملك على ارادة مصطفى النحاس ، وتم تشكيل الوزارة فى ١٩٥٠/١/١٢ ، والدكتور طه حسين وزيرا للمعارف فيها (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى) .

الفصل الرابع :

• الــــــــوزارة •

وبعد ظهر يوم ١٩٥١/٦/١٩ اتصل بى **فؤاد سراج الدين** تليفونيا ، ومررت به فى فندق سان استفانو بالاسكندرية ـ حيث كان يقيم ـ وبادرنى مهنئا اذ تم اخطاره من لحظات بالموافقة على تعيينى وزير دولة . وذكر لى ـ ولأول مرة ـ أنه طلب من رئيس الوزارة أن يسمح له بأجازة لمدة حوالى شهر ونصف يقضيها فى الخارج للعلاج فوافق ، واقترح **فؤاد سراج الدين** أن يتولى رئيس الوزراء أعباء منصب وزير الداخلية ، ولما رفض رئيس الوزراء الاقتراح المذكور ـ قدم **فؤاد سراج الدين** له اقتراحا بديلا هو تعيينى وزير دولة لأتولى القيام بعمل وزير الداخلية أثناء غيابه ـ فرحب **مصطفى النحاس** بذلك ، وطلب من **فؤاد سراج الدين** اتخاذ ما يلزم من اتصالات ، واجراءات ...

• لماذا أديت اليمين على فخر البحار ...

وقد عقبت ـ بعد شكرى له ـ أن ممارستى لعملى وزيرا تستلزم أداء اليمين والا تعرضت تصرفاتى للبطلان ـ ولم يكن بد من أن أؤدى اليمين على ظهر فخر البحار خارج البلاد ، وكان الملك

يبحر به ويرسو فى ذلك الوقت فى المياه الايطالية عند جزيرة كابرى ، وفخر البحار مركب مصرى ، يرفع علم البـــلاد ، ويعتبر قانونا ارضا مصرية ـ أيا كانت المياه التى يرسو فيهـا ، وكانت تحضرنى حركة تعيينات مجلس الدولة منذ بدء انشائه (فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦) ، وحركة قضائية واسعة اهلية ، وشرعية ، ومختلطة وقعت جميع مراسيمها فى ١٩٤٦/٩/١٢ على ظهر فخر البحار ـ وهو يرسو فى مياه خارجية (جزيرة رودس) .

كما ان الملك وقع كذلك ، وفى التاريخ المذكور ، مرســوما بتعديل وزارى ، ونشرت كل تلك المراسيم فى الأهـرام الصادر فى يوم ١٩٤٦/٩/١٣ .

وسافرت فى ١٩٥١/٦/٢٣ على طائرة شركة مصر للطيران الى روما ومنها بالسيارة الى نابولى حيث قضيت الليل ، واستقليت فى الصباح (١٩٥١/٦/٢٤) مركبـا صغيرا (قاربا) الى «كابرى» حيث كان يرسو فخر البحار ـ وكنت أحمل الطربوش ، ولكن قيل لى عنـد وصولى ان الملك أذن فى أن أؤدى اليمين حاسر الرأس ، وأديت اليمين على هذه الصورة بحضور د . محمد عبد العزيز بدر سـفير مصر فى روما ، والدكتور حسـين حسنى سكرتير خاص الملك ـ الذى دعى للحضور وكان فى لندن ، واكرام سيف النصر ـ احد رجال التشريفات ، وانصرف هؤلاء من القاعة التى اديت فيهـا اليمين ، واذن لى الملك فى الجـلوس ، وطلب القهـوة فقلت هل يسمح باعفائى لأنى صائم ؟ وكنا فى رمضان واسـتدرك الملك واعفـانى .

● الملك يفصح عن غضبه على فؤاد سراج الدين

ثم قال على الفور :

« صاحبك فؤاد سراج الدين أنا مش مبسوط منـه ، ومش مطمئن له » .

ولم أبادر بالرد ، وفضلت أن أستمع لكل ما يمكن أن يذكره فى هذا الصدد وغيره ، ولكنه سكت قليلا ــ وكنت قد أعددت رؤوس مسائل فى ظهر ورقة أداء اليمين التى تسلمتها فى مصر .

● نظر الطعون الانتخابية أمام محكمة النقض ...

وقدرت مقدما أنه ربما يستبقينى الملك فترة أثناء آداء اليمين فانتهز الفرصة لاثارة تلك المسائل واستأذنت وقلت : ان الطعون فى الانتخابات ينظرها البرلمان فلو كانت هناك أغلبية فانها ربما تنحاز لرفض الطعن الخاص بأحد ممن ينتمون للأغلبية فى البرلمان وقد يكون الطعن مستندا لأسباب صحيحة ولهذا فانه من الأصوب أن يعهد لمحكمة النقض بنظر الطعون الانتخابية ــ فقال : « حد جايشكم انكم تعملوا كده » ؟

وكنت أسمع أن مثل هذا الاقتراح قد جرت محاولات عديدة فى مختلف المناسبات ومنذ وقت طويل ، ولكن العقبات كانت تزرع فى طريق اتمامه ، ومن تلك العقبات ما قيل من أن القصر لا يرحب بذلك الاقتراح .

ولما عدت الى مصر بعد آداء اليمين انتهى الأمر الى صدور قانون بذلك تمت الموافقة على مشروعه فى مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ ــ ومما يسجل لعبد المجيد عبد الحق (وفدى) ، ولراغب اسكندر (سعدى) انهما كان قد اقترحا ذلك من قبل، ومن مدة طويلة سابقة على التاريخ المشار اليه .

* * *

● مشروع قانون العمد

وأثرت أمام الملك نظام العمد ، وقلت أن العمد كان لهم فى الماضى وضع وأصبح لهم وضع آخر ــ حزب يفصل ، وحزب يعيد ، وقد لا يكون للفصل سبب صحيح ، أو للاعادة سند سليم .

ولما عدت وكنت أعمل وزيرا للداخلية بالنيابة ـ كتبت بنفسي مشروع قانون جديد للعمد ، وحررت مذكرة ايضاحية وسلمتهما الى عبد المجيد عبد الحق ـ وكيل مجلس النواب فى ذلك الوقت ـ وقدم المشروع باسمه ، وكنت استهدف من ذلك سرعة نظر القانون بدلا من اتخاذ الاجراءات الأخرى التى ربما تطول ـ وحضرت اللجنة التشريعية بوصفى وزيرا للداخلية بالنيابة ووافقت على المشروع ، وطلبت نظره على وجه الاستعجال ـ وعند طرح المشروع على مجلس النواب فى ١٩٥١/٧/٣١ قاومه النواب ، وكان للوفد أغلبية فى المجلس ، وافلحوا فى اعادته الى اللجنة لاستكمال بحثه وتم بذلك وأده ، وفيما يلى نص المشروع ونص المذكرة الايضاحية :

مادة ١ ـ

اعتبارا من تاريخ صدور هذا القانون يمتنع شغل مناصب العمد الخالية والتى تخلو من شاغلها بالرفت والاستقالة والوفاة .

وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة الثانية .

مادة ٢ ـ

تخلى خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ صدور هذا القانون مناصب العمد التى تقع فى دائرة قطرها ثمانية كيلومترات من قاعدة المركز أو البندر أو مقر نقطة بوليس دائمة .

مادة ٣ ـ

يلغى ما يخالف ذلك الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٤ ـ

على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من

تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . ولوزير الداخليـة أن يصـدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

مذكرة تفسيرية

« اصبح نظام العمد فى مصر غير متفق والتطورات الحالية .

ونظرا لما يقوم فى البلاد من تنافس بين العـائلات وبين افراد العائلة الواحدة من جراء انتخاب العمدة .

ونظرا لما أسفرت عنه التجارب الطويلة من أن نظام العمد كان عامـلا هاما من عوامل الاخـلال بالأمن العـام فقد رئى انه من المستحسن الغاء نظام العمد فى جميع بلاد القطر المصرى وليس من شك فى أن الغاء نظام العمد سيكفل القضاء على المنافسات على تلك المناصب وما تجرها من متاعب تلحق فى النهاية الأمن وتسىء اليه .

كما يكفل عدم استغلال الأحزاب السياسية لنصرة مؤيديهـا دون غيرهم لتوليها الحكم .

وتضمنت المادة الأولى عدم شغل المناصب الخالية والتى تخلو وتضمنت المادة الثانية أن يكون اخلاء مناصب العمد على مرحـلة تسمح بتدبير عدد كاف من ضباط البوليس الذين تزود بهم مراكز البوليس ونقطها وقد حددت المنطقة التى تخلى فيها مناصب العمد بثمانية كيلومترات حتى لا تتسـع أكثر من اللازم فلا تتوافر بذلك للمركز أو البندر أو النقطة الدائمة مكنة صيانة الأمن العام » .

...

● ثورة الملك ضد مجلس الدولة ...

وأثار الملك مسألة مجلس الدولة وقال : « هو اعضـاء مجلس الدولة فى فرنسا جايز عزلهم » ؟

قلت نعم ، قال : « ليه ما يكونوش فى مصر زى فرنسا » ؟

وسيلتي للدفاع عن مجلس الدولة ...

وكنت بكل مشاعرى مع مجلس الدولة فقد عينت به عند بدء انشائه ، وقد تخصصت تقريبا فى الحضور أمامه عند بدء اشتغالى بالمحاماة ، وكنت ارى فيه ضمانة هامة وأساسية ـ وكنت أعلم السبب فيما لقنه الملك وعلة غيظه ـ من مجلس الدولة كما سيجيء فأردت ان أبلغ هدفى ، وتوصلت الى ذلك بما قلته له من أن مجلس الدولة كان أمنية لأبيه (وفعلا كان هناك مشروع بذلك) ، وانه اى الملك استطاع أن يحقق تلك الأمنية ، وأن مجلس الدولة شجرة هو الذى تولى غرسها ، ومجلس الدولة هو الذى يملك أن يؤدب قرارات مثلى ان انحرفت حين أرقى قريبى على حساب من هو اجدر منه ـ وظللت أضرب له الأمثال حتى بدا عليه الاقتناع بما قلت ...

سبب ثورة الملك على مجلس الدولة ..

وكانت المسألة التى أثارت الملك ضد مجلس الدولة ترجع الى ان اللواء (جيش) **محمد على سعد** أقام الدعوى رقم ١٦٥ سنة ١ ق أمام محكمة القضاء الادارى يطلب الغاء القرار الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٢/١١ باحالته الى المعاش فصدر الحكم لصالحه فى ١٩٤٨/٥/٥ .

ولما امتنعت وزارة الحربية وكان يتولاها **الفريق محمد حيدر** عن تنفيذ الحكم المذكور أقام اللواء **محمد على سعد** ضد الفريق **محمد حيدر** ووزارة الحربية أمام محكمة القضاء الادارى الدعوى رقم ٨٨ سنة ٣ ق مطالبا بالزام الحربية **ومحمد حيدر** متضامنين بالتعويض (ألفى جنيه) فصدر الحكم فى ١٩٥٠/٦/٢٩ لصالح المدعى وجاء فى أسباب ذلك ما يأتى :ـ

« وحيث لا نزاع فى أن المدعى عليه الثالث (**محمد حيدر**) كان وقت صدور الحكم فى ١٩٤٨/٥/٥ ، وبعد اعلانه للتنفيذ فى

١٩٤٨/٨/١٤ وحتى أوائل يناير سنة ١٩٥٠ وزيرا للحربية والبحرية ، ولا نزاع أيضا فى اصراره على عدم تنفيذ الحكم المذكور طيلة مدة توليه الوزارة وذلك رغما من انذاره بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٠ بوجوب التنفيذ .

« ولا شك ان موقفه المتقدم ذكره من الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشىء المقضى به ، وهى مخالفة قانونية لمبدأ أساسى وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقضى به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقرارا ثابتا ولذلك تعتبر المخالفة القانونية فى هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما تنطوى عليه من خروج سافر على القوانين فهى عمل غير مشروع ومعاقب عليه بالمادة ١٢٣ ع التى نصت على أن كل موظف استعمل سطوة وظيفته فى توقيف تنفيذ حكم أوامر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل أو الحبس ومن ثم وجب اعتبار خطأ الفريق محمد حيدر خطأ شخصيا يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به » .

واستطلع ديوان المحاسبة رأى مستشار قسم الفتوى فى طريقة تنفيذ الحكم المشار اليه فانتهى رأيه الى : « التزام الفريق محمد حيدر شخصيا بمبلغ التعويض المطالب به فاذا كانت الحكومة قد دفعته عنه تعين عليها أن ترجع به عليه ويمكنها فى سبيل الحصول على هذا الدين خصم ربع مرتبه أو معاشه بطريق المقاصة لان هذا الدين مستحق بسبب يتعلق بأداء وظيفته » .

وجاء فى تلك الفتوى : ـ

« ان المدين الأصلى بالتعويض المحكوم به هو الفريق محمد حيدر شخصيا باعتباره محدث الضرر أما الحكومة فهى مدينة بصفة تبعية أو احتياطية لاهمالها الرقابة والاشراف » .

وقد حرصت هذه الذكريات على نقل فقرة من الحكم ، وفقرة

من الفتوى ليطالع القارىء كيف كان مجلس الدولة قضاء ، وفتوى

وانه لما كان يدعو الى الفخـر حقـا ان مجلس الدولة خلال سنوات معدودة كان قد بلغ شأوا بعيــدا بفضل ما اتسم به من شموخ دل عليه العديد من أحكامه ذات المبــادىء الهامة ، ومن فتاويه ذات القواعد المؤصلة .

...

● **من المطار للبرلمان فى رمضان ...**

وعدت الى مصر فى اليوم التالى ووصلت ليلا ، وكان البرلمان منعقدا ، وقصدت مجلس النواب من المطــار مباشرة ، والتقيت بفؤاد سراج الدين ، ورويت له كل ما دار بينى وبين الملك من حديث شمل رأى الملك فيه ، وعدم اطمئنانه اليه .

* * *

الفصل الخامس:

• قوانين الصحافة •

• اقتراحات بمشروعات قوانين للصحافة ...

قدم **اسطفان باسيلي المحامي** ـ عضو مجلس النواب ـ ثلاثة اقتراحات بمشروعات قوانين بشأن الصحافة: أحـــدها بتعديل أحـــكام قانون العقوبات (م ١٩٩ ، ٢٠٠ ع) بحيث تكون المادة ١٩٩ ع:

« اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليهـا فى المـواد السابقة وفى المادتين ٢/٣٠٣ و ٣٠٨ ، بطريق النشر فى احـــدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق أو بعـد احالة الدعوى الى المحكمة على نشر مادة مما يجرى من أجله التحقيق أو المحاكمة أو من نوع يشبهه أمرت المحكمة بناء على طلب النيابة العامة وبعد سماع أقوال المتهم بتعطيل الجريدة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد على خمس عشرة مرة ـ ويعـاد هذا التعطيل كلما عادت الجريدة الى النشر المحظور » (*)

« ويبطل فعل هذا الأمر اذا صدر أثنـــاء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بألا وجه لاقامة الدعوى أو حكم بالبراءة » (*)

(م ٢/٣٠٣ ع خاصة بالقذف فى حق الموظف العـــام أو ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، (ومادة ٣٠٨ ع خاصـــة بالعيب أو الاهانة أو القذف أو السب طعنـــا فى عرض الافراد أو خدشا بسمعة العائلات) وبحيث ترتب المادة ٢٠٠ ع آثارا معينة على صدور الحكم بالادانة .

وثانى الاقتراحات اضافة أحكام لقـــانون المطبوعات بتفســير المادة ١٥ من الدستور بحيث تعتبر الجريدة خطرا على النظـــام الاجتماعى ان ثبت أنها دأبت بكيفية مضطردة على نشر ما من شأنه ايقاع العداء بين طبقات المجتمع أو اغراء النـــاس بالقضـــاء على احداها أو تسويدها ، ويجوز فى الحـــالات المذكورة لمجلس الوزراء الغاء الجريدة أو وقفها ولوزير الداخلية انذارها .

وثالث الاقتراحات ينص على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة .

وقد قوبلت التشريعات المقترحة بموجـــة من السخط ، وكان من بين الساخطين عدد كبير من الشيوخ والنواب الوفديين .

وأود فى هذه الذكريات أن اسجل من جديد تاكيدى باننى لم اشترك بأية صورة من الصور فى اقتراحها أو صياغتها .

● موقفى من مشروعات قوانين الصحافة ...

ومن المؤكد أن الملك لم يطلب منى ــ عند آداء اليمين ــ أو بعد ذلك وضع أو تقديم تلك التشريعات ، ولم يشر الى ذلك على اى وجه من الوجوه .

وينبغى أن تكون لنا الشجاعة للقول بأن وزيرا أو اكثر ، ووكيلا لوزارة العدل ربما كانوا قد اقتنعوا بصواب اصدار تلك التشريعات بالصورة التى تبدت عليها فلما قوبلت بموجـــة من السخط رأت الحكومة أن تعلن تخليهـــا عن مؤازرة اســـتصدار تشريعين من التشريعات الثلاثة .

● **النحـاس يستجيب لمشيئة الشعب**

واذكر اننى كنت قد ضقت كثيرا بما اشيع حول وضعى من تلك التشريعات ، وبما تردد من أن لى دورا ما فى صياغتها فلما لم يعد فى طاقتى تحمل ما يلصق بى قابلت **مصطفى النحاس** فى صباح اليوم الذى كان مقررا لعقد اللجنـــة التشريعية بمجلس النواب بادارة جامعـة الاسكندرية واستأذنته فى الاســتقالة من الوزارة ـ وقلت له ان التشريعات مرة المذاق لدى الشعب بكافة طوائفه ، وهى ضارة بسمعتنا خصوصا وأن البعض يرمينا بأننا انما ننفـذ مشيئة الملك ـ وهو أمر غير صحيح ـ وانتهى الحديث بموافقـة النحاس لأتوجه الى اللجنـة التشريعيـة وأعلن أن الحكومة تصرح بعدم مؤازرتها لتشريعين من تلك التشريعات وأسرعت بالذهاب الى اللجنة فاذا باسطفان باسيلى كان قد سبقنى باعلان تخليه ـ أمام اللجنة ـ من تلك التشريعات .

● **موريس فخرى عبد النـور ، وعزيز فهمى ، وعبد الخالق عمـر اعضاء مجلس النواب ، وطلب تصريح من الحكومة ...**

وبمجرد ان وصلت الى مقـر اللجنـة اذا بموريس فخرى عبـــد النـــور المحامى ـ عضـــو مجلس النواب ـ يقول انه يريد أن يســأل الوزير ان كانت الوزارة تعتزم اســـتصدار هذه التشريعات بمراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان ؟ وكنت أعرف أنه ليس عضوا فى تلك اللجنـة بالذات ، وانما له حق حضور اللجنـة المذكورة مســـتمعا دون أن يسجل له طلب أو رأى ... وبدا على وجهه ما يشير الى الظن بأننى ربما أتهرب من الجواب على سؤاله ونهض على الأثر عزيز فهمى ـ عضو اللجنة التشريعية ـ وهو من أعز أصدقائى ، ويعرف جيدا من قبل وضعى ـ على حقيقتـه ـ من تلك التشريعات ، وكان من أبرز الساخطين ، وأشـد المقاومين لأى قيد على الحريات وهو بطبيعته يقاتل فى صف الحرية دائما ،

ويستعذب الاستشهاد فى سبيلها ـ وصاح : انا عضو فى اللجنة التشريعية ومن حقى أن أسألك ـ وانى أترك الحديث للمحضر الرسمى للجنة التشريعية بمجلس النواب ـ كى يعرف القارىء ومن ذلك المحضر ما يريد الوقوف اليه من حقائق .

جلسة لجنة الشئون التشريعية

للنظـــر

فى مشروعات القوانين الثلاثة

المقدمة من حضرة النائب المحترم اسطفان باسيلى

الرئيس : (عبد المجيد عبد الحق وكيل مجلس النواب ورئيس اللجنة التشريعية) .

الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم اسطفان باسيلى مقدم الاقتراحات .

● اسطفان باسيلى يتخلى عن مقترحاته تقديسا لحرية الراى .

اسطفان باسيلى : أنا قدمت هذه الاقتراحات لمشروعات القوانين للدراسة ، ورأى حضرات الصحفيين على أن فى هذه الاقتراحات قيدا لحرية الرأى ، كما بدا من راى بعض الزملاء هذا الرأى أيضا ، ولما كنت لا أقل عنهم تقديسا لحرية الراى قررت استرداد الاقتراحات الثلاثة بمشروعات القوانين .

الرئيس : هل يرى أحد من حضرات الأعضاء الاستمرار فى نظر هذه الاقتراحات أو يتبناها ؟

الجميع : لا .

الرئيس : بناء على ذلك تطبيقا للمادة ١١٥ من اللائحة (لكل

عضو قدم اقتراحا برغبة أو بقانون أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه الا اذا طلب واحد من الأعضاء أو أكثر استمرار النظر فيه) .

اذن اللجنة قررت انه ما دام مقدم الاقتراحات قد تنازل عنها أن تسقط هذه الاقتراحات ، وترى اللجنة عرض هذا على المجلس لاقراره .

(وافقت اللجنة على أن يكون حضرة النائب المحترم عبد المجيد عبد الحق رئيس لجنة الشئون التشريعية مقررا أمام المجلس) .

● **عبد الخالق عمر يطالب بعدم استصدار القوانين بمراسيم ...**

عبد الخالق عمر (وفدى) أنا أرى أن تقرر اللجنة بأن تطالب الحكومة بوعد بأن لا تستصدر هذه التشريعات فى غيبة البرلمان بمراسيم بقوانين .

محمد زكى : (نائب مستقل) اللجنة لا تستطيع استصدار مثل هذا الاقرار اذ ليس فى امكاننا أن نكلف الحكومة به .

الرئيس : نحن كلجنة محال علينا موضوع للمناقشة ، وصاحب الاقتراح سحبه وبالتالى سقط هذا الموضوع فليس للجنة أن تتكلم فيه .

اسطفان باسيلى : حتى ولا تناقش فيه .

● **عزيز فهمى يطالب الحكومة بتصريح بأنها لن تصدر مراسيم بقوانين أثناء عطلة البرلمان عن الصحافة ...**

الأستاذ عزيز فهمى (وفدى) : أشيع ان صدقا وان كذبا أن الحكومة وافقت موافقة ضمنية على بعض ما جاء فى مشروعات القوانين التى سحبها اليوم زميلنا الأستاذ اسطفان باسيلى وبما أن هذه الاشاعة تركت فى نفوس بعض حضرات النواب المحترمين ،

وفى الرأى العام اثرا غير طبيعى لذلك يكون من المستحسن - فيما اظن - لو تفضل أحدحضرات أصحاب المعالى الوزراء بتصريح يثبت فى محضر الجلسة يطمئن اللجنة التشريعية ، وحضرات النواب جميعا الى أن الحكومة لا تزمع اصدار مثل هذه التشريعات بالذات أثناء العطلة البرلمانية فى صورة مراسيم بقوانين طبقا للمادة ٤١ من الدستور ، وأنا واثق من أن الحكومة لن تلجأ الى هذا .

● صاحب الذكريات يدلى بالتصريح المطلوب ...

حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن :

« ان هذه الحكومة - وعلى راسها **مصطفى النحاس** - ليست أقل حرصا من اغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافة ، وتقديس رسالتها ، وليس للاشاعات التى يرددها البعض - مغرضا فى ترديدها - اى وزن فى تقديرها فهى لا تتصرف فى المسائل العامة الا مبتغية الصالح العام دون غيره ، واذا كان حضرة النائب المحترم **اسطفان باسيلى** قد قدم الاقتراحات بمشروعات القوانين التى طرحت على لجنتكم فان الحكومة قد بسطت وجهة نظرها فيها ».

« واذا كان حضرة النائب المحترم - بباعث من الصالح العام وحده - قد بدا له أن يستردها فتقدير ذلك الى اللجنة أولا ثم الى البرلمان ثانيا ».

● الحكومة لا يطوف بخاطرها استصدار التشريعات فى غيبة البرلمان ...

« اما ما اشار اليه حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمى من سماع رأى الحكومة أو على الأصح بتعهدها فلم تجر التقاليد بذلك فى مثل هذه الحالة ، ولكنى اطمئنه بأصرح عبارة أن هذه

الحكومة لا يمكن أن يطوف بخاطرها أن تستصدر تشريعات مثل ما عرض عليكم فى غيبة البرلمان ، وتصرح بأنها لن تستعمل المادة ٤١ من الدستور فى هذا الشأن بالذات . والذى أقدره وأفهمه ان الرخصة الموجودة فى المادة ٤١ من الدستور لا تجيز ذلك ، على انى أصارحكم أيضا بأن التشريع الثالث وهو الخاص - بالاجراءات الجنائية - لا يمكن لأحد أن يدعى أن فيه مساسا بالحرية من قريب أو من بعيد ، كما اننى أعتبر أن الصحفى الذى يقدر رسالته لا يمكن أن يتصور فيه أنه يستهدف أمل التراخى فى محاكمته ، لأنه لا يمكن أن يطعن صحفى بأكثر من أنه حين يكتب - والطبيعى ان يكون مؤمنا بما يكتب وبصحة ما يكتب - ويقدر فى الوقت ذاته أنه سيتراخى فى الفصل فيما أثاره - ان رؤى اقامة الدعوى العمومية عليه - ولم أسمع عن أحد من حضرات ممثلى نقابة الصحفيين اعتراضا واحدا على هذا التشريع ، كما ان حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمى - فى مجال غير هذا المجال - لم يطعن على هذا التشريع طعنا ذاتيا . لهذا أصرح بأن هذا المشروع وهو الخاص بالاجراءات الجنائية تعتزم الحكومة أن تتقدم به فى هذه الدورة اليكم .

● **الدكتور عزيز فهمى يشيد بالتصريح المثبت بمحضر الجلسة ..**

الدكتور عزيز فهمى :

أشكر لحضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن هذا التصريح وتفسيره للمادة ٤١ من الدستور يبعث فى نفوسنا كل الطمأنينة أى ان الحكومة لن تصدر أى تشريع فى التشريعات سواء أكان خاصا بحرية الصحافة أو غيرها ومعالى عبد الفتاح حسن تكلم عن مشروع الاجراءات الجنائية واننى لا أرى فى نظر قضايا الصحافة على وجه الاستعجال ضررا ما .

الأستاذ محمد زكي : سأتبناه أنا .

حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن :

« اذا كان قد بدأ للبعض بأن يصور الوزراء فوضع البعض منهم فى قائمة ووضع الآخرين فى قائمة أخرى فاننى أعتقد أن هذا الوضع غير صحيح لأننا كلنا فى قائمة واحدة هى قائمة الشرف دون غيرها حيث نفهم الشرف ، وفى قائمة دعاة الحرية حيث نفهم الحرية ، ونحن دائما فى صف الصالح العام دون غيره لهذا كنت معتزما ـ ان كنت استطعت أن ادرك هذا الاجتماع من بدايته أن « أقرر هذا بلسان رفعة رئيس الحكومة وبلسان جميع الوزراء دون تفريق بين أحد منهم فنحن على رأى واحد ولن نختلف فى هذا الشأن فاذا قلتم أن أحد الوزراء فى قائمة الشرف وقبل آخر أن يكون فى صف الآخرين ويظل فى منصب الحكم فانكم تتهمونه بالكثير .

● **الحكومة ـ وعلى رأسها النحاس ـ تقدس الحرية ، ولا تحنى رأسها الا لارادة البلاد ..**

« والحق الذى يقال ان هذه الحكومة على رأى واحد وفكرة واحدة فى تقديسها للحرية وانه حين تتجلى ارادة البلاد فيكم أنتم لا فى أحد آخر تنزل على ارادتكم لأنها لا تنحنى الا لارادتكم ، وأنتم الذين تمثلون ارادة الأمة ونحن عند مشيئتكم لهذا حين قلت لحضراتكم أن المشروع الأول الذى وجه اليه من الاعتراضات ما وجهه أحد المعترضين الذى سمعته وكنت من الدعاة لسماعه وكنت محاولا فى كل مرة أن أمنع ما يمكن أن يعوق كلامه ـ وأنت تسمعنى يا دكتور عزيز الآن وتفهمنى ـ واذا كان هذا رأيى ولا أقول أنه شأن يختلف عن شأن جميع حضرات الزملاء ، فأنا واحد منهم أمثل فكرتهم جميعا دون تفريق أو تمييز لأحد منا على الآخر واذا كانت هذه الارادة قد تجلت فنحن عند ارادتكم لا نحرف

منوها » ولا يمكن أن يصدق ما يتردد من الاشاعات من ان هذه التشريعات ستصدر وفى غيبة البرلمان على غير مشهد منكم وبمراسيم بقوانين خاصة بحرية الصحافة وقد أردتم أن أعيد هنا ذلك لهذا تعمدت أن أكون صريحا فى الرد .

« أما فيما يختص بالمشروع الثالث فسأكون صريحا أيضا حين اقرر أن فى هذا المشروع خدمة للصحافة لأنه لا يجوز أن يقال للصحفى انت تكتب ومؤمنا بما تكتب وتقذف فى ذوى الصفة العامة ومن حقك أن تقدم الدليل على صحة الوقائع ومع ذلك تطلب التراخى فى محاكمتك .

« انني اجل الصحافة ولم اسمع ممن اتصلت بهم من رجالها اعتراضا ما على هذا التشريع وان كانوا قد سلكوه ضمن التشريعات الأخرى الا انه لا يجوز أن تعمم المعارضة على التشريعات كلها فهل يستطيع احد من حضراتكم ان يقول فى أن هذا التشريع وكل قوامه سرعة المحاكمة دون تحديد لأمد الفصل فى الدعوى ودون قيد على طريقة استمداد المحاكم للعناصر التى تكون على أساسها رايها ـ هل يستطيع احد ان يقول فيه مساسا بالحرية ؟

وهل الصحفى الذى يقدس رسالته يشفق من سرعة نظر الدعوى للفصل فيها ؟ فان كان لأحد من حضرات النواب رأيا آخر فيما اقول فانى على استعداد لسماعه ومناقشته .

« والحكومة تصارحكم بأنها عند الرأى الذى بسطته من انه اذا لم يتبن احد من حضراتكم هذا المشروع فانها ستتقدم به الى المجلس فى هذه الدورة وتطلب نظره على وجه الاستعجال ، وله الكلمة الأولى والأخيرة .

● **يتبنى مشروع سرعة المحاكمة فقط ...**

محمد زكى (نائب مستقل) :

اطلب الاستمرار فى نظر الاقتراح بقانون الخاص بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف .

الرئيس :

بناء على ذلك قررت اللجنة نظره .

حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن :

ـ بعد استئذان حضرة الرئيس ـ اذكركم باننا ناقشنا هذا المشروع ، وكان باقيا أخذ الراى ، وانا الذى كنت طلبت ارجاء أخذ الراى .

الرئيس :

المشروع سبق مناقشته فى الجلسة الماضية ، واعتقد انه لا داعى للمناقشة فيه وسنأخذ الرأى الآن » .

● **موافقة اللجنة بالاجماع ...**

« أخذ الرأى فاتضح أن الأغلبية تؤيد الاقتراح ، ووو فق عليه بالاجماع » (**عبد المجيد عبد الحق ـ محمود فهمى جندية ـ الدكتور ـ عزيز فهمى ـ ابراهيم مكاوى ـ شفيق الديب ـ عبد العظيم عيد ـ عبده البرتقالى ـ الدكتور حامد خليل الشريف ـ محمد زكى ـ مصطفى صبرى الشنوانى ـ محمد محمد قراعة ـ اسطفان باسيلى ـ عبد الخالق احمد عمر**) .

ثم اسفرت مناقشة المشروع فى مجلس النواب عن الموافقة عليه باغلبية ١١٦ صوتا ضد سبعة أصوات (**احمد ابو الفتح ـ احمد حمادى ـ ابراهيم طلعت (وفديون) ـ ابراهيم شكرى (اشتراكى حزب احمد حسين) ـ الدكتور نور الدين طراف (حزب وطنى) محمد توفيق خشبة ـ على كامل كيلانى (الهيئة السعدية)**) .

ثم أقر المشروع مجلس الشيوخ بجلسة ١٩٥١/٨/٢٠ .

الفصل السادس :

• إلغاء المعاهدة •

تمهيد :

• ظروف عقد معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية ...

فى ١٩٣٦/٨/٢٦ تألفت جبهة مصرية مشتركة وقعت مع انجلترا معاهدة من آثارها الغاء الامتيازات الأجنبية التى كانت قائمة وبموجب تلك الامتيازات كان الأجانب يعفون من كافة الضرائب بمختلف أنواعها ويخضعون فى التقاضى لمحاكم مختلطة من عناصر أجنبية ومصرية ـ ولكن اتفق فى المعاهدة على قبول وجود قوات بريطانية قوامها عشرة آلاف جندى فى منطقة القنال ووصفت بأنه ليست لها صفة الاحتلال ـ كما اتفق على أنه لا يجوز تعديل المعاهدة الا بمحادثات تجرى بين الطرفين، وانه لا يجوز أن يكون لمصر عند قيام الحرب او الانذار بقيامها وضع يخالف وجهة نظر انجلترا، وعلى مصر أن تسعف الحليفة اذا وقع عليها اعتداء داخل الأراضى المصرية كما انه ينبغى على انجلترا اسعاف مصر برد العدوان الذى يقع عليها .

● **وزارة النقراشي تطالب بتعديل المعاهدة ...**

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ارسلت وزارة **محمود فهمى النقراشى** ، مذكرة الى وزير خارجية المملكة المتحدة تطلب فتح باب التفاوض لتعديل معاهدة ١٩٣٦ وجاء فى تلك المذكرة :

« واذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التى قضت بقبولها ».

● **وزارة النقراشي تطالب بأن تكون أحكام المعاهدة الجديدة غير ماسة باستقلال مصر وكرامتها ...**

كما جاء فيها أيضـا :

« لذلك كان لزاما أن يعاد النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بعد أن نفدت الظروف التى فرضت عليها طابعا خاصا لكى تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة فان أحكامها التى تمس باستقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى » .

● **وتحتكم الى مجلس الأمن ...**

ولم تسفر المفاوضات عن نتيجة مما اضطرت مصر الى مرفع الأمر سنة ١٩٤٧ على هيئة احتكام دولية هى مجلس الأمن الذى لم يستطع اتخاذ قرار فى هذا الشأن .

● **النحاس يعلن فى عيد الجهاد الوطنى ضرورة سقوط المعاهدة والغاء اتفاقيتى حكم السودان ...**

وفى ١٩٤٨/١١/١٣ (عيد الجهاد الوطنى الممهد لثورة ١٩١٩ بزعامة **سعد زغلول**) أعلن **مصطفى النحاس** فى خطبة القاها فى تلك المناسبة ونشرتها صحيفة المصرى فى ١٩٤٨/١١/١٤ بالعنوان التالى : ــ

« النحاس يضع اسس سياسية فى الداخل والخارج » .

« ضرورة الغاء اتفاقيتى سنة ١٨٩٨ و ١٨٩٩ واعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦ » .

« ولما تولى الوفد الحكم فى ١٢/١/١٩٥٠ بدأت الوزارة محادثات مع انجلترا « بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ » .

● النحاس فى خطاب العرش سنة ١٩٥٠ يكرر ما سبق أن أعلنه سنة ١٩٤٨ من الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان ..

وفى ١٦/١/١٩٥٠ عند افتتاح دور الانعقاد للهيئة النيابية ، جاء فى خطاب العرش الذى القاه رئيس الحكومة مصطفى النحاس ما يأتى :

« وترى حكومتى ان معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها ، كأساس للعلاقات المصرية البريطانية ، وأنه لا مناص من تقرير الغائها ، ولا مفر من الوصول الى أحكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تقرونها جميعا ، الا وهى الجلاء الناجز الشامل ، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى » .

« وتعلن حكومتى انها لن تحيد عن التمسك بهذه الأسس وتؤمن ايمانا عميقا بأن الاعتراف بها من الجانب البريطانى أكبر ضمان لاستتباب الأمن والسلام فى ربوع الشرق الأوسط » .

« وتنتظر حكومتى أن يصل اليها فى القريب ما يحقق تلاقى وجهات النظر فى هذا السبيل ، ويرضى رغبات شعب الوادى العزيز » .

● معاهدة ٣٦ تتعارض أحكامها ومواثيق الأمم المتحدة ، فضلا عن تغير الظروف التى لابست ابرامها ...

● النحاس يقول فى خطاب العرش وجوب اعلان انهاء الحكم الثنائى فى السودان ...

« ومهما يكن الحال فان حكومتى ماضية دون تردد او ابطاء فى تحقيق الأهداف الوطنية ، ولن تترك وسيلة الا واتخذتها للوصول الى غايتها ، بفضل تأييدكم ، وعون الأمة ويقظتها وفى طليعة هذه الوسائل اعلان انهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ استنادا الى تعارضها الواضح مع أحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن تغير الظروف التى لابست ابرامها ، وما يتبع ذلك من اعلان انهاء اتفاقيتى ١٦ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ « الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان » .

● النحاس يقول ان شعب الوادى سيتفرغ للمساهمة فى بناء مجد الحضارة ، والوقوف الى جانب الديمقراطية ...

« وتأمل حكومتى أن يقدر الجانب البريطانى ما تجنيبه الديمقراطية ، وما تكسبه قضية السلام العام من ارضاء شعب الوادى ــ مصره وسودانه ــ بالمبادرة الى اقرار مطالبه الوطنية العادلة ، حتى يتفرغ للمساهمة بنصيبه فى بناء مجد الحضارة ، والوقوف الى جانب الديمقراطية لخدمة السلام » .

. . .

● النحاس ينفذ فى ١٩٥١/١٠/٨ ما وعد ، ويقدم مشروعات القوانين الى البرلمان ...

وفى ١٩٥١/١٠/٨ ــ بعد أن استطالت المحادثات تسعة عشر شهرا تقريبا دون جدوى لم يعد مناص من وضع حد للمسألة فتقدمت الحكومة بمشروعات قوانين :

١ ــ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها واحكام الاتفاق

الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر .

٢ ـ انهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ ينساير و١٠ يولية سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان (فيلغى الوضع الذى كان قائما من كون حاكم السودان لا بد وأن يكون انجليزيا يصدر بتعيينه مرسوم ملكى ((مصرى)))

٣ ـ تعديل المادتين ١٥٩ ، ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان وتلقيب الملك ـ ملك مصر والسودان .

٤ ـ نظام الحكم فى السودان (بتوحيد شطرى وادى النيل) .

وكان الاقدام على استصدار تلك التشريعات تعبيرا عن ارادة للشعب تجلت بصورة واضحة وقاطعة .

وتلا رئيس الوزراء مصطفى النحاس البيان الخاص بذلك فى مجلس النواب ثم فى مجلس الشيوخ فى مساء يوم ١٩٥١/١٠/٨ .

● وصوت لصاحب الذكريات يطلب نظر المشروعات على وجه الاستعجال ...

ومن يستمع الى الشريط المسجل للبيان المذكور فى مجلس النواب يلحظ صوتا جانبيا ـ هو صوت صاحب هذه الذكريات ـ « تطلب الحكومة ان يكون نظر هذه التشريعات على وجه الاستعجال » وكان الاتفاق تم على ذلك وفات رئيس الوزارة ذكره فى نهاية خطابه ثم بادر النحاس بالطلب .

وقد استقبل البيان فى مجلس البرلمان بالتأييد الكامل .

ومن يطالع بعض الصحف يرى بوضوح نواب المعارضة يصفقون مؤيدين وهم وقوف على الحافة العليا لمقاعدهم بمجلس النواب .

● انجلترا وأمريكا وفرنســـا وتركيا تقدم مقترحاتهـا بديلا للمعاهدة ...

وجاء فى كتاب القانون الدولى العــام **للدكتــور حامد سلطان** طبعة ثانية يناير ١٩٦٥ ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٤٩٧ ما يأتى :

« وفى ١٣/١٠/١٩٥١ قدمت انجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا مقترحات مشتركة ترمى الى انشاء قيادة مشتركة تتولى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط توطئة لالحاق هذه القيادة بحلف شمال الأطلسى وتضمن البند الرابع من هذه المقترحات نصا يرمى الى تحويل القاعدة البريطانية القائمة على ضفتى القنال الى قاعدة عسكرية دولية .

« وجاء بالمذكرة الملحقة بهذه المقترحات انه فى حالة موافقة مصر عليها فان الاتفاق الجديد يحل محل معاهدة ١٩٣٦ التى سوف تعتبر ملغاة بالرضا المتبادل بين طرفيها » .

● الحكومة الوفدية ترفض المقترحات لأن بها مساسا باستقلال البلاد ...

وقرر مجلس الوزراء فى ١٤/١٠/١٩٥١ رفض هذه المقترحات رفضا نهائيا .

وجاء بالخطاب الذى أرسلته وزارة خارجية مصر الى السفير البريطانى :

« ان الحكومة المصرية لا يمكنها أن تنظر فى هذه المقترحات أو فى أية مقترحات أخرى لحل النزاع بين المملكتين ما دامت تحتل مصر والسودان قوات بريطانية ، كما أن مقترحات الدول الأربع لا تختلف فى جملتها وتفصيلها عن المقترحات التى سبق أن قدمتها الحكومة البريطانية فى ٢١/٤ ، ٨/٦/١٩٥١ وهى المقترحات التى رفضتها الحكومة المصرية جملة وتفصيلا » .

● موقف يذكر بالخير لعبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكي

● الملك نسق خطته مع الانجليز لمنع الغاء معاهدة ١٩٣٦

ومن الانصاف أن أسجل **لعبد اللطيف طلعت** كبير الأمناء بالقصر الملكي موقفا يقتضي الأمر قبل ذكره الاشارة الى أنه لم تكن تربطني به صلة قبل تعييني وزيرا ولكنني التقيت به غير مرة في مسكنه في صيف ١٩٥١ بالاسكندرية حين كان يعمل رئيسا للديوان الملكي بالنيابة ـ ولمست أنه يتحلى بصفات كريمة ، واخلاق نبيلة ، وانه مع قيامه بواجبه في القصر الملكي كان في الحقيقة لا يكن توقيرا للملك ، ونقل الى انه تلقى اثناء وجود الملك في الخارج (صيف ٥١) أمرا لكي يتصل برئيس الوزراء ويبلغه بعدم اتخاذ اجراءات بشأن الغاء المعاهدة قبل عودة الملك من الخارج وكانت الأنباء ترددت أن الملك قد نسق خطته مع الانجليز ، وقال عبد اللطيف طلعت أنه قام فعلا بابلاغ ذلك الى رئيس الوزراء :.

كما نقل الى أنه سيعمل على تحسس ما يعتزمه الانجليز ، وقال انه فكر في أن يترك بطاقة لقنصل بريطانيا بالسفارة البريطانية لمناسبة تعيين القنصل ، وقدر أن السفير اذا علم بوصوله الى السفارة فانه سيعمل على مقابلته .

وفعلا تم ذلك وقابله السفير وأعلن اليه سخطه الشديد على **النحاس** وروى له ـ **ما كنت اجهله تماما ـ من أنه (أى السفير) طلب مقابلة رئيس الوزراء على انفراد ، وفي الموعد المحدد وجد السفير ان ابراهيم فرج ـ وزير الخارجية بالنيابة ـ موجود مع النحاس .. فقال السفير لرئيس الوزراء ما يفهم منه انه طلب مقابلة خاصة لا يحضرها أحد ، فرد عليه النحاس بأنه عند وعده ، واضاف ان ابراهيم** فرج يحضر بوصفه **سكرتيرا خاصا للاجتماع ليدون ما يجرى اثناءه ، من حديث ـ وبقى ابراهيم فرج واشار السفير البريطاني الى أن مجلس وزراء مصر ينقسم على**

نفسه بشأن فكرة الغاء المعاهدة ، ولم ولم تكن هذه المسألة قد اثيرت مطلقا فى مجلس الوزراء بعد وعلى أية صورة .

● **النحاس يلفت نظر السفير الى أنهم يرتبون نتائج على اساس معلومات خاطئة ...**

واكد له **النحاس** أن المسألة لم تبحث لأنها لم تعرض وذكر **النحاس** للسفير أن المعلومات التى وردت اليهم غير صحيحة ، وانهم يبنون على مثل تلك الأنباء نتائج تكون بطبيعة الحال غير صحيحة .

ولما سمعت ذلك من **عبد اللطيف طلعت** استاذنته فى ان انقل فحواها **النحاس** الذى قابلته ورويت له ما دار بينه وبين السفير ، فظن أن ابراهيم فرج أفشى لى الحديث ، فأكدت له ان ابراهيم فرج لم ينقل الى شيئا ، وما كان من الممكن أن يفعل ذلك دون اذنه وعلمه ، وسردت عليه ما كان من تطوع **عبد اللطيف طلعت** لاعطائنا صورة لم يكن الانجليز فى ذلك الوقت يعتقدون أن مثله يقف منهم ومنا هذا الموقف .

* * *

● **وموقف يذكر بالخير للفريق محمد حيدر ..**

ــ كما يقتضينى الانصاف أن أسجل ــ ان الفريق **محمد حيدر** ــ وكان قائدا عاما للجيش حين كنت وزيرا للحربية بالنيابة وصلته بالملك وطيدة وقوية ــ وحدث بعد عودة الملك من الخارج فى نهاية صيف ١٩٥١ انه جاء ليبتدع ازمة مع الوزارة سعيا للتخلص منها قبل اقدامها على الغاء المعاهدة وقابله الفريق حيدر ــ ولم يخالج الملك ادنى شك فى أنه لن يفضى الى أحد بما يدور بينهما ــ وصارحه الملك بأنه سيؤجل مقابلة **النحاس** بضعة أيام ثم عين له

اليوم والساعة لتلك المقابلة ، وبأنه سيعمل على اثارة **النحاس** بطلب اخراج بعض الوزراء .

● حيدر يفضي بما اعتزمه الملك ضد الوزارة ...

ونقل الى الفريق حيدر كل ذلك ، وبكافة تفاصيله ، وقلت له هل هذا لعلمى فقط ؟ وما جدواه اذن أم الأفضل أن ينقل ذلك الى **النحاس** . وعاهدته أن اطوى عن النحاس أنه هو الذى ذكره لى فوافق ، وكنت عند وعدى .

● النحاس يعلم قبل مقابلة الملك ـ المسائل التى ستثار ...

وقابلت النحاس ، وقلت له ان الملك تعمد ان تتراخى المقابلة حتى يتأول الناس التأخير ، وسيثير أثناء المقابلة **طلبا بالاستغناء عن مصطفى نصرت ، وعبد الفتاح الطويل** الى آخر ما سمعت من حيدر ، واقترحت على **النحاس** أن يسوق للملك عند الاشارة الى **مصطفى نصرت** أن وزير الحربية يقوم برحلة فى الخارج يطوف فيها ببعض دول أوروبا لعقد صفقات أسلحة لازمة للجيش ومعه لجنة من الضباط ، ووكيل المالية ، ومستشار من مجلس الدولة وانه اذا خرج من الوزارة فان الجيش سوف يفسر الأمر على صورة وحيدة هى عدم الرغبة فى تزويد الجيش بما يحتاجه من أسلحة وستكون عاقبة ذلك وخيمة .

وأما عن **عبد الفتاح الطويل** فاننى اقترحت على **النحاس** انه لا يمكن لرئيس الوزراء أن يتخلى عن أعوانه من أعضاء الوفد القدامى والا تخلى عنه أمثال **عبد الفتاح الطويل** .

● النحاس يقول لى تليفونيا ((كله مضبوط)) ...

ثم حل الميعاد الذى قابل **النحاس** فيه الملك وكنت بالقاهرة . وفى نحو الساعة الرابعة من بعد الظهر يوم

٥١/٩/٢٤ اتصل بى **النحاس** تليفونيا بمنزل صهرى وقال لى « كله مضبوط » وفهمت من هذه العبارة معناها ، واضاف ان الوزارة سيدخلها اثنان هما وكيل الشيوخ **«حسين الجندى»** ، ووكيل النواب **« عبد المجيد عبد الحق »** .

● **ويعرض على وزارة الشئون الاجتماعية**

واستطلع رأيى ان كنت أقبل أن أكون وزيرا للشئون الاجتماعية ـ ومنصب وزيرها شاغر ـ فقلت له اننى فى الاسبوع الماضى عرضت اقتراحا فى مجلس الوزراء بان نضع جميعا استقالتنا بين يديك لتتصرف كيفما تشاء ، ولتعلم اننا جميعا معك سواء كنا داخل الوزارة أم خارجها ، ولكنه قال ولكنى اريد أن أعرف رأيك ، قلت موافق ـ قال « فؤاد » بجوارى اهو ، وانا قلت له قبل ما أسمعك انك ستوافق .

● **علة عدول الملك عن معارضة الغاء المعاهدة الى الموافقة**

● **مشورة من نجيب الهلالى بأن اقدام الوزارة على الغاء المعاهدة هو حبل لعنقها**

وسيقال اذا كان الملك قد نسق خطته مع الانجليز على اخراج الوزارة قبل اقدامها على الغاء المعاهدة فما الذى غير الأمر وجعله يوافق على ابقاء الوزارة والغاء المعاهدة .

والصحيح فى الأمر أن الملك ـ **وكان يختص نجيب الهلالى بثقته ويطمئن الى ذكاء مشورته** ـ استطلع رأى الهلالى فأفتاه بان الوفد لا يمكن أن تقدم وزارته على الغاء المعاهدة وأنه (الوفد) يلوح بذلك حتى يحرج الملك أمام الشعب ويظهره بأنه يقف فى وجه ما اجمع عليه الشعب بكل فئاته ونصحه بتأجيل الأزمة مع الوزارة ، فان اقدمت الوزارة على الغاء المعاهدة ـ وهو فرض فى نظره بعيد الاحتمال ـ فان ذلك سيكون حبلا لعنق الوزارة تشنق بها نفسها ،

وليس من الصعب التخلص منها ــ بعد اقدامها على الغاء المعاهدة ــ بصورة أو بأخرى .

والواقع أن الوفد فى اقدامه على الغاء المعاهدة كان ينفذ عهدا قطعه على نفسه من قبل ، وليس أدل على من الخطاب الذى ألقـاه رئيس الوفد فى عيد الجهاد الوطنى (١٩٤٨/١١/١٣) وورد بتلك الخطبة : تفصيل ما أجمله العنوان الذى سبقت الاشارة اليه .

● تقييم الغاء المعاهدة فى تقدير المستشـــار طارق البشرى ، والصحفى حلمى سلام

واذا تأملنا اية دراسة موضوعية أو أى بحث يعلو على الهوى ، نجد تقييما صحيحا لالغاء المعاهدة واشادة بهذا العمل ــ بالذات ــ كما جاء بكتاب الهلال بالعدد الممتاز الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٧٢ لحلمى سلام ، وفيما سجله المستشار طارق البشرى فى مؤلفه « الحركة السياسية فى مصر ٤٧ ــ ٥٢ طبعة ١٩٧٠ » .

* * *

● الوفد فى المعارضة وفى الحكم رايه واحد لم يتغير

ولا جدال فى ان وزارة النقراشى وكانت تضم الهيئات السياسية من احزاب الأقلية قد أعربت رسميا عن أن معاهدة ١٩٣٦ عقدت فى ظروف خاصة تغيرت ، كما أن الوفد الذى كان يمثل الأغلبية أعرب فى سنة ١٩٤٨ وهو فى المعارضة عن وجوب الغاء المعـاهدة واتفاقيتى السودان ، ولذلك كان طبيعيا من وزارة الوفد ــ بعد أن استطالت المحادثات المصرية ــ الانجليزية دون جدوى أن تستجيب لارادة الأمة ، وان تنزل على مشيئة الشعب ، وقد تجلت بصـورة أكيدة وصريحة فأقدمت على الغاء المعاهدة ، ولقى تصرفها صداه من اقرار الشعب له بمختلف طوائفه وفئاته .

* * *

دور وزارة الشئون الاجتماعية

(بعد الغاء المعـاهدة)

● كان الهدف حرمان المعسكرات البريطانية من الأيدى العاملة

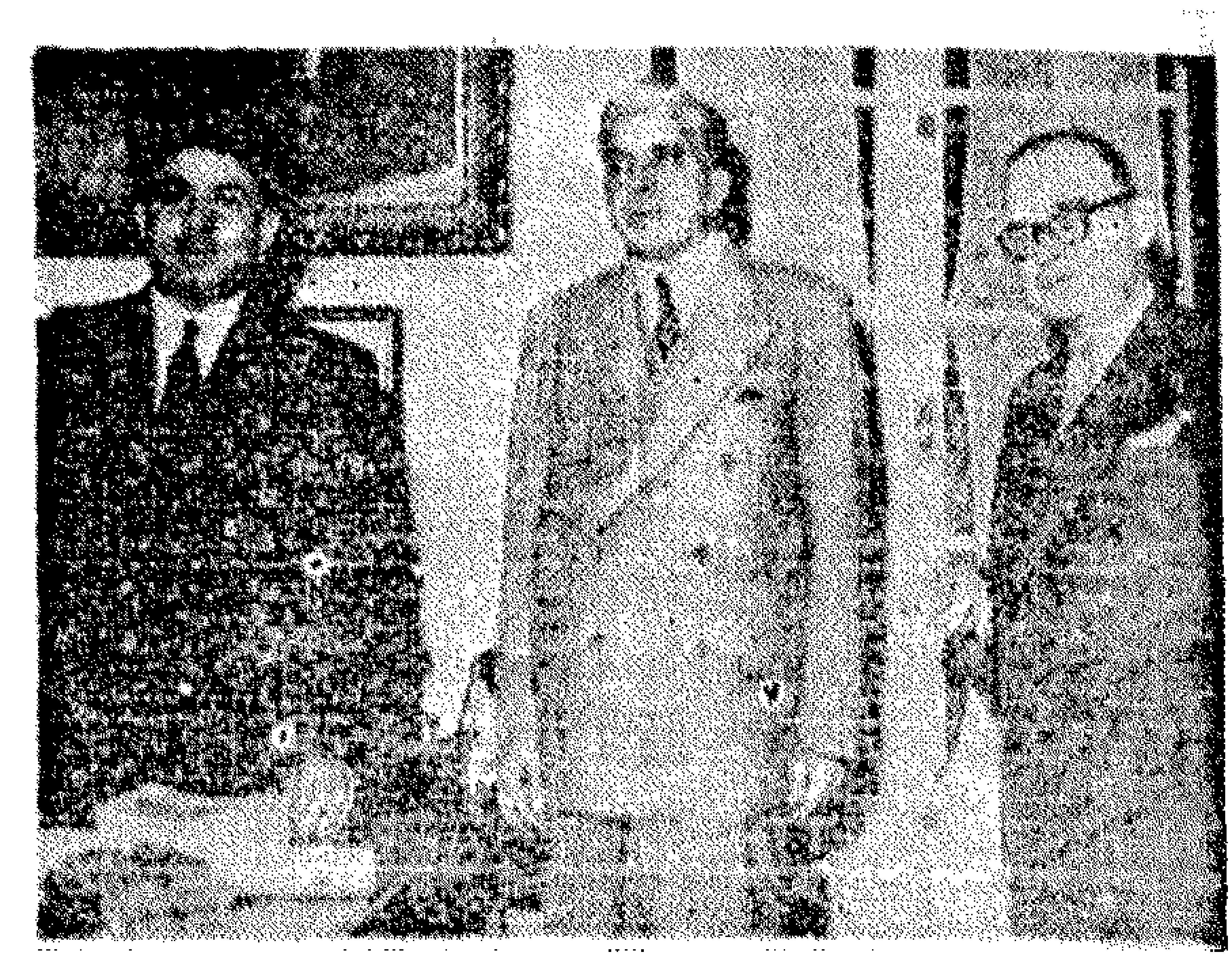
كان اهم ما اتجه اليه تفكيرى هو العمل على افقار المعسكرات البريطانية ، وتجريدها من عون العمال المصريين ، وتعجيزها على امكان تدبير امورها .

● وكان الفضل لجميع العاملين بمصلحة العمل

قد تم ذلك بعون الله ، وبفضل جميع القائمين بمصلحة العمل فى ذلك الوقت من مديرها العام **الدكتور حسن اسماعيل** الى احدث موظف فيها فان كان هناك فضل لأحد فى نجاح تلك المهمـة فالفضل يرجع اليهم .

وقد ورد بالتقرير المؤرخ ١٩٥٢/٢/٤ والمقدم من مصـلحة العمل الى وزير الشـئون الاجتماعية **(بعد اقالة وزارة الوفد)** - ونشر نصه الدكتور محمد أنيس « فى حريق القاهرة » طبعة بيروت سبتمبر سنة ١٩٧٢ ما يأتى :

« هذه هى الخطوط الرئيسية للمجهود الذى بذلته مصلحة



● بعض هيئات العمـــال التي توجهت للترحيب بالمستر راجونات مندوب مكتب العمل الدولى عنـد وصوله الي مطار فاروق فى ساعة مبكرة من صــباح امس .. وقد حملت لافتـــات كتبت عليهـــا بالفرنســية عبــارات الترحيب « بالمستر راو مبعوث الحق » . ويحيى مكتب العمـــل الدولى وعمال القنال يطالبون بالعدالة .

● الصورة العليــا : فتمثـل المستر راجونات راد عند زيارتهصباح امس لمعالي عبد الفتـاح حسن باشا وزير الشــــــئون الاجتماعية فى مكتبه بالوزارة ويرى المنـــدوب فى الوسط ووقف الى اليمين مسيو چاك ســــكرتيان المستشار القــانونى لمكتب العمل الدولى .

(الأهرام ١٠/١٢/١٩٥١)



العمل فى معالجة هذه المشكلة الكبرى ، وتود هذه المصلحة بهذه المناسبة أن تشيد بالروح العالية التى كانت رائد القائد الأعلى للحملة وهو حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن باشا وزير الشئون الاجتماعية . فبفضل قيادته الحازمة استطاعت المصلحة ان تنجح فى مهمتها السامية والشاقة وأن ترضى الله والوطن » .

● حضور لجنة تحقيق دولية

وصلت الى مصر فى يوم ١٩٥١/١٢/٩ لجنة موفدة من هيئة العمل الدولية بناء على شكوى قدمتها فى نوفمبر سنة ١٩٥١ بوصفى وزيرا للشئون الاجتماعية بالنسبة لما صدر عن الانجليز ضد العمال المصريين فى المعسكرات الانجليزية بمنطقة القنال ـ وكانت اللجنة برياسة **مستر راجونات راو** المدير المساعد بهيئة العمل الدولية ، ويصحبه **المسيو جاك سكرتيان** الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة لوزان بسويسرا بوصفه مستشارا قانونيا .

● استقبال اللجنة بالمطار

واستقبلت اللجنة بالمطار طوائف من العمال تحمل لافتات باللغة العربية ، واللفات الأجنبية مرحبة بها .

وطلبت من رئيس مجلس الدولة ندب احد اعضاء المجلس الفنيين ليكون مندوبا عن مصر لدى اللجنة فأختير د . محمد زكى هاشم (وزير السياحة بعد ذلك) .

وأجرت اللجنة تحقيقا فى الشكوى وانتهت من مهمتها فى ١٩٥٢/١٢/١٢ وقدمت الى هيئة العمل الدولية تقريرها .

● تقرير اللجنة

وتبدأ قصة هذا التقرير فى شهر نوفمبر ١٩٥١ ، فقد تلقت هيئة العمل الدولية فى غضون ذلك الشهر شكوى من الحكومة المصرية تتهم فيها القوات الانجليزية التى تحتل منطقة القناة بخرق

صريح لحقوق الانسان ، وأحكام الاتفاق الدولى الخاص بالسخرة»

« وطلبت الحكومة المصرية الى الهيئة التدخل فى الأمر لصون السلام العالمى » وأيدت النقابات العمالية المصرية ذلك الطلب .

وقد نفى المندوب البريطانى فى جلسة عامة عقدها مجلس ادارة الهيئة جميع تلك التهم وأبلغ المجلس ان الحكومة البريطانية على استعداد لأن توفر لمندوبى الهيئة جميع التسهيلات للوقوف على الحقائق والوقائع بالسفر الى منطقة القناة اذا كانت الحكومة المصرية بوصفها صاحبة السيادة مستعددة لدعوة الهيئة الى ايفاد مندوبين عنها .

« وحين وجهت الحكومة المصرية تلك الدعوة اختار مستر ((**دافيد مورس**)) المدير العام لمكتب العمل الدولى ، **مستر راو** مساعد المدير العام للسفر الى منطقة القناة ، وكلفه بحث الموضوع .»

وقد صحب مستر « راو » فى تلك المهمة مسيو جاك سكريتان المستشار القانونى للهيئة والأستاذ بجامعة لوزان .

ويقع التقرير الذى وضعه مستر ((راو)) فى ٣٨٠ صفحة وهو يتضمن نتائج التحقيق كما يضم وثائق رسمية وبيانات أدلى بها كثير من الشهود .

وساق مندوب الهيئة فى تقريره ، تفاصيل زيارته لمنطقة القناة من ٢ الى ٨ يناير الماضى كما تحدث فى اسهاب عن اتصالاته بالسلطات المصرية والبريطانية .

● هجر العمال للمعسكرات أسبابه وطنية

وبعد أن أفاض مستر « راو » فى تحليل الموقف فى منطقة القناة بسط نتائج التحقيق الذى اضطلع به ، بمعاونة مسيو « سكريتان » فشرح الأسباب التى أدت الى هجرة العمال المصريين

على اوسع نطاق قائلا انها لأسباب كان للوطنية فيهــا نصيب كبير وهام .

ووصف ((راو)) بعد ذلك الاجراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية لمواجهة هجرة الأيدى العاملة ، ومنها تشديد الرقابة على اماكن العمل وعلى حركات الأهالى واقصاء المشتبه فى أمرهم بعد التحقيق معهم .

وختم مستر « راو » تقريره قائلا : ويطيب لنا دون الدخول فى التفاصيل ، أن نلاحظ أن صرامة الاجراءات التى اتخــــذتها السلطات العسكرية البريطانية قد أثارت جوا ملؤه التوتر والجفاء الشديد والاستياء .

● **الاستياء من تصرفات السلطات البريطانية**

وفى اثناء التحقيق لمسنا هذا الاستياء فى عدة مناسبات ، كما لاحظنا أن السلطات البريطانية تعقبت فى بداية الأمر على الأقل ، رحيل الأيدى العاملة المصرية عن منطقة القناة ، فلا عجب اذن فى هـــذا الجو الشديد التوتر ، أن تعمد الســـلطات المصرية الى الاحتجاج » .

* * *

نادى الجزيرة :

● **نادى الجزيرة كان رئيسه هو السفير البريطانى**

كان الانجليز قد هدموا لنا كفر أحمد عبده بالسويس ، وكان نادى الجزيرة يراسه السفير البريطانى ، ورئيسه الفخرى ولى العهد الأمير محمد على .

وكان المصريون غرباء فيه ولا يلتحق المصرى بعضويته الا اذا زكاه انجليزى فرأيت أن أتصدى لأمرين :

اولهما ـ منع سباق الخيل وكان مقررا أن يجـرى بنادى الجزيرة وحدد له موعد يوافق مناسـبة خاصة لاحـدى كريمات الملك وتم منع السباق فعلا رغم المحاولات العديدة الضاغطة .

وثانيهما ـ الاتجاه لاقامة استاد رياضي مكان النادى وتقدمت الى مجلس الوزراء بمشروع مرسوم بالاستيلاء على نادى الجزيرة واعداده لأن يكون استادا ، الذى كان مقررا اقامته فى مدينة الأوقاف وكان استصدار المرسوم المشار اليه لا يتصل بوزارة الشـئون الاجتماعية وانما يتصل بوزارة الاقتصاد التى يتولاها الدكتور حامد زكى الذى اقرنى ، وصدر المرسوم فعلا .

وكنت قد درست موضوع انشاء نادى الجـزيرة ووجدت أن انشاءه صاحب تاريخ الاحتلال الانجليزى لمصر وانه افصح فى مشروع انشاء النادى انه للترفيه على جنود الاحتلال .

● حوار بسبب النادى

ونشرت جميع الصحف الصادرة يوم ١٤/١٢/١٩٥١ المشـادة التى وقعت فى اليوم السابق (١٣/١٢/٥١) بينى وبين **عبد السلام الشـاذلى** بصدد نادى الجزيرة أكتفى منهـا بجانب مما ورد بتلك الصحف : ـ

عبد السلام الشاذلى ـ جئت اليك وقد كنت قابلت **فؤاد سراج الدين** وفضل أن اتحدث معك فى شأن نادى الجزيرة . فهذا النادى نادى عالمى ، وخسارة فادحة أن يغلق ولو زرته لأدركت مـدى الفائدة التى يجنيها منه المصريون .

عبد الفتاح حسن ـ وزير الشئون ـ اقول لك من قبل دخول فى مناقشة هذه التفصيلات ، أننا يجب أن نشعر الانجليز بأن موقفنا منهم فى حالة الغضب غير موقفنا منهم فى حالة الرضاء . وأؤكد لك

أن خصمنا يحترمنا اذا مارسنا حقنا فى الغضب عليه ، ولابد أنك تعلم أن تصرفاتهم تثير الزهد فيهم .

عبد السلام الشاذلى ـ اننا بهذه الطريقة سنخسر الفائدة التى نجنيها من النادى .. اسأل من تولوا وزارة الشئون قبلك عن قيمة هذا النادى ..

● **لا يمكن ترك نادى مصرى تحت الحماية البريطانية**

وزير الشئون ـ أنا لا أجادل فى هذا .. ولكننا لا نقبل أن نترك ناديا انجليزيا تحت الحماية البريطانية يستغل فيه الانجليز ١٤٦ فدانا يمدون فيها أرجلهم فى الوقت الذى ينسف فيه الانجليز كفر عبده ويشردون المصريين » .

. . .

● **دور وزارة الحربية والبحرية (بعد الغاء المعاهدة) :**

● **الاستغناء عن الخبراء الانجليز**

كان بوزارة الحربية تسعة عشر خبيرا انجليزيا بمرتبات عالية، وأدركت بعد الغاء المعاهدة أن الانجليز لن يمدونا بطبيعة الحال بقطع غيار ، ولا بخبرات فألغيت عقود هؤلاء الخبراء ، ولم أستشر أحدا فى ذلك .

● **غضب الفريق حيدر ثم رضاه ...**

وأرسلت كتابا بذلك الى الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة فاذا به بعد وصول الخطاب اليه يتصل بى ثائرا وهائجا ـ وكان وزيرا للحربية قبلى بسنين ـ وقال هو أنا كاتب أرشيف فى الوزارة ؟ وكنت قد درست أسلوبه فقلت له مهدئا لثورته : « فاضى أفوت عليك » ، وكنت أعلم من دراستى له أن تلك الكلمة كافية لأن أعرف كيف سيتصرف فقال لى « أنا جاى حالا » ، وحضر معه ابراهيم جزارين ـ الضابط المختص بشئون الطيران فى

مكتبه ، ودخلا معا مكتبى بوزارة الحربية فقلت تسمح أن جزارين ينتظر قليلا ؟ فانصرف ــ وقلت لحيدر انت زعلان قال « جدا دى اهانة » قلت انا وزير وفدى ، ومدنى ، ومحامى قبل كده ــ ولم أرد احراجك أو أن افقد صداقتك ــ وفكرت ان انا استشرتك اما أن توافقنى فتورط نفسك معنا ، واما أن تخالفنى فتكون صداقتنا هى الضحية ، وتعمدت أن أتصرف دون استشارتك حتى اذا عاتبك أحد امكنك أن تذكر ما تشاء تبريرا لموقفك أو تنديداً بموقفى ..

ولم أكد أذكر ذلك حتى هب واقفا ، وقبل راسى ، وضغط على الجرس ، واستدعى ابراهيم جزارين الذى لم يكد يدخل حتى قال له الفريق محمد حيدر ان الوزير أقنعنى ، وأنا مش زعلان ، أنا خارج من عنده مبسوط جدا ..

* * *

● استدعاء مبعوثى وزارة الحربية من انجلترا

وبعد أيام سمعت ليلا اذاعة ما دار فى مجلس العموم من ادلاء احد الوزراء بتصريح يفهم منه أن الجيش غير راض عن تهور الوزارة ، واقدامها على الغاء المعاهدة ، وأشار الى مبعوثى وزارة الحربية حاليا فى معاهدهم البريطانية ، ولم أكد أسمع من الاذاعة البريطانية ذلك حتى كلفت فؤاد الطودى ــ مدير مكتب وزير الحربية ــ فى ذلك الوقت ــ بأن يرســـل اشارة عاجلة باعادة جميع مبعوثى وزارة الحربية الى بلادنا فى أفواج بالطائرات ، وتم ارسال الاشارة فورا ، ونفذ القرار فعلا .. وقلت فى ذلك الحين ما دام الأمر كما صوروه فى مجلس العموم تعريضا بالمبعوثين لديهم سنلحق ضباطنا فى اى معهد من معاهد الدنيا ما عدا انجلترا ..

● وامليت الخبر ونشر بالصحف

وعلى اثر ارسال الاشارة الى سفارتنا فى لنــدن اتصلت بكامل الشناوى فى الأهرام ، وامليت عليه خبر مؤداه أنه علم من مصدر كبير

فى الحربية بأن جميع المبعوثين من وزارة الحربية سيعودون أفواجا بالطائرة الى مصر ردا على التصريح الذى أدلى به فى مجلس العموم البريطانى ـ ونشر التصريح فى صدر الاهرام وبصورة تبرزه ـ واتصل بى حيدر تليفونيا حين قرأ الخبر المنشور فى الأهرام وقال: الكلام المنشور صحيح ؟

قلت له : ((**أنا الذى أمليته بنفسى**)) ـ فقال ((خلاص مش حا اسألك عن الأسباب ((**أنا حبيت بس أعرف مين مصدر الخبر**)) ..



هدم ثكنات قصر النيل

● معالى عبد الفتاح حسن باشا وزير الشئون الاجتماعية ووزير الحربية والبحرية بالنيابة يضرب المعول الأول فى هدم ثكنات قصر النيل .

(الاهرام ١٠/١٠/١٩٥١)

* * *

(٩/١٠/١٩٥١) :

● وبالفاس هدمت أول أحجار ثكنات قصر النيل

كنت وأنا تلميذ صغير أمر بثكنات قصر النيل ـ ومكانها حاليا مبنى جامعة الدول العربية المجاورة لكوبرى قصر النيل ـ ثم لما

كبرت وأدركت أن تلك الثكنات كانت معتقلا لفريق من الوطنيين فى ثورة ١٩١٩ ، وجدت تفسيرا لبغضى لتلك الثكنات فاشتقت حين توليت وزارة الحربية بالنيابة الى هدمها ، وكانت قد أخليت من قبل من الانجليز الذين عسكروا بمنطقة القنال ـ وكنت أعلم أن هناك معارضة فى هدمها حين أراد **عثمان محرم** ـ وزير الأشغال ـ أن يزيلها ليحدث كورنيشا للنيل على طول امتداده وكلمت الفريق حيدر فى شأن هدم تلك الثكنات فقال ان بجوارها قصر اسماعيل مشيرا بذلك الى عقبة تمنع الهدم ، كما قال ان الثكنات تشغلها مصلحة الأرصاد الجوية ، ولم يتم بعد البناء الذى يجرى اعداده لها ـ والذى نقلت اليه فيما بعد فى الطريق لمصر الجديدة ـ ثم توجهت الى تلك الثكنات بنفسى وعاينتها ووجدت أن ما تشغله الارصاد الجوية مكاتب بغير أدوات هامة ، وحددت موعدا للهدم ، وقلت للضباط الذين قابلونى هناك سأحضر فأسا ، وأبدأ بشخصى فى الهدم كرمز ليتم العمال الاجهاز على تلك الثكنات .

● **عثمان محرم يشترك فى الهدم**

واتصلت تليفونيا **بعثمان محرم** وزير الأشغال وحضر معى فى الميعاد المحدد ، وأمسك بفأس مثلى ، وهوينا على البناء الذى كان يرمز للكثير ، وتدل الصورة الشمسية التى نشرت فى صحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٠ على هذا المشهد الذى كان من بين أمانى حدثا صغيرا ، وشابا يافعا ، ثم من بعد ذلك وزيرا ...

* * *

● **اعداد منشور لالقائه على المعسكرات البريطانية :**

● **تبصرة الجنود بمنشور فكر فيه مصطفى مرتجى**

كان مصطفى مرتجى ـ وكيل وزارة الخارجية فيما بعد ـ يعمل بمكتب وزير الحربية وهو وطنى مخلص لبلده ، يتأجج حماسه

لوطنه ، واذكر انه اشـــار على بأنه قد يكون من المصلحة تبصرة الجنود البريطانيين بأن كل هدف مصر أن تجعل الاستقلال حقيقة واقعة ، وأن تعيش فى سلام مع كافة بلاد العالم ومن بينها انجلترا ، وانه لا مصلحة للجنود البريطانيين أن يعرضوا أنفسهم للخطـــر والهلاك فى قضية بالنسبة لبـلادهم خاسرة ـ واقترح أن يكتب بنفسه منشورا باللغة الانجليزية التى يجيدها ، وكتبه فعلا وفى هذا الاطار الرزين ـ وعرض أن يتولى القاءه على المعسكرات البريطانية من طائرة تحلق فوقها يقودها ، وهو أصلا ضابط جيش طيار ، معرضا نفسه لما قد ينجم من اخطار ، وكان ذلك فى أواخر عهدى بالوزارة وحالت اقالتها دون اتمام ما تقدم .

***

التفكير فى تفجير توصيلات المياه والكهرباء والمجارى بالمعسكرات البريطانية :

● **فكرة للدكتور حسن اسماعيل لتفجير توصـــيلات الميـاه ، والكهرباء ، والمجارى بالمعسكرات البريطانية**

كان د . حسن اسماعيل مدير عام مصلحة العمل ـ حين كنت وزيرا للشئون ـ وتتبعها مصلحة العمل ـ وطنيا مخلصـــا ، وقضى سنوات فى روسيا ملحقا فى مفوضيتنا بها ، وكان من رجال الحزب الوطنى القدامى ،وتلقى دراساته العالية فى المانيا ، وأسر الى بأنه يمكن أن يستقدم أشخاصا من البرازيل حيث يقيمون بعد هربهم من المانيا ، ويمكن أن يلحقوا ضررا أكيدا بتوصـيلات المياه والكهرباء ، والمجارى بالمعسكرات البريطانية ان ظلت القـــوات العسكرية البريطانية تركب رءوسها ، وسادرة فى غيها ، وسمى لى شخصين واتصلت بابراهيم فرج وزير الخارجية بالنيابة ، وطلبت

من الوزير أن يرسل الى ممثلنـــا بالبرازيل لاســـتقدام الشخصين المشار اليهما وقلت له انهما خبراء يلزم الاســـتعانة بهما فى بعض الشئون المتصلة بالوزارة التى أتولاها ، وأرسلت تلك الاشارة فعلا فى يناير سنة ١٩٥٢ ، ثم حرقت القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، واقيلت الوزارة فى ١٩٥٢/١/٢٧ فلم يحضر الشخصان المطلوبان .

● تقرير الدكتور حسن اسماعيل بتحديد الملكية الزراعية سابق على جميع المقترحات

وأسجل فى هذه الذكريات انه أتيحت لى فى عام ١٩٥٨ فرصة الاطلاع على نسخة من تقرير مفصل مطبوع مودعة مكتبة ليمان طرة بمصر ، كان قد قدمه الدكتور حسن اسماعيل الى الحكومة منــذ سنوات طويلة واورد فيه النظام الزراعى فى الاتحاد السوفيتى ــ بما له وعليه ــ بحيدة الدراسة العلميـــة الواعيـــة ، واقترح فى التقرير الا تتجاوز الملكيـــة الزراعيـــــة الخاصة فى مصر مائتى فدان ، وكان اقتراحه فى هذا الشأن سابقا ببضعة سنوات لكل الاقتراحات التى كانت قد قدمت بعد ذلك فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ .

❊ ❊ ❊

● خطاب لعمال القنال الأبطال والسكان الأحرار

السفر الى بور سعيد :

فى ١٩٥١/١٢/١٨ سافرت الى بور سعيد والقيت الكلمـــة التالية :

« أتيحت لى عن طريق الاذاعة فرصة التحدث من القاهرة الى عمال القنال الأبطال ، والى سكانه الأحرار ، وقد فاجئتنى الاذاعة فى بور سعيد حيث سعدت بزيارتها، وشرفت بالقدوم اليها، ولست أملك من العبارات ما يصلح للتعبير عن شعورى ، ولكنى استطيع ان أعطى صورة عاجلة لهذه الزيارة .

« لقـــد قمت أمس عقب وصولى بزيارة المستشفى الأميرى وطفت بالمصابين الذين يعالجون فيه من الجروح التى أحدثها بهم الطغاة البغاة ، وواسيتهم .. استغفر الله بل وشكرتهم باسم رفعة رئيس هذه الحكومة وباسم حضرات زملائى جميعا ، وساهمت بوصفى وزيرا للشئون الاجتماعية فى تقديم بعض ما يشير الى الشكر والعرفان بالجميل .

* * *

● **تنافس الشباب على التبرع بالدماء**

« كما زرت بالمستشفى الأميرى مركز نقل الدم وشاهدت تنافسا من شبابنا الطاهر على تقديم دمائهم الغالية ، ويبـــدو عـلى وجوههم البشر ويفيض من قلوبهم الرضـــاء ، وقابلت بعـــد ذلك حضرات رؤساء نقابات العمـــال ، واستمعت الى ملاحظاتهم وفصلت فيما عرض على من امور وشئون ، كما زرت مكتب العمل وسرنى ما شاهدت من اقبال الموظفين على عملهم بروح وطنية عالية، واخلاص متين مكين، وبعد ظهر أمس زرت مؤسسة البنين ومؤسسة البنات للأطفال ، وسوف أعالج أمر هاتين المؤسستين بما تستحقان من عناية على أسرع وجه » .

« وقد اتصلت بالقاهرة صباح اليوم تليفونيا لهذا الشأن ، ثم قصدت قسم ثان ووزعت بعض الاعانات المؤقتة على أسر الشهداء ببور سعيد ، ومما يدعو الى الاعجاب أن علائم الرضا بادية على وجوه تلك الأسر ، لأنها وان كانت قـــد حزنت لفراق أحباءها وشاطرتها الأمة حزنها ، الا أن تلك الأسر قد أرضاها أنها قدمت الأحباب فداء لهذا الوطن العزيز » .

« وزرت بعد ذلك ثكنات بلوكات النظـام وسرنى أن معنويتهم عالية جدا ، وشعورهم بالواجب الوطنى يتجلى لكل من يزورهم ، أو

يشاهدهم ، فبـارك الله فى ضباطنا ، وبارك الله فى جنودنا ومختلف طوائفنـــا » .

« أما اليوم فقد زرت مبرة محمد على الكبير ، وجمعية الاسعاف وجمعية الصليب الأحمر والجمعية الخيرية الاسلامية ، والجمعية الخيرية القبطية ، وجمعية الاحسان النوبية ، ومبرة رمسيس ، ومدرســة البنــات الثانوية التابعــة لجمعية مســاعدة الفقــراء الاســلامية » .

* * *

● **المواطنون يمنعون المواد التموينية من الوصول للمعســكرات البريطانية**

« ثم زرت الاسماعيلية ، وكان المواطنون فى الشرقيــة يطلقون الدجاج من أقفاصه ويهشمون البيض ويعملون غاية الجهد لكى يحولوا دون وصول التموين الى المعسكرات البريطانية .

● **دور الطوائف المختلفة فى معركة الكفاح**

وكان للمحامين دورهم ولا بد وأن أسجل للمحامى عبد الحميد صادق ــ وهو من أهالى الاسماعيلية وينتمى للهيئة السعدية ، ولمن كانوا يعملون معه دورهم فى معركة الشرف والكفاح ، ولعله لاينسى أنه حين تسلم أسلحة عن طريق وزير الشئون الاجتماعية (صاحب هذه الذكريات) ورغب فى أن يسلمنى كشفا بأسماء الذين أخذوا الأسلحة أبيت أن أتسلم كشفا أو أطلع على أسماء ــ فلما اعفيت وزارة الوفد من الحكم وطالبه على ماهر بذكر اسماء الفدائيين استطلع رأيى ، رجوته الا يكاشف أحدا بالأسماء حتى لا يحــل بأصحابها خطر أو ضرر .

وحيثما وجهت النظر شطر أية طائفة من المواطنين عمالا ، أو فلاحين ، وتجارا أو محامين ، وأطباء ورجال شرطة أو رجال جيش

رسميين وغير رسميين فان اية عبارة تقصر عن أن تبلغ مستوى ما بذله الجميع دون من على وطنهم ، بل تنافس الكل فى اعلاء كلمة بلادهم ومكافحة المحتل لاجلائه عن أرضهم ـ وكادت مصر أن تحقق أملها لولا ما دبر لها لتعويق سعيها ـ وكانت حريق القاهرة .

● حرق كنيسة السويس واخوان الحرية

وفى ١٩٥٢/١/١١ زرت السويس ـ وكان قد وقع على كنيستها يوم ١٩٥٢/١/٤ اعتداء شنيع وأهينت مقدساتها ، وسفك دم بعض الأقباط ورأيت من واجبى التوجـــه الى السويس لأتقصى بنفسى حقيقة ما وقع ، وتبين لى أن جماعة اخوان الحـــرية (وهى جماعة خارجة على الوطن ـ مدفوعة من الأجنبى وممولة منه) هم الذين ارتكبوا الحادث ، واستهدفوا به اندلاع فتنة بين الأقباط والمسلمين تكون لها آثارها فى تفريق الشمل ، وتمزيق الوحدة الوطنية واخماد جذوة الشعور المتقد ، والحماس المشتعل ولم أكد أرجع الى القاهرة حتى طلبت من مجلس الوزراء اصدار قرار بغلق جميع نوادى تلك الجماعة وحلها وتم ذلك فورا .

● النحاس يزور غبطة البطريرك ، ويخمدان الفتنة

وقصد رئيس الوزراء مقر قداســـة البابا وتحدثنا معا على ضوء ما تجلى من حقائق واخمدت الفتنة ـ وقد فصل ذلك الدكتور محمد أنيس فى كتابه حريق القـــاهرة ـ طبعـــة بيروت ـ ونشر الوثائق المتصلة بالموضوع وبدورى فيه .

● الحرية المطلقة فى عهد حكومة الوفد

والذين لم يعايشـــــوا الفترة التى أعقبت الغاء المعاهـــــدة (١٩٥١/١٠/٨) الى أن أقيلت وزارة الوفـــد من الحـــكم (١٩٥٢/١/٢٧) لو رجعوا الى الصحف التى كانت تصدر فى تلك الأيام لتجلى لهم أن الحرية المطلقة كانت تظل الجميع ،

● **الوحدة الوطنية كانت قائمة**

وان وحدة الشعب كانت حقيقة واقعة بمختلف فئاته وهيئاته شعبية ورسمية ، وان كفاح المستعمر كان رائد الجميع ، وان محافظات القنال الثلاث (بور سعيد والاسماعيلية والسويس) كانت لها الصدارة فيما قدمت من تضحيات ، ولم تضن على الوطن بنفس او نفيس ـ يستوى فى ذلك الرجال والنساء ـ ومن كانوا فى سن الشباب ومن جاوزوا تلك السن والذى يؤرخ لهذه الفترة لا يعرف كيف يبدأ وبمن يبدأ .

● **دور رجال الشرطة**

● **مصطفى رفعت يقول : ((نموت ولا نسلم))**

وهــل يمكن أن ينسى دور رجال الشرطة وموقفهم ـ وعلى الأخص من كان منهم فى محافظة الاسماعيلية يوم ١٩٥٢/١/٢٥ حيث صبت عليهم نيران المدافع وطلب اليهم الاستسلام فأبوا وقال احدهم مصطفى رفعت (مدير أمن محافظة السويس فيما بعد) نموت ولا نسلم ، ولكم أن تتسلموا جثثنا ـ واتخذت الدولة من هذا اليوم عيدا للشرطة تحتفل بحق بأمجاد الشرطة فى سبيل الذود عن حمى أوطانهم ؟

● **دور رجال القضاء :**

● **طلخان نوح يهرب الأسلحة**

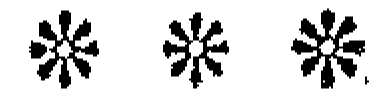
وهل يمكن أن ينسى رجال القضاء الذين ساهموا فى تهـريب الأسلحة للمكافحين وأذكر كمثال طلخان نوح نائب نيـابة بور سعيد فقد حمل الأسلحة فى سيارة النيابة بحجة اضطراره للذهاب لعمل اقتضاه السفر الى الاسماعيلية ..؟

● الاذاعة المصرية ، وأحمد سعيد

وهل يجوز أن يسقط من الحساب دور الاذاعة المصرية فقد كانت تذيع من مواقع اطلاق النار على المعسكرات دوى القنابل تطاق على المعسكرات وتولى ذلك **أحمد سعيد** ؟

● الشهيد : نبيل منصور

وهل يفوتنى ذكر نبيل منصور التلميذ الصغير الذى دفع حياته ثمنا لاشتراكه فى الهجوم على المعسكرات ، وتسلل بجسمه النحيل، وقلبه الكبير ليقص الاسلاك ليمهد الطريق للمكافحين فخر صريعا برصاص الانجليز .؟



الفصل السابع :

● من مجلس الوزراء ●

● حظر الترقيات الاستثنائية ...

● فى اول جلسة حضرتها لمجلس الوزراء تمت الموافقة على مشروع الموظفين (٢١٠ لسنة ١٩٥١) ، وقد حظرت فيه الترقية الاستثنائية ، وكانت الترقية بالأقدمية المطلقة فى الدرجات الكتابية حتى الرابعة ولا يجوز التخطى الا فى حدود وبقيود ، وعدل المشروع فى البرلمان بحيث خصصت نسبة للترقية بالاختيار ، واشتمل على قواعد وضمانات على النحو الذى صدر به .

*
* *

● لجنة لبحث موضوع مجلس الدولة ...

● النحاس يقر عدم المساس بمجلس الدولة

وأشار رئيس الوزراء فى تلك الجلسة الى أن هناك لجنة لبحث موضوع مجلس الدولة وأنه رأى ضمى الى عضويتها . ولم يكن لى أى علم سابق بهذا الشأن ـ وفهمت أن اللجنة مؤلفة من عبد اللطيف

محمود وزير الزراعة ، والدكتـور حامد زكى وزير الاقتصـاد ــ وقصدت مكتب وزير الزراعة فى بولكلى فى مساء السبت التـالى حيث اجتمعنا ، وفهمت لأول مرة أن هنـاك تفكيرا للنظر فى اعادة تشكيل مجلس الدولة ، ولم اكد أسمع الفـكرة حتى قلت أنه لا يمكن ان اتصور ان هذا يقع أو يتم ، ووافق الوزيران الآخران ، وانما عهدا الى ان اتولى ابلاغ رئيس الوزراء بالرأى ، وسرت مع د. حامد زكى فى طريقى الى سان استفانو حيث كان يقيم مصطفى النحاس .

ولما قابلت رئيس الوزراء نقلت له ما انتهت اليه اللجنة فوافق دون تردد ــ وبعد ذلك قال له الدكتور حامد زكى أن هناك مذكرة بترقية محمد حلمى ــ مندوب الحكومة فى البورصة الى الدرجة الأولى بصفة استثنائية ــ وكان الدكتور حامد زكى يتولى وزارة المالية بالنيابة لغياب وزيرها فؤاد سراج الدين فى أجازة للعلاج ــ وكانت تلك المذكرة معدة قبل أن يتولى الدكتور حامد زكى أعمال وزارة المالية ــ ولم يكد رئيس الوزراء يسمع د. حامد زكى عن تلك المذكرة حتى بدا عليه ما يشير الى موافقتـه على ما تضمنته مذكرة المـالية .

فلما عقـد مجلس الوزراء فى صـباح اليـوم التـالى ، وتلا رئيس الورزاء من رول الجلسة موضوع تلك المذكرة وعقب بقوله « الترقية الاستثنائية مطلوبة من الدرجة الثالثـة للدرجة الأولى ــ وأنه يقترح أن تكون الترقية الى الثـانية » فاستأذنت فى الكلام ــ وقلت ان مجلس الوزراء قد أقر فى الأسبوع الماضى مشروع قانون الموظفـين وهو يحظر الترقيات الاسنثائية ويعتبر مشروع القانون فى مراحله الأولى قرارا من مجلس الوزراء فكيف يجوز لنا أن نقر شيئا فى الأسبوع الماضى ثم نخرج عليه فى الأسبوع الذى يليه ــ وهم الدكتور عبد الجواد حسين وزير الصحة بالكلام فطلب منه رئيس المجلس التريث وقال له « ده كلام فى القانون انتظر حتى

ينتهى الكلام » وأكملت التدليل على وجهة نظرى ، وانتهيت الى طلب رفض الموافقة على المذكرة فقال رئيس الوزراء « انه لا يقرنى على الرفض انما يقترح سحب المذكرة ليتولى تقديمها الوزير الأصلى عند عودته اذا أراد ، وتم ذلك ، وشعرت بالغبطة واذا بى أطالع فى احدى المجلات الصادرة بعد ذلك خبرا يشير الى المسألة ، والى معارضتى لفـؤاد سراج الدين فى تلك المذكرة وقابلت مصطفى النحاس ، وسألته ان كان قـد اطلع عـلى المجلة ، وأضفت اننى كنت أعتقد أن مداولات مجلس الوزراء أشبه بمداولات القضـاء يحتدم الراى ثم ينتهى الى قرار يذوب معه رأى أقلية فى الأغلبية ، ويصبح القرار هو قرار المجلس ، وهو أشبه بحـكم المحكمة ، واستأذنته فى أن أشير فى مجلس الوزراء الى مسألة نشر المسـألة فنصحنى بالسكوت ، ولمـا عقد مجلس الوزراء جلسـته أثارها منبها الى أنه لا يجوز أن تكون مناقشات مجلس الوزراء موضـع حديث خارج المجلس .

*

● زيادة تذكرة الأتوبيس مليمين ومناقشة فى مجلس الوزراء ..

● طلب اسقاط الالتزام ...

وحدث أن عرضت مذكرة من وزارة الشئون البلدية والقروية ـ وكان يتولاها ابراهيم فرج ـ بزيادة ثمن تذكرة الأتوبيس مليمين ، واستأذنت من رئيس المجلس فى التأجيل للدراسة وأذن ، وأجل الموضوع أسبوعين ، وخلالهما درست التزام شركة الأتوبيس ، واطلعت على الأوراق المتصلة بالموضوع لدى مستشار الرأى لوزارة الأشغال (اسماعيل ثروت) .

وفى الجلسة المحددة تكلمت طويلا وانتهيت الى طلب اسـقاط الالتزام لتتولى الحكومة ادارة المرفق ـ وذكرت صراحة ان رفع ثمن تذكرة الأتوبيس قد يليه رفع تذكرة الترام ـ وكان عبد الحميد

الوكيل ـ صهر مصطفى النحاس ـ مستشارا لشركة الترام ـ فاذا بمصطفى النحاس يقول بصوت عال انا لا يهمنى عبد الحميد الوكيل او غير عبد الحميد الوكيل ، وانت طلبت التأجيل وافقت ، وانا اسمع كلام كل منكم ، ولا ابدى رأيا الا بعد ان اسمع جميع آرائكم ، فماذا تطلب منى أكثر من ذلك » !

واذا بفؤاد سراج الدين يتدخل ويقول لدى اقتراح أوفق به بين جميع الإعتبارات ، ولم أكد أسمع ذلك حتى أغلقت حافظتى وقلت انا اعترض فاذا بفؤاد سراج الدين يقول بكل هدوء ـ يا عبد الفتاح ـ انت تكلمت طويلا فى موضوع ليس متصلا بوزارتك ، واستمعنا لك كلنا فى هدوء وفى مقدمتنا رئيس الوزراء فهل يصح أن تعترض على رأى لم تسمعه بعد ، واشهد أننى خجلت من تصرفى ، فجلست وقال ان « عبد الفتاح » يخشى أن تؤول الزيادة المقترحة الى الشركة ، وانا معه ، ولهذا أقترح أن يتكون للزيادة صندوق خاص يصرف منه على وسائل تحسين المرفق ، ومن بين وسائل التحسين انشاء محطات بمظلات للركاب ، وانتهى مجلس الوزراء الى الموافقة على مذكرة الشئون البلدية والقروية وطبقا لاقتراح فؤاد سراج الدين »

* * *

● **عثمان محرم أب لكل مهندس ...**

وفى حركة بوزارة الأشغال عرضت الوزارة مشروع مرسوم بتعيينات وترقيات وجاءت الينا قبل عرض الحركة شكاوى فاستأذنت فى تأجيل نظر الحركة . ولكن عثمان محرم قال موجها الكلام « انت مهندس » ؟ قلت لا قال انا اعرف المهندسين واحدا واحدا ـ والمهندس الذى يدعى أنه مظلوم ويخشى أن يركل بابى بقدمه ويواجهنى بأننى ظلمته جبان ـ وقلت طالما أن الحركة تصدر بمراسيم ، وتعرض على مجلس الوزراء فلكل وزير حق المناقشة

والا كان العرض بلا جدوى ـ وتأجلت الحركة مرتين ثم أقرت بعد كما هى .

. . .

● حركة قضائية كادت لا تصدر بسبب حرص النحاس ، والتزامه واجب انصاف القضاة ...

وفى حركة قضائية ـ كان قد اتصل بى قبل عرضها أحد من كان لهم فضل على ممن دربونى على عملى فى حداثة عهدى بالنيابة، وفهمت منه أن غبنا لحقه اذ كان ينبغى تعديل أقدميته قبل اجراء الحركة فأثرت المسألة ـ وكان وزير العدل هو محمد محمد الوكيل ـ وقدمت للمسألة المثارة بأنى لو كنت بقيت فى وزارة العدل ـ وكان وزيرها هو محمد محمد الوكيل لما وجدت كثيرين مثله عدلا والتزاما للحق ، وهاج النحاس ، وقال « الحركة مش طالعة الا لما نبحث المسألة » ، ولم يكن يعرف الشخص الذى اثرت مسألته ، واستدعى الى مجلس الوزراء محمد زكى شرف ـ مدير عام التفتيش القضائى ، ومعه سجل الأقدميات ـ والتزمت الصمت عند قدومه حتى لا يعرف السبب فى استيضاح المسألة منه ـ وقدم بيانا من واقع السجلات وانصرف ـ وأقرت الحركة القضائية بوضعها الذى كانت معروضة عليه .

. . .

● اليونان تقدم أوراق اعتماد سفيرها بلقب ملك مصر قبل تعديله ...

وبعد أن تم تلقيب الملك ـ ملك مصر والسودان ـ بناء على التعديل الذى أدخل على الدستور وتمت الموافقة عليه فى ١٥/١٠/٥١ ، ١٦/١٠/٥١ عند الموافقة على الغاء المعاهدة ـ تقدمت اليونان بأوراق اعتماد سفيرها فى مصر باللقب قبل تعديله .

وكان من بين الموافقين على قبول الأوراق بهذه الصورة الدكتور طه حسين معززا رأيه بأن اللقب القديم كان يتضمن بالاضافة اليه أنه أيضا حاكم ... و ... و .. ونطق كلمة حاكم بالفرنسية وكنت من بين المعارضين بشدة أن ندخل تعديلا على الدستور ثم نرضى بقبول أوراق اعتماد سفير باللقب الأول ـ ولما احتدم النقاش انتقل « النحاس » من كرسيه ، وجلس بعيدا عنه ، ووجه الكلام بصوت عال الى الدكتور طه حسين وأعاد كلمة حاكم بالفرنسية . وقال « هى الدنيا حاتخرب لما اليونان ما تقدمش أوراق اعتماد سفيرها ، وازاى نعدل الدستور ، ونوافق على الخروج على نصه »

وانتهت المناقشة الى وجوب رفض قبول أوراق اعتماد سفير اليونان الا اذا كانت باللقب الجديد .

. . .

● سند مصر فى منع سفن اسرائيل من المرور ...

وحدث أن مجلس الأمن كان قد أصدر قرارا بالسماح للبواخر الاسرائيلية بالمرور فى القناة فأريد أن تكون هناك حجة لا تدحض لرفض تنفيذ القـرار ــ وتم الاتفاق مع المملكة السعودية على أن تتخلى عن احدى جزرها الى مصر بحيث تكون سيادة الدولة على مياهها فى حدود المسافة المعترف بها دوليا ــ وتذرعنا بأن الهدنة لا تنهى حالة الحرب ، ومن حقنا أن نسيطر على مياهنا الاقليمية واذ كان ميناء ايلات على مسافة أقل من المسافة المقررة دوليا من الجزيرة المشار اليها فمن حقنا أن نمنع المرور فى تلك المياه .

● الدكتور حامد سلطان يسجل فى مؤلفه موقف وزارة الوفد من مرور سفن اسرائيل ...

وايضاحا للمسألة أنقل عن كتاب القانون الدولى العام للدكتور **حامد سلطان** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام بكليـــة الحقوق جامعة القاهرة ــ طبعة ثانية يناير سنة ٦٥ ما يلى :

« كانت وزارة الحربية والبحرية (مصلحة الموانى والمنائر) قد أعلنت فى ١٩٥٠/١٢/٢١ ان منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل بين « رأس محمد » ، « رأس نصرانى » منطقة ممنوعة لا تجوز الملاحة فيها وأرسلت المنشور رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ لجميع شركات الملاحة وللقنصليات الأجنبية فى مصر وحاصل ما ورد بالمنشور المذكور :

● منع سفن اسرائيل من المرور واطلاق النار عليها ...

(أ) منع السفن الحربية الاسرائيلية بالقوة باطلاق النار عليها اذا لم تذعن للأمر الصادر اليها بعدم المرور فى المنطقة المبينة فى المنشور المذكور .

(ب) تضبط السفن الاسرائيلية التجارية وتحجز اذا حاولت المرور فى المياه الاقليمية المصرية بما فى ذلك مدخل خليج العقبة .

(ج) يتحقق من حالة ووضع السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة قبل السماح لها بالمرور بمدخل خليج العقبة — وللسفن الحربية المصرية اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

● حادث السفينة البريطانية ، واحتجاج السفير ...

وحدث فى ١٩٥١/٧/١ أن خالفت السفينة الانجليزية (امباير روش) التعليمات المشار اليها فأوقفتها السلطات المصرية السفينة وحجزتها أربعة وعشرين ساعة ، ووضعت حرسا عسكريا على ظهرها — واحتجت السفارة البريطانية فى١٩٥١/٧/١١ [د . حامد سلطان أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة فى مؤلفه « القانون الدولى العام »]

● **دكتور وحيد رافت يصوغ بكفايته الممتازة الرد على الاحتجاج**

● **والنحاس يشدد عبارة فيه ...**

وعهدت وزارة الخارجية المصرية الى مستشارها الدكتور وحيد رأفت باعداد رد على الاحتجاج فأتم ذلك بكفاءته الممتازة ودعى للحضور الى مجلس الوزراء لتلاوة مشروع الرد على المجلس اثناء انعقاده ـ ولم يعقب أحد من الوزراء على مشروع الرد الا مصطفى النحاس رئيس الوزراء اذ رأى تشديد احدى العبارات الى ما هو أكثر عنفا وتم ذلك فعلا ـ ومن العجيب أن تصدر احدى الصحف فى اليوم التالى متضمنه الزعم بأن الرد الذى عرض على مجلس الوزراء خفف مصطفى النحاس رئيس الوزراء من لهجته .

● **اقتنعت السفارة بالرد ، وسجلت رسميا حقوق مصر ...**

والمهم فى الأمر ((أن انجلترا بعد أن تلقت الرد على احتجاجها كتبت السفارة فى ١٩٥١/٧/٢٩ الى وزارة الخارجية المصرية بأنها ستراعى الاجراءات عند مرورها بالمياه الاقليمية المصرية ، وبهذا تكون المملكة المتحدة قد اعترفت بأن موقف مصر فى خصوص الملاحة فى مضيق تيران وخليج العقبة مطابق لأحكام القانون الدولى) ص ٦٤٥ بند ٧٣٩ من المرجع المشار اليه)) .

ولا يفوت النظر أنه لكى تمتد سيادة مصر على المياه الاقليمية بحيث تسيطر على السفن المتجهة الى ميناء ايلات الاسرائيلية اتفقت مصر مع المملكة العربية السعودية على أن تحتل مصر وتضع يدها فعلا على جزيرتى تيران ، وصنافر (المملوكتين للسعودية) والجزيرتان المذكورتان تتحكمان فى مداخل خليج العقبة .

* * *

ومن الأمثلة السابقة ـ ولها أشباه ونظائر عديدة ـ يمكن القول بأن المناقشة فى مجلس الوزراء كانت تسودها روح الفريق ـ ومهما اختلفت الآراء ، واحتدمت المناقشات ، ولم يكن يشعر اى الوزراء بالحد من حقه الكامل فى ابداء وجهة نظره . وكان رئيس مجلس الوزراء يدير المناقشة ، كما يدير رئيس المحكمة الجلسة ، وكانت المداولة حرة ومطلقة ـ وليس معنى هذا أن كل القرارات صحيحة ـ فالعصمة لله وحده دون سواه ، وحسب القرارات أن تكون قد استوفت حظها من الفحص والدراسة وسماع الآراء منها ما راح فى جانب الموافقة أو ما ذهب منها الى جانب معارضتها .

ومما يمكن أن يتصل بما تقدم ذكره .

● النحاس يضرب بعنف مائدة الملك ويصرخ فى وجهه لتعقيب الملك على قرار الوفد بشأن أحد أعضائه ...

فى مأدبة غذاء أقيمت بقصر القبة فى ١٥ نوفمبر ١٩٥١ عقب عودة الملك من المصيف لم يكد الملك يجلس على كرسيه حتى قال بصوت عال ((الوفد بيكش والا ايه ؟ ، الهلالى طالع منه)) مشيرا بذلك الى أن الوفد كان قد أصدر قرارا بفصل أحمد نجيب الهلالى من عضوية الوفد ، ولم يكد الملك يقول تلك العبارة ـ وكان مصطفى النحاس يجلس فى مواجهة الملك ـ وكنت فى الصف الذى يجلس فيه رئيس الوزراء وعلى مقربة منه حتى وجدت النحاس يضرب المائدة بقبضة يده بعنف وعصبية اهتزت الأطباق بسببها ـ وقال هائجا وصارخا ((الوفد مش بيكش يا مولاى ، الوفد بينضف .. بينضف)) ... وتوقعت أن الملك سوف يعقب غاضبا ، وقفز الى ذهنى فى تلك اللحظة ما كان يروى عن سعد زغلول من أنه حين كان ناظرا للمعارف وضرب المائدة بقبضة يده أمام الخديوى فقيل أن ذلك التصرف كان من أسباب خروجه من النظارة .

● الملك يتراجع ثم يثير مسألة الاتصال بالروس ...

ولكن دهشتى بلغت مداها حين وجدت الملك ـ بعد عبارة

النحاس ، يقول « يا باشا انا ماليش دعوة بالأحزاب — تطلع حد أو تطلعش أنا قصدى واحد خرج من الوفد ... » ثم سكت الملك قليلا ووجه الكلام الىابراهيم فرج — وكان وزيرا للخارجيةبالنيابة « ايه رأى وزير الخارجية فى الاتصالات بتاعة صلاح الدين اللى فى باريس مع الشيوعية » — وكانت اجتماعات هيئة الأمم منعقدة فى ذلك الوقت فى باريس — ولم يترك مصطفى النحاس فرصة لأحد للكلام بل بادر قائلا شيوعية أيه يا مولانا هو لما صلاح الدين يقابل السفراء والوزراء فى اجتماعات دولية يبقى فيها ايه ... »

. . .

ولعل الملك كان قد ترامى الى سمعه من مصادره ما يجريه د. محمد صلاح الدين بصفة سرية من اتصالات خفية بغية الوصول الى تفاهم مع تشيكوسلوفاكيا لامدادنا بالأسلحة اللازمة للجيش بعد أن عوقت انجلترا مجهودات مصطفى نصرت — وزير الحربية — الذى كنت أقوم بعمله أثنـاء طوافه شهورا بالخارج سـعيا لعقد صفقات الأسلحة اللازمة للجيش .

وكان « قابيل » أحد رجال وزارة الخارجية هو الذى بمهد خفية للتفاهم مع تشيكوسلوفاكيا .

● النحاس يضغط على الملك لمنح رتبة لوزير ..

وثمت صـورة يمكن اضافتها — كان الوزراء يحملون رتبـة الباشوية عدا عبـد المجيد عبـد الحق وزير الدولة الذى عين فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ — بعد منح الرتب الى الوزراء فى ٦ مايو سنة ١٩٥١ ولما أقام الملك فى قصر عابدين مأدبة غذاء وسلمنا على الملك — بعد الغذاء — ووقفنا فى مواجهته ، وعلى قيد خطوات منه وكان النحاس واقفا بجوار الملك قال النحاس له بصوت مسموع — « عبد المجيد عبد الحق بك يا مولاى هو الوزير الوحيد اللى مش زى زملائه فى الرتبة » — فالملك قال — « اظن الوقت مش مناسب .. بعدين » فاذا بالنحاس يقول « قرب يا عبد المجيد اشـكر

مولانا » فتجهم الملك ، وقال « أنا مقلتش » فقال النحاس ، قرب يا عبد المجيد قرب « فدنا عبد المجيد عبد الحق ـ وصافحه الملك وقال النحاس مشيرا الى الملك « أنا لسانك يا مولاى . »

وعلمت فيما بعد من فؤاد سراج الدين أن النحاس اتصل بجريدة المصرى وتحدث مع أحمد أبو الفتح منبها الى وجوب الرجوع اليه اذا خلا البيان الرسمى عن الحفل الذى حضره الوزراء من الاشارة الى رتبة الباشوية بالنسبة لعبد المجيد عبد الحق لما ظن فى ذلك الوقت من أن الملك ربما لا يقر ما حدث ، ولكن المسألة لم تصل الى هذا المدى ، وأذيع البيان متضمنا اسم عبد المجيد عبد الحق مقترنا برتبته الجديدة .

ولا شك أن النحاس بالعبارة التى قالها فورا « أنا لسانك » استهدف أنه يعبر عن الارادة وأن الرتبة تمنح بناء على طلب رئيس الوزراء ـ ولم يتردد فى الاصرار على طلبه حتى صدرت ، وأغلب اليقين أن الملك كان كارها أن يضعه النحاس فى هذه الصورة فى وقت كان أزهد ما يكون فى الوزارة التى أطاح بها بعد فترة وجيزة (فى ١٩٥٢/١/٢٧) .

● **النحاس فى اطاره الصحيح ، وصورته الحقيقية ...**

ولا جدال فى أن موقف النحاس ـ وهو يصر على تعيين د. طه حسين وزيرا للمعارف ولا يستجيب لاعتراض الملك عند بدء تأليف الوزارة ... ، وهو يضرب المائدة بقبضة يده عند محاولة الملك التعريض بقرار الوفد بفصل أحد أعضائه .. وهو يعقب على كلام الملك بالنسبة لاتصالات الدولة فى باريس .. وهو يطلب الانعام على أحد الوزراء برتبة الباشوية ... لا جدال فى أن ذلك ـ وهو ليس كلا ـ يعطى صورة صحيحة ، ويزرى بما كان قد ادعاه حسين سرى حين تغيرت الظروف فزعم بعد قيام الثورة أن النحاس عندما قابل الملك بعد قبول تشكيل الوزارة فى ١٩٥٠/١/١٢ التمس من الملك شيئا واحدا وهو أن يسمح له بتقبيل يده مما صدقه فريق

من الناس ، واستبعد حصوله الذين يعرفون الحقائق ، ولايظلمونها او يتجنون عليها ...

● **قرارات سرية هامة وخطيرة بعد الغاء المعاهدة ...**

ولا يمكن أن ينقل عن مجلس الوزراء بعض ما دار فيـــه دون الاشارة الى قرار سرى داخلى هذا نصـه :

« سرى داخلى »

مجلس الوزراء

قرارات

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١ القرارات الآتية :

اولا — اتخاذ كل السبل المؤدية لعدم تعاون العمال مع القوات البريطانية عن طريق مكاتب مصلحة العمل — النقابات — وحضرات الشيوخ والنــواب — والهيئات الأهليـــة ، على أن تصرف اليهم الحكومة اجورهم من يوم توقفهم عن العمل مع القوات المذكورة وأن تدبر لكل منهم ما يناسبه من عمل .

ثانيا — عدم اتخاذ اجراء رسمى حاليا بالنسبة لموردى تموين القوات البريطانية ، على أن يسلك حيالهم نفس الســبل السابقة لحملهم على عدم التعاون مع هذه القوات .

ثالثا — زيادة سعر كل من سكر البطاقات والطوارىء بمقـــدار قرشين صاغ فى الأقة الواحدة اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٥١ وكذلك زيادة ثمن الكسب بمقـــدار جنيهين فى الطن الواحـــد مع الاستيلاء عليه .

على أن تخصص حصـــيلة هـــذه الزيادات لمواجهـــة تكاليف القرار الأول .

رابعا ــ الاذن لحضرة صاحب المعالى وزير المواصلات فى صرف استمارات سفر مجانية على خطوط السكك الحديدية المصرية للعمال المشار اليهم فى القرار الأول الذين قيدوا أ ويقدون أسماءهم فى مكاتب العمل المختصة ، وذلك للسفر من مقر اعمالهم الحالية الى البلاد التى يطلبون التوجه اليها هم وعائلاتهم التى كانت تقيم معهم فعلا فى مقر اعمالهم ، وكذلك استمارات مجانية لنقل أمتعتهم المملوكة لهم والتى كانت بمقر عملهم ،على أن تكون هذه الاستمارات صالحة للاستعمال لمدة شهر من تاريخ الصرف مع جواز استعمالها كاملة او مجزاة ــ ومع الترخيص لمكاتب العمل المختصة فى صرف الاستمارات المشار اليها .

خامسا ــ ارجاء اتخاذ قرار يتعلق بالحاكم العام للسودان مؤقتا .

سادسا ــ احالة مسألة وادى حلفا على حضرة صاحب المعالى وزير العدل .

سابعا ــ الجيش المصرى الموجود بالسودان لا يغادر السودان اطلاقا مهما كانت الظروف والأحوال وعليه أن يقاوم بالقوة كل محاولة لاخراجه منه لآخر رجل ولآخر طلقة .

ثامنا ــ مقاومة القوات البريطانية اذا ما اجتازت منطقة القناة مهما كانت النتائج ، والدفاع عن القاهرة الى النهاية .

تاسعا ــ ارسال برقية الى مجلس الأمن بتحميل الانجليز مسئولية تهديد السلام العالمى من جراء اعتداءاتهم التى تزداد كل يوم على سيادة مصر وأراضيها وأهلها ومرافقها العامة .

عاشرا ــ استدعاء سفراء الدول الكبرى وتبليغهم ما ذكر فى القرار التاسع بشكل أوسع وأوضح .

حادى عشر ــ تكليف سعادة سفير مصر فى لندن بتقديم احتجاج صريح الى وزارة الخارجية البريطانية على هذه الاعتداءات .

ثانى عشر — تكليف حضرات سفراء مصر بالخارج بعقد مؤتمرات صحفية ، واعطاء البيانات الصحيحة عن اعتداءات الانجليز الأخيرة .

ثالث عشر — الاتفاق مع سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية للاتصال بالدول العربية لاستدعاء وزراء الدول الاربع المتحالفة لمقابلة حضرات وزراء الخارجية فى الدول العربية واظهار استيائهم مما يقع فى مصر .

رابع عشر — عدم منح أى تصريح جمركى بادخال مواد أو عتاد للقوات البريطانية حتى فى حالة قيامهم بدفع الرسوم المقررة .

خامس عشر — منع تقديم اية معاونة من سلطات الموانى المصرية للسفن التى تحمل موادا أو عتادا للقوات البريطانية حتى فى حالة قيامهم بدفع الرسم المقرر .

سادس عشر — اخطار حضرات أصحاب المعالى وزراء الداخلية ، والحربية والبحرية ، والخارجية بكل ما يقع من السلطات البريطانية فى دائرة اختصاص اى وزارة فى نفس اليوم .

سابع عشر — تأليف لجنة مشتركة من حضرات مديرى مصالح السكك الحديدية ، الجمارك ، الموانى والسواحل والحدود ، والجوازات والجنسية ، لتنسيق العمل بينهم فيما يختص بالحالة التى نشأت عن الغاء المعاهدة ، وتفويض حضرة صاحب المعالى وزير المالية فى الاشراف على أعمال هذه اللجنة واعتماد قراراتها .

ثامن عشر — تكوين لجنة وزارية من حضرات أصحاب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية ووزير المالية ، وعبد الفتاح حسن باشا وزير الشئون الاجتماعية ، « والحربية » ، وعبد المجيد عبد الحق بك وزير الدولة ، وتفويضها فى اتخاذ القرارات التنفيذية المترتبة على قرارات مجلس الوزراء الخاصة بهذه المسائل .

رئيس مجلس الوزراء

(مصطفى النحاس)

* * *

الفصل الثامن :

• حريق القاهرة! •

تمهيد :

• حرق كنيسة السويس فى ١٩٥٢/١/٤ مقدمة لحريق القاهرة

• الفتنة بين الطوائف خيانة وطنية

لقد قيل الكثير عن حريق القاهرة ، ولا أريد فى هذه الذكريات أن أحبذ بعض ما قيل ، أو أن استهجن بعض ما كتب ولهذا سوف التزم حدود بسط ذكرياتى الخاصة التى لا أستطيع فيها أن انسى مسألتين :

الأولى : ماسبق أن أشرت اليه من أن كنيسة الأقباط بالسويس دنست مقدساتها فى ١٩٥٢/١/٤ ، وان اعتداء وحشيا وقع على بعض الأقباط بها وأن ذلك قد ترك أثرا بالغ السوء فى نفوس الأقباط عامة وشاركهم فيه كل الوطنيين المخلصين الذين يدركون أن لكل دينه وعقيدته ولكن الجميع بمختلف معتقداتهم أخوة فى الوطن الذى يعيشون على أرضه ويستظلون بسمائه ـ وان أية فتنة بين الطوائف تعتبر خيانة وطنية ، لا يغفر سياسيا ذنبها .

● انذار بريطانى بسبب زيارة الوزراء للقنال

ورغم ان محافظ بور سعيد عبد الهادى غزالى كان قد تلقى انذارا من الجنرال ارسكين بأن ، زيارة الوزراء للمنطقة غير مرغوب فيها عقب زيارتى لبور سعيد فى ١٩٥١/١٢/١٨ فاننى رأيت من واجبى السفر فى ١٩٥٢/١/١١ الى السويس ، وكانت حريق القاهرة هو الحدث الذى خشيت وقوع مثله بعد فتنة السويس .

والمسألة الثانية : ان الاعتداء الوحشى على محافظة الاسماعيلية يوم ١٩٥٢/١/٢٥ كان نذيرا ومتابعة من المعتدين لتنفيذ مخططهم وبلوغ مآربهم ..

● أحسنت الدولة حين اتخذت يوم ٢٥ يناير عيدا للشرطة

ولقد كانت شجاعة اليوزباشي (النقيب) مصطفى رفعت وجميع من كانوا معه من ضباط البوليس والجنود مضرب الأمثال ، وحسب الشهداء الذين بذلوا أرواحهم فداء وطنهم انهم أحياء عند ربهم يرزقون ، وحسب الأحياء الذين عرضوا أنفسهم للخطر ، ولم يبالوا بما صب عليهم من النيران لحصدهم أنهم كانوا نموذجا رائعا للشرطة ، ولقد أحسنت الدولة حين اتخذت بعد ذلك من ٢٥ يناير عيدا للشرطة يذكر كلما حل ، وتمجد ذكراه كلما تجددت مناسبته .

● قوات الشرطة كفيلة بردع الانجليز :

واذكر ــ ولا انسى ــ ان وزير الداخلية اتصل بى فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٥١ ليطلب بعض قوات الجيش للمعاونة فى المحافظة على الأمن بالأسماعيلية .

وكنت وزيرا للحربية والبحرية بالنيابة ــ فتداولنا معا وفكرنا فى الأمر مليا ، وخشينا أن يتذرع الانجليز باية ذريعة للاشتباك بالقوات المسلحة المصرية ، وان ينجحوا فى الانتصار عليها

للفارق الشاسع فى العدد والعدة ، ويعتبرون ذلك معركة مع قواتنا الحربية ويرتبون على ذلك آثارا بعيدة المدى .. وانتهينا من المناقشة الى أن تظل قوات البوليس ـ وهى نظامية ولكنها مدنية ـ بالقيام بواجبها ، والى تيسير خروج بعض جنود الجيش وقبولهم متطوعين لتدريب جنود البوليس والاشتراك معهم فى العمل ، وزدنا المدد ، وحددنا فترة وجود القوات ليتبادلوا الشرف الذى كانوا يتهافتون على نيله .

وقد أبلوا جميعا بلاء رائعا ، واستطاعوا أن ينزلوا بالانجليز خسائر فادحة .

● الصحف فى عام ۱۹۷۳ تردد أمجاد عام ۱۹٥۱

وحسبى أن انقل عن صحيفة الأخبار الصادرة فى ۲۷/۱۰/۱۹۷۳ لأستعيد ذكرى بعض أمجاد تلك الأيام ، وروعة شجاعة هذا الشعب فى نضاله :

« وقفت السويس فى ديسمبر سنة ۱۹٥۱ ، وصمدت امام قوات الاحتلال البريطانى أكثر من مرة ودارت أكثر من معركة على مشارف المدينة ، ورغم أن القوة لم تكن متكافئة ، الا أن قوات الانجليز لم تستطع أن تقتحم المدينة بل وتكبدت خسائر فادحة .

« ففى هذا الوقت من ديسمبر سنة ۱۹٥۱ أحكمت السويس المتاريس من حولها من ناحية الاسماعيلية وتحول الكوبرى الذى يقع على بعد عدة كيلو مترات الى نقطة دفاع .

« ومن ناحية القاهرة سد الشعب ورجال الشرطة مداخل المدينة وعند منطقة كشك العوايد وقف أفراد الشعب بسلاحهم الصغير ، ينتظرون قدوم القوات الانجليزية .

« وفجاة .. تحركت أكثر من عشرين سيارة بريطانية مصفحة الى المدينة .. وبدأ صوت الرصاص يسمع فى منطقة الأربعين .

وتقدمت السيارات البريطانية المصفحة مع قافلة انجليزية تتكون من ٧٠ سيارة تقل جنودا مسلحين بالمدافع الرشاشة ، وبدات تطلق نيرانها تجاه المدينة .

« وأخذ رجال الشرطة مع افراد المقاومة الشعبية مواقعهم ، انبطح العساكر على الأرض ، اتخذوا من مبانى السكة الحديد ستارا بينما كان آخرون يتسلقون العمارات ، وينقسمون الى مجموعات تحتل الأدوار وتحتمى وراء النوافذ .

« وتحركت قوات بلوكات النظام .. كل شخص قادر على مواجهة العدو ، خرج فى هذا اليوم ، وبعد أن استمرت المعركة ثلاث ساعات وسقط شهداء من أبناء السويس ، وأفراد قوات الشرطة ادركت القيادة البريطانية أن السويس ليست سهلة المنال ، وان الشعب والجنود قد أحكموا اغلاق مداخلها تماما .

« وهنا اتصل الجانب البريطانى بمحافظ المدينة ، وصرخ البريجادير كونفيلد الذى كان مكلفا باحتلال المدينة فى التليفون :

« اسحبوا قواتكم » .

« وردت المحافظة : يجب أن تسحبوا أنتم قواتكم أولا ، انكم محصنون داخل سياراتكم ومدرعاتكم أما نحن فان معنى انسحابنا هو تدميرنا تماما .

« وصرخ البريجادير : اسحبوا قواتكم لقد أوقفنا ضرب النار » .

« ولكن النيران كانت مستمرة ورفضت السويس الامتثال للامر واستمرت المدينة تقاوم ، وكان الشباب يتسلل بالقنابل الحارقة وزجاجات المولوتوف والأسلحة الصغيرة ، يهاجم معسكرات الجيش البريطانى من فايد حتى جنيفة ، وكان رصاص الانجليز يتطاير داخل المدينة ، وسقط الشهداء فى الشوارع .. واستشهد فى هذه

المعركة ٢٨ مصريا منهم ٧ من رجال الشرطة ، وبلغ عدد الجرحى ٧٠ ، منهم ١٢ من رجال الشرطة . .

اما القوات الانجليزية فقد بلغ عدد قتلاها ٢٢ وعدد الجرحى ٤٠ .

● **وفى هذه المعركة شيعت السويس فى جنازة واحدة ١٦ شهيدا وشهيدة من ابنائها الذين سقطوا أثناء المعارك .**

« وعادت قوات الامبراطورية تسحب جنودها بعد أن أعيتهم المعركة » ولم يستطيعوا ان ينفذوا الى اى مدخل من مداخل المدينة .

● **انجليز يطلقون النار على جمهور المشيعين لجنازة شهيد . . .**

« **وعز على الانجليز ألا يستطيعوا دخول السويس** ، فقاموا فى اليوم التالى (٤ ديسمبر سنة ١٩٥١) بمحاولة جديدة . انتهزوا فرصة اشتراك كل شعب السويس فى تشييع جنازة أحد الشهداء وخرجت قوة بريطانية قوامها ثلاث دبابات وأربع مصفحات وعدد من السيارات المسلحة ، وأخذت تطلق النيران على المشيعين وعلى الأهالى ورجال الشرطة ، وعلى المنطقة القريبة من كوبرى الهويس وطريق الجناين » .

« ووقف رجال الشرطة وأفراد الشعب السويسى يدافعون عن انفسهم وعن مدينتهم . ونشب قتال استمر ساعة صمدت فيها المدينة بعدأن قدمت ١٥ شهيدا منهم سيدة واثنان من رجال الشرطة اما عدد الجرحى فقد بلغ فى هذه المعركة ٢٩ منهم ٦ من رجال الشرطة .

● **فشل الانجليز مرتين عام ١٩٥١ فى دخول السويس الباسلة**

ودفع الانجليز ثمنا باهظا . فقد بلغ عدد قتلاهم ٢٤ وعدد

الجرحى منهم ٦٧ جريحا وانسحبت القـــوة البريطانية دون ان تستطيع دخول السويس للمرة الثانية .. فى يومين متتاليين .

« ثم شهدت السويس واحدة من أشهر المعارك التى شهدها تراب المدينة ، وهى المعركة التى اقترن اسمها **بكفر أحمد عبده** ، وأصبحت تعرف باسم معركة أحمد عبده .

● هدم الانجليز لكفر أحمد عبده

« وفى هذا الكفر الصغير الذى يقع على طرف المدينة ، وتتقارب بيوته التى تسكنها ثلاثمائة أسرة يعيش بينهم المواطن الشيخ أحمد عبده الذى بنى أول مسكن فى الكفر .. لم يكن هذا الكفر الصـــغير ولا سكانه البسطاء يدرون أنهم سيكونون فى يوم من الأيام هـــدفا عسكريا للقوات البريطانية » .

« لقد خسر الانجليز المعركة الأولى والثانيـــة. ولم يستطيعوا بسبب المقاومة الصلبة للأهالى والبوليس أن ينفذوا الى المدينة » .

وجعلوا هدفهم هذه المرة **كفر أحمد عبده** ..

« وفجأة وجه الجنرال **أرســكين انذارا** الى محافظ السويس يطلب فيه اخلاء **كفر أحمد عبده** من الأهالى لازالتــه من الوجود ، لأن القوات البريطانية تنوى اقامة كوبرى لها تصل منـــه الى وابور المياه . وحدد الانذار أن يتم الاخلاء فى الساعة السادسة من صباح السبت ٨ من ديسمبر ١٩٥١ . وهدد الجنرال أرسكين بأن ســـتة آلاف جندى بريطانى منهم ٤٥٠٠ من جنود غزو الشواطىء وجنود المظلات . و ١٥٠٠ جندى فى ٢٠٠ دبابة سيقومون باخـــلاء مســاكن الكفــر » ..

. . .

● شهادتى أمام القضاء عن حريق القاهرة

ولما راجعت شهادتى أمام القضاء (المحكمة العسكرية العليا)

الثابتة بمحضر جلسة ١٩٥٢/١٠/١٤ وجدتها كانت تعبر ولا زالت عن فكرى بشأن حريق القاهرة .

وتتجلى ركائز تلك الشهادة فى المسائل التالية :

١ — ان الأيدى الأجنبية — وخاصة أعوانها مما كان يطلق عليهم « اخوان الحرية » هى التى دبرت الحادث ، وخططت له مستهدفة القضاء على المد الثورى الشعبى ، واقالة وزارة الوفد من الحكم ، والبطش بالأحرار والتنكيل بالمناضلين وكبت الحريات .

٢ — ان السراى الملكية تعاونت مع الأيدى الاجنبية لبلوغ تلك المآرب ولذلك لم يكن من قبل المصادفة أن تقام مأدبة فى قصر عابدين ظهر يوم ١٩٥٢/١/٢٦ يدعى اليهـا فريق كبير من ضباط الجيش والبوليس ولم يستثن مأمور قسم واحد من تلك الدعوة .

٣ — ان اهمالا جسيما وقع من بعض المسئولين عن الأمن العام ومن بعض قادة الجيش فى ذلك الوقت لتتفاقم الحـالة وتشـتد الحوادث ، وتظهر حكومة الوفد بمظهر العاجز عن صـيانة الأمن ، ويتخذ من ذلك ستارا ظاهريا للاقالة ، وهو ما تم فعلا .

٤ — ان أحمد حسين ليست له يد فى تلك الحوادث .

٥ — ان اخوان الحرية (وهم المتحمسون لبريطانيا) كانوا سبب فتنة السويس ، ولهذا حين عاد صاحب هذه الذكريات من زيارته للسويس عرض على مجلس الوزراء انطباعاته نتيجة تقصيه لتلك الفتنة اقتراحا باغلاق نوادى تلك الجماعة فى أنحاء البلاد واستجاب مجلس الوزراء للاقتراح وأصدر قرارا بذلك .

* * *

● واجتماع مجلس الوزراء بمنزل النحاس ارضه

وليس من شك فى أن حريق القاهرة قد حققت لخصوم الوطن

المآرب ، واجتمع مجلس الوزراء فى الساعة السابعة من مساء يوم ١٩٥٢/١/٢٦ بمنزل مصطفى النحاس الذى كانت قد ألمت به وعكة صحية من اليوم السابق ، ولما عرض رئيس الوزراء مسألة اعلان مسألة اعلان الأحكام العرفية أذكر أننى اقترحت اعلان قطع العلاقات رسميا مع انجلترا ، ولكن انتهى الرأى الى ارجاء اعلان ذلك الى اليوم التالى (الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢) المقرر عادة لعقد جلسة مجلس الوزراء ، وبناء على التكليف الصادر من المجلس ـ وأثناء انعقاده ـ **تحررت مذكرة اعلان الأحكام العرفية بمعرفتى ومعاونة الدكتور طه حسين وقد نفذنا معا هذا التكليف فى غرفة جانبية ، وأقر المجلس تلك المذكرة عند عرضها عليه .**

وكنت قبل عقد مجلس الوزراء قد ألقيت كلمة حوالى الساعة الثالثة والنصف مساء ١٩٥٢/١/٢٦ من دار مجلس الوزراء المقابلة للبرلمان جاء فيها :

● **خطبة من شرفة مجلس الوزراء يوم ١٩٥٢/١/٢٦**

« نحن كلمة واحدة شعبا وحكومة وارادتنا واحدة ، ولا يجوز فى مثل هذه الظروف أن يختلف رأى عن رأى لأننا باجماعنا ، ووحدة صفوفنا ، وطهارة نفوسنا لا بد وأن نقهر عدونا الذى يريد ان يبث الفرقة بين صفوفنا ، ولن نمكنهم من النيل من وحدتنا واجماعنا على الظفر بحقوقنا .

« ان الأمة قد أجمعت وأعلنت مشيئتها ولن ترجع عنها فنحن لا تعرف القهقرى بل تتقدم الى الأمام دائما واعلموا أن الكلام لم يعد له مجال فى ساحات البغى والعدوان .. ولا شك أنكم جميعا علمتم مدى طغيانهم بعد اعلان الغاء المعاهدة واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، منذ ذلك اليوم يحاولون بشتى الطرق أن يفلحوا فيما

سعوا اليه ، ولكنهم سيبوءون بالفشل باذن الله ، فالله معنا وحقنا واضح وخطتنا سليمة)) .

((وهنا تعالت الهتافات بقطع العلاقات السياسية مع الانجليز واعلانها حربا عليهم)) .

● الحكومة منكم ، واليكم ، وبكم ...

((فقلت :

((اسمعوها مدوية وانقلوها الى من تحبون أن يسجلها بأن الوزارة لم تجتمع للتفكير فى تقديم الاحتجاجات أو المذكرات فهذا ما لم يخطر لها على بال ، وانما اجتمعت ساعات طويلة وبحثت الأمر وتداولت فى شأن ما تتحدثون فيه الآن فالحكومة منكم واليكم وبكم بوحى منكم تعمل فعلاقاتنا بالانجليز ستتحدد عاجلا وستسمعون وشيكا قرار الحكومة فى هذا الشأن وغيره من الشئون التى نحن بسبيل دراستها فى امعان ودقة تتناسب مع الموقف الخطير الذى تجتازه البلاد الآن)) .

((واختتمت كلمتى :

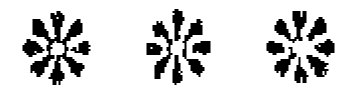
● رقابنا قبل رقابكم ، وصدورنا قبل صدوركم والله معنا ..
نحن قلنا فى كل مكان ونردد ما قلنا فى كل آن أن رقابنا قبل رقابكم وان صدورنا قبل صدوركم ، والله معنا والسلام عليكم ورحمة الله)) .

. . .

● اقالة وزارة الوفد بحجة أن الملك حريص على أمن البلاد ...!

وأقيلت الوزارة فى يوم ١٩٥٢/١/٢٧ وتذرع الملك بما لقنه فى أمر الاقالة من أن جهد الوزارة قد قصر عن حفظ الأمن والنظام ،

وان اشد مايحرص عليه أن تنعم البلاد بحكم يحفظ سلامتها،ويرعى الأمن فى ربوعها ، مع أنه هو الذى جرد العاصمة من عدد كبير من ضباط الجيش والبوليس يوم ١٩٥٢/١/٢٦ حين أقام مأدبة غذاء ولم يكن من قبيل المصادفة أن يحضرها جميع مأمورى أقســـام الشرطة بالقاهرة ، وكبار ضــباط الجيش والشرطة وكأنه أريد إحتجازهم والنار تأكل العاصمة ...



الفصل التاسع :

وزارة على ماهر

(١٩٥٢/١/٢٧ – ١٩٥٢/٣/١)

● **تقرير سرى بأن على ماهر سيخلف وزارة الوفد ..**

فى مساء ١٩٥٢/١/٢٧ أقيلت وزارة الوفد من الحكم ، وأذكر أنه قبل ذلك بفترة وجيزة حدث أن دعا فريد ابو شادى – عضو مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت – على ماهر – عضو مجلس الشيوخ ، وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية ، ومحمود سليمان غنام وزير التجارة والصناعة كما دعانى معهم فى مسكنه بجاردن سيتى الى تناول الغذاء لديه – وقد رويت أثناء الغذاء شطرا من تلك الذكريات بالنسبة لبدء صلتى بفؤاد سراح الدين ، وكنت قد تلقيت تقريرا خاصا – من غير رجال البوليس السياسى – يؤكد لى صاحبه أن هناك تدبيرا يراد به التخلص من وزارة الوفد ، واتجاها نحو تكليف على ماهر بتشكيل وزارة تخلف فيها مصطفى النحاس ، وبعد الغذاء استأنفنا الحديث فقلت اننا كدنا ننتهى من دورنا ، وأن رفعة الباشا (مشيرا الى على ماهر) لعله أقدر من يقوم بالمهمة بعدنا ، ولم أكد اذكر ذلك حتى أخذ على ماهر يكرر عبارة لم يكف عن الوقوف عندها « أنا .. أنا .. أنا خلاص كبرت »

وعجزت ولم أعد أصلح لمثل هذه المهمة الصعبة ــ وكنت كلما الح فى التكرار ازددت ــ دون أن يدرى ــ ثقة بصـــدق ما ورد بالتقرير ــ وفعلا جاء على ماهر فى ١٩٥٢/١/٢٧ بعد اقالة وزارة الوفد ..

● معارضتى فى مجلس الشيوخ لتأجيل تنفيذ قانون الموظفين ...

وبدا لوزارته تأجيل قانون الموظفـين (٢١٠ لسـنة ١٩٥١) بحجة أن الاعتمادات المالية لا يسهل تدبيرها وكنت ارى فى ذلك القانون ضمانات هامة للموظفين فعارضت الطلب المشار اليه بكلمة قلتها فى مجلس الشيوخ :

« ان ذريعة الحكومة فى التأجيل ذريعة مالية ، وأنا لا أظن أن القانون الذى حقق املا كان مرجوا تحول دون تنفيذه عقبة مالية لأن ما فيه من الضمانات يعلو فى قيمته على كل اعتبار ، ولا أظن أن وزارة المالية تعجز عن تدبير المبلغ الذى يكفل تنفيذه ، أما التأجيل فمعناه اسقاط الضمانات الواردة فى القـــانون ، وان وعد وزير الدولة فى اللجنة المالية بالتزام هذه الضمانات من جانب الحكومة لا يعدو أن يكون التزاما أدبيا لا يقوم مقام النص التشريعى ، واننى لهذا أرجو المجلس الا يوافق على التأجيل » .

● فؤاد سراج الدين ينقل لى رفض على ماهر طلب السـفارة البريطانية باعتقالنا ...

ثم زارنى فؤاد سراج الدين فى مكتب المحاماة لأول مرة وأسر الى أن محمد على رشدى وزير العدل ، وابراهيم عبد الوهاب وزير التجارة والصناعة فى وزارة على ماهر أفضيا اليه عدم ارتياحهما لموقف المعارضة الذى اتخذته فى مجلس الشيوخ وأن على ماهر لم

يقبل ما طلب منه من اعتقال فؤاد سراج الدين واعتقالى ، ولم أكن على علم بما تكشف بعد ذلك من ان السفارة البريطانية طلبت رسميا بكتاب مؤرخ ١٩٥٢/١/٣١ اتخاذ اجراءات ضدنا نحن الاثنين (بالنسبة لفؤاد سراج الدين بذريعة اهماله فى صيانة الأمن حتى وقع الاعتداء على حياة وممتلكات رعايا بريطانيا ، وبالنسبة لى بذريعة اننى كنت ألقى خطبا مهيجة أثارت مشاعر المواطنين ـ وقد نشر الدكتور محمد أنيس ـ فى حريق القاهرة سبتمبر ١٩٧٢ ـ نص الكتاب الرسمى المشار اليه »

● وزارة على ماهر والمعارضة ●



فى مجلس الشيوخ احتل الوزراء الجدد مقاعد اليمين . مقاعد الوزراء السابقين وانتقل هؤلاء الى مقاعد اليسار مقاعد المعارضة . وترى من اليمين محمود حسن باشا والاستاذ سعد اللبان ، وعبد الخالق حسونه باشا ، والدكتور ابراهيم شوقى باشا ، والدكتور زكى عبد المتعال ، وعلى ماهر باشا .. وفى صفوف المعارضة ظهر من اليمين ابراهيم فرج باشا ، وطه حسين باشا ، وعبد الفتاح حسن باشا ، واحمد علوبه باشا ، ومحمود غالب باشا ..

« المصور فى ١٩٥٢/٤/١ »

الفصل العاشر

وزارة الهلالى الأولى

واخذت وزارة على ماهر مكانها فى ١٩٥٢/٣/١ لتخلفها وزارة برياسة احمد نجيب الهلالى ، واستمر فى الحكم حتى ١٩٥٢/٦/٢٨ تاريخ تقديم استقالته .

● **تقرير النائب العام عن حريق القاهرة ...**

وأثناء تولى وزارة الهلالى الحكم نشر النائب العام بتاريخ ١٩٥٢/٣/٨ تقريره عن حوادث حريق القاهرة جاء فيه بالنسبة لى :

« وفى هذه الجموع الصاخبة المجتمعة فى دار الرياسة القى وزير الشئون الاجتماعية اذ ذاك (عبد الفتاح حسن) ، خطابا جارى فيه الشعور السائد قصد تهدئة خواطر المتظاهرين ولكن الجماهير انسابت الى قلب العاصمة معبأة نفوسهم ، ملتهبة مشاعرهم منحلة مناعتهم ضد أى توجيه اجرامى يستغله دعاة السوء فساروا كأنهم مخزن البارود تحف به أعواد الثقاب ومالبثت هذه الأعواد أن اشتعلت فدوى الانفجار وكان ذلك فى حوالى ظهر

اليوم اذ انهال فريق من المتظاهرين على كازينو أوبرا بعد أن اشعلوا النار فيه » .

● تعقيبى فى المصرى ومنع نشره ...

فأرسلت الى جريدة **المصرى** التعقيب التالى بعد أن أوردت نص الفقرة الخاصة بى من تقرير النائب العام :

« ولقد أوحت الواقعة المذكورة بأن تلك الجموع على أثر انسيابها الى قلب العاصمة بدأت حوالى الظهر بوضع النار فى كازينو أوبرا ثم توالت بعد ذلك الحوادث الأخرى .

« ولما كنت على يقين من أن جميع الشهود الذين سئلوا فى التحقيق بشأن هذه الواقعة قد أكدوا اننى حضرت لدار الرياسة بعد الساعة الواحدة من مساء اليوم المذكور (فى حين أن حريق كازينو أوبرا وقع قبل ذلك فى الساعة ١٢ و ٢٧ دقيقة مساء على النحو الثابت بالتقرير) ، كما أكدوا أن الجموع لم تبدأ فى الانصراف من دار الرياسة الا بعد وقوع معظم الحوادث التى أشار اليها تقرير النيابة .

« ومن ذلك يتبين أن نقل الواقعة المشار اليها من التحقيقات الى التقرير قد شابه غموض أدى الى ترك أثر لا يطابق الحقيقة بشأن الخطاب الذى ألقيته فى اليوم المذكور ونشرته الصحف فى اليوم التالى . »

« ولكن الرقيب منع نشر البيان وأشر عليه فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢ بالعبارة التالية :

« بعد أن تم أخذ الرأى لا ينشر « وامضى قرار المنع » .

● رفع دعوى عن منع نشر التعقيب ...

فأقمت الدعوى رقم ٦٤ سنة ٦ ق أمام محكمـــة القضـــاء الادارى وأوردت فى المذكرة المودعة بها : ـ

« لا جدال فى أن المدعى بوصف كونه محاميا وعضوا بمجلس الشيوخ ووزيرا سابقا فى وزارة كانت تتولى الحكم يوم ٥٢/١/٢٦ الذى تناول النائب العام فى تقريره عن حوادثه مسلك الوزراء ومنهم المدعى ، يصبح صاحب حق اعتدى عليه ، كما انه أيضا صاحب « مصلحة شخصية مباشرة مادية وأدبية فى الالتجاء الى القضاء لازالة ذلك الأثر الذى علق (حقيقة لا وهما) بالاذهان نتيجة اذاعة تقرير النائب العام على هذا النحو الذى صيغت فيه وقائعه .

« ولا شك فى أن للمدعى حقا ومصلحة فى الغاء القرار الصادر بمنع نشر بيانه ،، كما أنه يترتب على تأخير النشر ضرر جسيم يتعذر بعد ذلك تداركه اذ ليس من اليسير أن ينقل التقرير الذى أصدره النائب العام واقعة معينة من التحقيقات ويرتب عليها أثرا لا يتفق مع الثابت والأصل فى تلك التحقيقات ، كما أنه من المجازفة أن يحمل النائب العام المدعى فى التقرير الذى أصدره مسئولية القاء خطاب لم يقدر تماما مناسبة القائه ، وانسابت معه الجموع التى سمعته الى قلب العاصمة وبدأت بارتكاب الحوادث ، وهو أمر لا تقره التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة نفســها والتى لا خلاف عليها من جميع الشهود الذين سئلوا فى تلك التحقيقات

« فازاء هذه الظروف العامة والخاصة التى تكتنف حق المدعى فى تصويب ما التبس من أمر تقرير النائب العام تقوم مصلحة المدعى الجدية المشروعة اظهارا للحقيقة فى أمر جد خطير تتضافر المصلحة العامة والخاصة على وجوب معرفة خطئه من صوابه ، لا سيما فى وقت تقلب فيه صفحات السياسيين ، ومن حق المدعى أن يحرص على تجنيب مواقفه مما يشوبها من الغموض أو الابهام أو الايحاء أو التعريض أو التلبيس من قريب أو بعيد الا بالحق .

عبد الفتاح حسن باشا

• هو •

• صدر أمر عسكرى بابعاده الى بسيون .

• كان مديرا لمكتب فؤاد سرج الدين باشا وزير الداخلية سنة ١٩٤٣ ثم استقال بعد الغاء الاستثناءات .

• اشتغل بالمحاماة فى مكتب واحد مع فؤاد سراج الدين باشا وكان يعد له الخطب والاستجوابات طوال وجوده فى المعارضة .

• متزوج من كريمة سعادة أحمد على باشا الوزير الأسبق ووكيل مجلس الشيوخ .

• مستقيم فى حياته الخاصة لا يدخن ولا يشرب القهوة .

• يقول دائما أنه وفى الى الأبد لصداقته بفؤاد سراج الدين باشا .

• انقلب بعد تعيينه وزيرا الى وفدى متطرف جدا ..

(آخر لحظه ١٩٥٢/٣/٢٢)
(بمناسبة الاعتقال فى المعهد الملكى)

« فان لاذ المدعى بالالتجاء الى محكمة القضاء الادارى مدافعا عن سمعته السياسية ، وتصرفاته العامة فى مسألة هامة هى من أمهات المسائل التى يعنى بها الرأى العام فى البلاد فانه انما يستعمل حقا شرعيا ثابتا فى تصويب ما استغلق على الناس كشف سر حقيقته ــ كما أنه يباشر مصلحة شخصية مقررة له قانونا للذود عن نفسه ، وحسن ادراكه وتدبره لمواقب الأمور » .

● اعتقال قبل الجلسة ...

وتحددت لنظر الدعوى المذكورة جلسة ١٩٥٢/٣/١٩ .

وفى اليوم السابق على الجلسة تم اعتقالى ــ مما اضطرنى الى رفع الدعوى رقم ٧٤٤ سنة ٦ ق ومن المذكرة المودعة ملف القضية الأخيرة أنقل عنها ما يلى :

« بعد منتصف ليلة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ دخل مسكن المدعى بالقاهرة الأميرالاى السيد السيسى ، والأميرالاى مراد عبد الحى مدير ادارة المباحث الجنائية ، والقائمام صديق فريد ، والصاغ محمد توفيق السعيد ، والصاغ محمد عبد المجيد العشرى وابلغوه أن أمرا صادرا من الحاكم العسكرى العام قضى بتحديد اقامته ببلدة القضابة مركز بسيون . وان الأمر المذكور واجب النفاذ فورا ..

« وقد أبدى المدعى لحضراتهم أنه على أتم استعداد لتنفيذ الأمر ــ ولو أنه صارخ البطلان ــ الا أنه لا يملك مسكنا ببلدة القضابة التى لا تربطه بها الآن الا علاقة مولده بها ، وصلته بذوى قرباه ، وانه لا يستطيع أن يفرض اقامته على أحد من آله وأقاربه بها .

« ورجا حضرات الضباط فى أن يتصلوا بالمختصين لايضاح هذه الحقيقة لهم ، وفى أن يعرضوا عليهم اقامته بسكن صيفى خال للمدعى بشارع فؤاد الأول رقم ٥٩٢ بزيزينيا برمل الاسكندرية أو بعزبة المرحوم محمد النجارى التابعة لمركز المحلة الكبرى أو بناحية اسديمة مركز كفر الزيات عند أصهاره .

« وقد اتصل الأميرالاى السيد السيسى بمدير الأمن العام تليفونيا فاعتذر عن عدم امكان اجابة المدعى الى احدى رغباته الا بعد أن يتم وصوله فعلا الى بلدة القضابة ليرفع الأمر بعد ذلك الى وزير الداخلية فالحاكم العسكرى العام للتصرف .

« ولم يسع المدعى ازاء هذا الاصرار الا أن ينزل على حكم القوة - مع احتجاجه عليها - وصحبه من مسكنه الواقع أمام السفارة البريطانية موكب مسلح مؤلف من حضرات الضباط الأميرالاى السيد السيسى ، والأميرالاى مراد عبد الحى ، والقائمقام صديق فريد ، والبكباشى أحمد رأفت النحاس ، والصاغ حسين محمد عبد الجواد وكيل قسم الزيتون ، والصاغ محمد توفيق السعيد ، واليوزباشى حافظ أحمد بدوى والملازم أول فتحى عفيفى ، وسيارة تحمل ثلاثين جنديا من الهجانة مسلحين أيضا وقامت هذه المظاهرة العسكرية بنقل المدعى فى الساعة ١ و ٢٠ دقيقة من صباح يوم ١٨ مارس ١٩٥٢ حتى بلغت به بلدة القضابة فى منتصف الساعة السابعة من صباح اليوم المذكور ...

« وظل المدعى فى مسكن أحد أهالى البلدة محاطا بالقوات الى أن تم الاتصال تليفونيا بمدير الأمن العام الذى انهى قرار الحاكم العسكرى العام للاميرالاى السيد السيسى باختيار بلدة اسديمة ليقيم الطالب فى أحد مساكنها - وقد وصل المدعى الى البلدة المذكورة مصحوبا بتلك القوات الضخمة حوالى العاشرة صباحا وهناك اتصل المدعى بمدير الأمن العام تليفونيا وأبلغه أن المسكن الكائن بعزبة المرحوم محمد النجارى ولو انه خال من السكان وليس به تليفون الا أن المدعى يفضله على اقامته ومعه هذه القوات

عند احد أصهاره ببلدة أسديمة طالما أن طلب اقامتـه بمسـكنه بالاسكندرية غير مجاب ــ وعند الظهر صدر الأمر بنقل المدعى الى العزبة المذكورة مصحوبا بالقوة ذاتها وقد أقام فيهـا تحت حراسة خمسة من الضباط هم البكباشى أحمد رأفت النحاس ، والصاغ حسين محمد عبد الجواد ، والصاغ محمـد توفيق السعيد ، واليوزباشى حافظ بدوى ، والملازم فتحى عفيفى .

« وقد تغير هؤلاء الضباط بصفة مؤقتة وحل الملازم بكر على بكر ، والملازم أول منير شرف الدين ، والملازم أول مصـطفى كمال كساب الذين غيرتهم وزارة الداخلية ثم ندب بدلا منهم البكباشى أمين سليم ، واليوزباشى عادل غانم ، والملازم ثان ابراهيم فهمى فهمى ومعهم الملازم أول بكر على بكر ويحيط بالدار التى يسـكنها المدعى ثلاثون جنديا مسلحين من جنود الاهجانة وأعدت القوات دفتر أحوال ترصد فيه أسماء من يأذن لهم الحاكم العسـكرى العام فى زيارة المدعى ، وتحركات الضباط والجنود وقيـامهم بدورات الحراسة وكافة ما يتصل بهذا الشأن ومن بين الاجراءات اثبات تفتيش الزائرين .

« وبما أن المدعى يؤكد أنه لم يصدر عنه ، ولم يفرط منـه ما يمكن أن يعد فى الحقيقة سببا صحيحا لاتخاذ القرار المطعون ، ويشير فى أمانة تامة للظروف والملابسات التى صدر فى ظلها قرار تحديد اقامته واعتقاله :

١ ــ ألقى المدعى كلمة فى الهيئة الوفدية فى آخر اجتماع عقدته قبل اعتقاله ــ تدون مجملها فى محضر اجتماع الهيئة الوفدية ــ ولم تخرج كلمته عن نقد لتقرير النائب العام بشـأن حوادث يوم ١٩٥٢/١/٢٦ واعتمد فى نقده على مجانبة النائب العـام للقواعد السليمة من وجوب الحرص على انفراد البرلمان بالحكم على المسائل

السياسية فلا يدخل في ولاية النائب العام الاشارة بما يشبه اللوم لتصرف وزير الداخلية بشأن اصدار الأمر للبوليس بمقاومة القوات البريطانية في مدينة الاسماعيلية يوم ١٩٥٢/١/٢٥ .

« وانتقد تهافت التقرير على التدليل على أن الحوادث وقعت فجأة دون تدبير سابق مع ان هناك من الدلائل ما يشير الى أصابع الانجليز — ومن هذه الدلائل أن مالطيا ضبط وهو يقود سيارة لوالده الذى يشتغل بالسفارة البريطانية ، وكانت هذه السيارة تنقل بعض الأشخاص الذين ساهموا في ارتكاب الحوادث .

« كما اعتمد في النقد على أن تقرير النائب العام قد عرض للواقعة المتصلة بالخطاب الذى القاه المدعى بدار رياسة مجلس الوزراء عصر يوم ١٩٥٢/١/٢٦ اذ ساقها النائب العام على وجه يحمل على الاعتقاد بأن الخطاب المذكور القى قبل الوقت الذى وضعت فيه النار بكازينو أوبرا في حين أن الواقعة الثابتة بالتحقيقات والمسلمة تؤكد عكس ما تضمنه تقرير النيابة .

« وتضمنت كلمة المدعى أيضا نقدا لوزارة الهلالى واستند في النقد الى أن دولة الهلالى طعن بالجزاف في بلده وبرلمانه دون تعيين أو تخصيص وهو فيما فعل لم يكن موفقا ، وأكد المدعى في كلمته أن الوفد يرحب بالتحقيق مع كل من تقوم ضده الأدلة على انحرافه بالغة ما بلغت مكانته ، وانه كان على الهلالى أن يتخير رجاله ، وأن يحكم بعد ذلك حكما صالحا . والا يفلت احدا ممن تحيط بهم الأدلة ليكسب رضاء الله ويضمن تأييد الأمة له ، وانه كان أولى به أن يكف عما عدا ذلك من هجوم بغير حق وهو الذى دافع عما أسماه معالى مكرم في كتابه الأسود فسادا وأبى الا أن يصف مكرم في ردوده التى ألقيت سنة ١٩٤٢ «بالكينوبان» ، وأبى الا أن يفتتح جميع

اجاباته على الأسئلة المتصلة بما ورد بالكتاب الأسود بالعبارة التالية « قال المفترى فى كتابه الكاذب »

« وقد أبى دولة الهلالى أن يأذن للصحف فى أن تشير الى شىء مما تضمنته كلمة المدعى المذكورة مع أنهـا أشارت الى خلاصة ما تحدث به سائر زملاء المدعى فى الهيئة الوفدية ، ولابد وأن يكون دولته قد علم بطريقة ما بما تضمنته كلمة المدعى التى يعتقد انها نقد برىء مستند الى اساس صحيح – ولا يفسر منع الاشارة الى كلمة المدعى الا بأنها لم تحظ بالرضا عنها ».

« ٢ – رفع الطالب الدعوى رقم ٦٩٤ سنة ٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى ضد الحاكم العسكرى العام والرقيب العـام (الهلالى ، ومرتضى المراغى) بشأن منع بيـان له فى جريدة « **المصرى** » قصـد به تصـويب الأثر الذى رتبـه النـائب العام – بغير حق – على الخطاب الذى ألقاه المدعى بدار رياسـة الوزراء عصر يوم ١٩٥٢/١/٢٦ – وتحدد لنظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون يوم ١٩٥٢/٣/١٩ ، أمام الدائرة الثانية – وقد قام المدعى برفع الدعوى ونشرت الصحف أنه سيتولى بنفسه الدفاع عن وجهة نظره ومن بين الصحف المذكورة (**مجلة روزاليوسف**) الصادرة فى صباح يوم ١٩٥٢/٣/١٧ ».

« كما أن النيابة سألت المدعى يوم ١٩٥٢/٣/١٦ عن معلوماته بشأن موقف أحد ضباط الجيش وبعض جنـوده من حوادث يوم ١٩٥٢/١/٢٦ ، وتضمنت الأسئلة التى وجهها الأستاذ فؤاد سرى رئيس النيابة تأكيدا قاطعا فى نفى الأثر الذى رتبه تقرير النائب العام على الخطاب الذى ألقاه المدعى بدار رياسة مجلس الوزراء يوم ١٩٥٢/١/٢٦ اذ تضمنت الأسئلة أن اشارة رسمية أبلغت من البكباشى عبد العال السيد لادارة الأمن العام تنبىء بأن الجموع التى سمعت خطاب المدعى انصرفت من دار الرياسة حوالى الساعة الثالثة مساء وأن تحقيقات النيابة أثبتت ذلك فى حين أن حريق

« كازينو أوبرا وقع فى الساعة ١٢ و ٢٧ دقيقة م على الوجه الثابت بالتقرير . وقد قدم المدعى الى النائب العام فى يوم ١٩٥٢/١/١٦ طلبا لاعطائه صورة رسمية من المحضر الذى قام به رئيس النيابة فؤاد سرى فى ذلك اليوم ، والذى استغرق الصفحات من (٢٦ الى ٣٦) مقابل دفع الرسم — (ليقدم هذه التحقيقات فى اليوم المحدد لنظر طلب وقف تنفيذ قرار منع نشر البيان) ولا يعرف المدعى مصير طلبه الذى كان قد سلمه باليد الى رئيس النيابة فؤاد سرى.»

« ولا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة اعتقال الحاكم العسكرى للمدعى فى اليوم السابق مباشرة على نظر دعواه أمام محكمة القضاء الادارى ، ومهما حاول المدعى عليهما ابتكار الأسانيد لتبرير تصرفهما الجائر فان عملهما مكشوف ، وان المدعى لعلى يقين من أن عدل القضاء سينصفه .

● **خطاب موجه الى الهلالى ...**

« ٣ — كتب المدعى الى الأهرام من عشرة أيام سابقة على صدور القرار المطعون فيه كلمة أرسلها **الأستاذ كامل الشناوى** الى المختصين للموافقة على نشرها وحاول الأستاذ الشناوى اقناعهم ولكنه لم يفز بطائل — وتستطيع المحكمة الاستيثاق من صحة الواقعة عن طريق سؤال كامل الشناوى وتكليفه بتقديم الطبعة **المؤقتة التى أرسلتها الأهرام للمختصين وفيما يلى نص الكلمة المذكورة :**

* * *

« الى دولة الهلالى باشا — كان دولة الهلالى باشا قد أدلى للاهرام فى الصيف الماضى بحديث تضمن قيام وزارة الداخلية بمراقبة تليفونه ، وقيام البوليس بمراقبة دولته ، واذ كنت وزيرا للداخلية بالنيابة توليت الرد فى الاهرام على ذلك — والان وقد تولى دولة الهلالى باشا الحكم وفى يديه الوسائل التى تعينه على بلوغ وجه الحق لهذا أناشده أن يأمر بتحرى المسألتين ، وفحصهما

فحصا شاملا ، وانني لعلى ثقة من ان دولته ان يضن على الرأى العام بما ينتهى اليه قراره فى هذا الشأن ((عبد الفتاح حسن)) .

((وبما أن القرار الصادر بتحديد محل اقامة المدعى واعتقاله هو اعتداء صارخ على حريته فان من حق المدعى طلب وقف تنفيذه فضلاً عما الحقه به من ضرر جسيم ، ولا يرى المدعى بأسا — بل لعله يرى فخرا — فيما يشير اليه من هذه الناحية فليس له من مورد أساسى سوى عمله فى المحاماة — وحدث انه بعد أن أعفيت الوزارة التى كان عضوا فيها من الحكم فى ١٩٥٢/١/٢٧ ، أن قصد المدعى فى ١٩٥٢/١/٣١ الى البنك الأهلى المصرى ووقع على عقد سلفة مقدارها الف جنيه لم يسدد منها الى الان شيئا ، واشترى سيارة شيفرليه جديدة فى ١٩٥٢/٢/٢ ووقع على كمبيالة بمبلغ ٣٧٠ جنيه تستحق الدفع فى ١٩٥٢/٧/١ ، وكمبيالة أخرى بمبلغ ٣٧٠ جنيه تستحق فى ١٩٥٣/١/١ وفاء للباقى من ثمنها ، وعليه أن يدفع شهريا ما يزيد على خمسة وعشرين جنيها قسطا لبوالص التأمين على الحياة ، ورصيده بالحساب الجارى فى البنك الأهلى المصرى عند رفع هذه الدعوى مدين بمبلغ ١١٧٫٣١٣ جنيها وليس له رصيد فى أى بنك آخر ، وعليه التزامات شهرية فى مكتبه لا تقل عن مائة جنيه تقريبا ، والتزامات شهرية عائلية تزيد على هذا المبلغ بكثير — وقد ارتبط فى عمله فى المحاماة منذ استأنفه فى أواخر فبراير سنة ١٩٥٢ بالحضور فى بعض الدعاوى وتقاضى من أصحابها مقدم أتعابها — وليس للمدعى فى مكتبه زميل يستطيع أن ينهض عنه بهذا الواجب .

((وقد أراد المدعى بهذه الاشارة العجلى أن تلم المحكمة بالظروف التى أحاطت باعتقاله ، وبأثر هذا الاعتقال على حريته ، وعمله ، والحالة التى اضطر معها الى ترك عائلته فى القاهرة بلا معين .

« وقد شاءت الظروف أن يتحمل المدعى عليهما عن خصوم الوطن من الانجليز امام الله ، وعدل القضاء محاولة تأديب المدعى على وطنيته الخالصة الصادقة ونزاهته وطهارة يده دون أن يستهدفا من ذلك مصلحة عامة ودون السعي الى تحقيق أي غرض مشروع » .

* * *

● خطاب الى احمد أبو الفتح ...

وأرسلت اثناء اعتقالى الكلمة التالية لأحمد أبو الفتح طبعتها جريدة المصرى بطبعتها المؤقتة ولكن الرقيب منع نشرها :ـ

من عبد الفتاح حسن
الى أحمد أبو الفتح
محلة أبو على القنطرة
١٩٥٢/٢/٢٦
« عزيزى أحمـــــد

« أقبلك شاكرا لك فضلك . وذاكرا لك جميلك فقد طالعتك صباح اليوم مدافعا عن الحرية كالعهد بك دائما وحريصـا على الذود عن ضحاياها وملتزما كلمة الحق فى عهـد كنت تؤثره وفى عهد لا توادعه .

« انني أقيم هنـا فى مسكن هجره أهلوه منـذ زمان طويل فى حراسة ثلاثين من جنود الهجانة مسلحين ، ومعهم سـتة من ضباط البوليس يمنعون عنى كل اتصال ويحرمون كل زيارة الا اذا اذن الحاكم العسكرى العام ـ ولكنني أود أن أؤكد لك انني مطمئن النفس ، قرير العين لأنني قوى الايمان بالله ، وشديد الثقة برضاه على الرغم مما افتراه البيان الرسمى على من أمور ليس فيها بالنسبة لى كلمة واحدة تصادف واقعا ـ وأؤكد لك أيضا أنهم لو اقاموا المشانق لرقبتى تأديبا لوطنيتى ، ولحبى لبـلدى

لتلقيتها مرفوع الراس ثابت الجنان شاكرا الله أن جعل دمى فداء لوطنى ، وجعل رقبتى وفاء لبعض ديون بلدى عندى .

« لقد قدمت اليوم اوراق ترشيحى لعضوية مجلس النواب عن دائرة بسيون وسأجعل من صمتى فى معتقلى زاد الفوز فى تلك المعركة واننى لعلى ثقة بأن الله سيجعل التوفيق حليفى فى هذا الشأن أيضا واسأله تعالى أن يجمعنى بكم فى خير وان يهيىء لبلادنا صلاح الحال وان يحقق لها أقصى ما تنشده من آمال .

وارجو أن تنقل الى من فى « المصرى » من أصدقاء وأحباب أصدق التمنيات .

« ولك منى أطيب تحية ، وأعز شكر .

. . .

(عبد الفتاح حسن)

- الاتوبيس بدلا من سيارة الوزارة فى يوم الجمعة ... ـ
- والضابط عادل غانم ...

ويحضرنى بمناسبة اعتقالى انه كان من بين الضباط المكلفين بحراستى اليوزباشى عادل غانم (لواء دكتور عادل غانم مدير عام مصلحة الأدلة الجنائية والمحامى بعد ذلك) وتذكرنا معا ما حدث أثناء تولى الوزارة ـ وكنت ملتزما ـ رغم أنه كان مخصصا لى أكثر من سيارة واحدة بسبب جمعى بين أكثر من منصب فى وقت واحد ألا تطأ قدم أحد أفراد اسرتى أية سيارة حكومية المعدة للعمل وحده ، وألفت أيضا ألا أستعمل السيارة الحكومية ـ يوم الجمعة ـ وقد صادفنى اليوزباشى عادل غانم فى سـيارة الأتوبيس فى مساء يوم الجمعة وكنت قادما من الجيزة حيث كنت أزور بالدقى منزل شقيقى الدكتور عبد الرءوف حسن ـ وهبطت من سيارة الأتوبيس بميـدان الاسماعيلية (التحرير حاليا) كما هبط منها الضابط ، ودنا منى وحياتى ، ثم انصرف كل منا الى سبيله ـ أنا فى طريقى الى مسكنى بجاردن سيتى «

وهو فى طريقه .. ولكنى لاحظت علائم الدهشة بادية على وجهه عند انصرافه ــ فلما جمعتنا الأيام بعد ذلك ــ وكنت فيها معتقلا وهو يقوم بواجبه المكلف به ــ ذكرنا ما كان من لقائنا فى سيارة الأتوبيس من قبل . وفسر لى علامة الدهشة التى بدت على وجهه عند انصرافه وقال لى انه ظن بادىء الأمر أن الشخص الذى رآه يشبه الوزير شكلا وليس هو واقعا ودنا وحيانى التثبت ولما استيقن توجه الى وزارة الداخلية وروى لزملائه الواقعة ، وحملت حديثه لى فى الظروف التى كنت أجتازها على انها تحية مغطاة .

● التوفيق بين المعاملة الانسانية والحرص على أداء الواجب ..

.. وأشهد أنه مع زملائه الاخرين كانوا جميعا فى مستوى مسئوليتهم من الواجب فلم يفرطوا فيه ، ولم يتهاونوا فى أدائه ، بل قاموا به على خير ما ينبغى من التزام للتعليمات ، وتنفيذ للاوامر ، ولكن دون أن يقع منهم ما يؤذى الكرامة .

. . .

● نظر قضية الاعتقال ..

● وأفرج عنى قبل اليوم المعين للحكم ..

وعرضت قضية اعتقالى بجلسة ١٩٥٢/٤/١٢ على دوائر محكمة القضاء الادارى مجتمعة (ولأول مرة منذ انشاء مجلس الدولة وحجزت للحكم فيها لجلسة ١٩٥٢/٥/١٠ وقبل اليوم المحدد للنطق بالحكم زارنى حسين كمال أحمد على المحامى ــ وصهرى ــ وقال لى ان محمد سامى مازن ــ وكيل وزارة العدل ــ طلب اليه الاتصال بى لينقل الى أن الحكومة ستفرج عنى ان قدمت طلبا بالنزول عن دعواى ــ فقلت لحسين كمال اننى أفضل أن أكتب لرئيس مجلس الدولة مباشرة ، وقضيتى بين يدى محكمة قضائية ، وأضمن طلبى أن الحاكم العسكرى أنهى قرار تحديد اقامتى فان نفذت الحكومة ما وعدت أودعت

هى طلبى لكى أتفادى بذلك تصوير وضعى على خلاف حقيقته بتأويله بأننى التمست من الحاكم العسكرى اعفائى من الاعتقال — وفعلا حررت الطلب باسم رئيس مجلس الدولة — وتم فعـــلا اخلاء سبيلى قبل أن تودع الحـــكومة الطلب المرفوع منى الى رئيس مجلس الدولة .

. . .

● الهـــلالى اعتقلنى — ولكنى عوملت أثنـاء الاعتقـال معـاملة انسانية ، وكريمة ...

ويقتضينى الانصاف أن أسجل لأحمد نجيب الهلالى اننى على الرغم من حراستى بعدد من الضباط وعديد من الجنود ، ولم أكن أزار الا بموجب تصريح من مصلحة الأمن العام الا اننى عوملت بانسانية لا أستطيع ان أنساها ، فسمح لى بأن أرسل الى الصحف تصويبا لمـا نشر عن الوزارة التى كنت أتولاها ، وكنت أطالع أثناء الاعتقـال الصحف ، واستمع الى الراديو ، وكان طباخى يتولى اعداد الطعام لى — كما اننى رفعت الدعوى أمام مجلس الدولة وقلت فيها ما قلت من عبارات عنيفة قاسية حين راجعتها أشعر بأننى جاوزت بعض الحدود فى استعمالى لها ، وكنت أعتقد صدق ما ذكرته فى تلك الدعوى من أسباب ثم تكشف لى بعد ذلك بمدة أن السبب هو كتاب السفارة البريطانية الموجه فى ١٩٥٢/١/٣١ الى على ماهر من أن خطبى كانت مهيجة .

. . .

● عبد العال السيد ضابط الشرطة أرضى الله قبل غيره حين طلب للشهادة امام النيابة ...

ولا أستطيع ان انسى أنه كان يصحبنى عند القاء خطابى فى رياسة مجلس الوزراء بكباشى (مقدم) عبد العال السيد — الذى كان يعمل فى القسم المخصوص بوزارة الداخلية ، ثم استدعى بعد اقالة الوزارة أمام أحد رؤساء النيابة (أحمد فؤاد سرى)

ليشهد بأننى القيت خطبتى والسابت الجماهير بعــده الى قلب العاصمة واشعلت النار فيها فتعالى بذمته وامانته ان يقوم بهذا الدور ، وهو على خلاف الحق ، ولمــا عاد الى النيــابة فى اليوم التالى للادلاء بشهادته كان قد قابل صلاح الدين مرتجى مدير الأمن العام الذى أشار عليه بأن يؤدى الشهادة طبقا لما ترتضيه ذمته وفعلا أدى الشهادة قاطعة ان الحريق بدأ فى الساعة ١٢ و ٢٧ دقيقة بعد الظهر ، وان خطابى فى الجماهير كان بعد ذلك فى الثالثة والنصف مساء .

وقال فى شهادته أمام النيابة أن الحقيقة التى أدلى بها سبق أن اثبتها من قبل فى أوراق رسمية بوزارة الداخلية فى اليوم الذى القيت فيه خطابى يوم ١٩٥٢/١/٢٦ برياسة مجلس الوزراء .

. . .

● اجابت المحكمة طلباتى فى دعواى بشأن منع نشر بيانى ...

أما قضية تعقيبى على تقرير النــائب العــام بالنسبة لمــا تضمنه عنى فقد تابعتها الى أن فصل فيها باجابتى الى الطلب المستعجل ثم عند نظر الموضوع باجابتى الى كل ما طلبت .

وجاء فى أسباب الحكم :

« ومن حيث انه ولئن كان للرقيب العام فى ظل نظام الأحكام العرفية سلطة منع النشر من غير اخطار سابق الا ان ذلك منوط ، بأن يكون فى حدود القانون والمبرر يقتضيه بان يكون النشر من شأنه تهييج الخواطر أو اثارة الفتنة أو الاخلال بالأمن والنظام وهو فى هذه الحدود القانونية خاضع لرقابة المحكمة القضائيــة وهى لا ترى قيام المبرر الحقيقى لمنع تصحيح ما نشر من تقرير النائب العام خاصا بالمدعى فى أمر لا جدال فى أنه يخالف الثابت فى التحقيق بحجة ان النشر اخلال بالأمن ، مع ان مثل هــــذا الاخلال لا يتأتى من وضع الأمور فى نصابها الصحيح بالوسيلة

التى خولها القانون لصاحب الشأن تمكينا له من الدفاع عن نفسه فى شأن ما نشر خاصا بشخصه ، فتنفيذ القرار المطعون فيه يمنع نشر التصحيح يقف والحالة هذه عقبة غير قانونية فى استعماله حقا مشروعا ، ويترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها لمساسها بسمعته السياسية وتصرفاته العامة كوزير سابق من وزارة الدولة .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . »

وكانت الدوائر المجتمعة مؤلفة من الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس المجلس وبحضور حضرات/السيد على السيد وكيل المجلس — محمود صابر العقارى — وحبشى ابراهيم سمرى ، — ومحمد عفت — ومحمد عبد السلام — وعبد المجيد التهامى — وعبد الرحمن محمد الجبرى — وبدوى ابراهيم حمودة — وسيد على الدمراوى — وحسين أبو زيد — والسيد ابراهيم الديوانى — وعلى على أبو النبيط — وعلى على منصور ، ومحمد ذهنى — وكامل بطرس المصرى — وعبد العزيز محمد البيلاوى — والدكتور عبد الحكيم عبد الحميد فراج — وحسن أبو علم — مستشارى الدولة بمحكمة القضاء الادارى .

. . .

● قضية اعتقال فؤاد سراج الدين ...

كما تابعت القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٦ ق المرفوعة من فؤاد سراج الدين بشأن اعتقاله ودون فى محضر جلسة الدوائر مجتمعة على لسانى فى ١٩٥٢/٦/١ « ان هذا البلد لم يعد يعرف له ظهرا من بطن ، وان المؤامرات تدبر كل وقت للعصف بالحكومات وانه سيعصف بهم كما عصفوا بغيرهم .. »

وقد فصل فى الدعوى المذكورة أيضا لصالح المدعى .

● منشور الضباط الأحرار بعنوان « الى وزارة الهلالى » يسجل أن حكومة الوفد قطعت المفاوضات ، وألغت المعاهدة ، ورفضت حلف الشرق الأوسط ، وكادت البلاد تصل الى حقوقها ثم توالت مؤامرات الاستعمار لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ..

ولا تفوت هذه الذكريات قبل أن تودع وزارة الهلالى الأولى نقل نص منشور الضباط الأحرار ، وكان موجها « بعنوان » (الى وزارة الهلالى) أثناء وجودها فى الحكم : ـ

« توالت مؤامرات الاستعمار الانجلو أمريكى فى الفترة الأخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القنال الى مشاكل داخلية فى القاهرة فبعد أن أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات ، والغاء المعاهدة ، ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعى ، وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت أن تصل الى حقوقها كاملة دبر الاستعمار وأذنابه انقلاب ٢٦ ينائر الماضى ـ وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد وكان الاستعمار والخونة يعلقون الآمال على رئيس الوزراء على ماهر ويأملون أن يسلم تسليما كاملا بمطالبهم بقبول الحلف الرباعى وحل البرلمان واعتقال آلاف المواطنين واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلا واسعا بالشعب ولكن رجاءهم خاب ولم يجب كل مطالبهم فكان لا بد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية ، وتحويل الحركة الى الداخل والقيام بحركة قمع واسعة فى البلاد بحجة تقوية الصفوف قبل محاربة الاستعمار

« وهكذا وصل الهلالى الى الحكم بعد تدبير سابق وقد جاء الهلالى واعلن برنامج الوزارة بصراحة وان مهمتها الرئيسية هى التطهير والقضاء على الفساد . وقد نسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى الا اذا قضى على أسبابه ومصدره ـ ان من أهدافنا الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ولكن لا يجب

أن نتجه الى ذلك الا بعد القضاء على الاستعمار وان أى اتجاه اليه يعد خيانة وطنية لا تغتفر .

● منشور آخر للضباط الأحرار عن القضاء على مشروع المصانع الحربية ...

كما أنقل فقرة من منشور آخر صدر عنهم بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢ :

« انتهت المحاولات التى دبرها أعوان الاستعمار وأذنابه الى القضاء على مشروع المصانع الحربية فقد تقرر أن تكون ادارة وبذلك تفتح أبواب الترقى للمحاسيب والاصهار وطرد منهـا الضباط رغم البعثات التى قضوها فى الخارج ونظرة واحدة الى هذه المصانع ترى أن أعوان الاستعمار نجحوا فى هدمها .

● حديثى فى يناير ١٩٥٢ حين كنت وزيرا عن الملك والانجليز تنشره مجلة التحرير فى نوفمبر ١٩٥٣ ...

وكنت قد أدليت الى حلمى سلام فى يوم الجمعة ١٩٥٢/١/٤ حين كنت وزير الشئون الاجتماعية بحديث اختـار هو عنوانه « الانجليز أولا وقبل كل شىء » ونشره بمجلة التحرير فى ١٩٥٣/١١/١٨ ومما جاء فيه :

« انما الذى يجب أن نفعله ، وان نركز عليه جهدنا كله ، وتفكيرنا كله ، هو العمل على اخراج الانجليز من مصر . عندها ، سوف يصبح هذا الملك نفسه أتفه من ريشة فى مهب الرياح فهم قد أفهموه ــ كما أفهموا أجداده من قبله ــ انهم حماته . وانه لا أمان له من هذا الشعب الا بوجودهم بجانبه وقد درج الانجليز ، منذ أن احتلوا أرضنا ، على تقسيم بلادنا الى ثلاث جبهات الشعب من ناحية والحكومة من ناحية ثانية والملك من ناحية ثالثة ، ومن بين الثغرات الموجودة فى هذه الجبهات الثلاث، كانوا ينفذون دائما لتحقيق أغراضهم فينا . واياك أن تصدق أن الانجليز سيبطل لهم تدخل فى شئوننا ما داموا على أرضنا .

* * *

الفصل الحادى عشر

● وزارة المراغى

● **ترشيح مرتضى المراغى لرياسة الوزارة ...**

بدأ فى أواخر وزارة الهلالى التفكير فى انهاء دورها ، واتجه النظر الى حسين سرى وظن بادىء الأمر أنه قد يرفض قبول كريم ثابت وزيرا وهو الذى كان يجرى لاهثا لكى يصبح وزيرا فى تلك الأيام – ورتبت المسائل بحيث يتولى مرتضى المراغى – وكان وزيرا بوزارة الهلالى – رياسة الوزارة خلفا له ، وتحرر كشف بأسماء الوزراء من بينهم عبد الرحمن البيلى وزيرا للمالية وعدل عنه الى عبد العزيز ناصر ، وعبد المنصف محمود ، وراضى أبو سيف راضى ، وخشى الذين يرتبون المسائل الا تكون الوزارة المقترحة قادرة على تحقيق المطلوب منها .

وحدث فى تلك الفترة أن فوتح حسين سرى لكى يعرف رأيه فى ضم كريم ثابت الى الوزارة فان رفض تألفت الوزارة برياسة مرتضى المراغى ، وان قبل عهد اليه بتأليفها ولم يكد حسين سرى يفاتح فى هذا الشأن حتى رحب بكريم ثابت .

● **بهى الدين بركات سما بقدره ، وعلا بكرامته ...**

كما حدث خلال ذلك أن اتجه نظر حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى الى بهى الدين بركات الذى بدا له بشدة نزمته ، واعتزازه

بكرامته ، وتحرزه الشديد فى خطواته ان يطلب مهلة كافية للتفكير كما بدا له أن يستطلع رأى الوفد فى موقفه من وزارته عند قبوله تشكيلها — فطلب بهى الدين بركات من على زكى العرابى الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ ان يقابل مصطفى النحاس وفعلا تمت المقابلة ، ومن المؤكد أن الحديث الذى جرى بينهما لم يخرج عن ان على زكى العرابى افضى الى مصطفى النحاس بما عهد به اليه بهى الدين بركات ، ولم يذكر النحاس لعلى زكى العرابى أكثر من انه لا يوقع على بياض ، وانه لا يمكن أن يعلن مقدما تأييده وان ذلك رهن ببرنامج الوزارة عند اعلانها لذلك البرنامج ، ولم يفت النحاس واجب الثناء على شخص بهى الدين بركات ، وقد أدركت عناية الله بهى الدين بركات من أن يكون له دور فى تلك الأيام — وقد استدعى الأمر بعد ١٩٥٢/٧/٢٣ أن يكون بهى الدين بركات أحد الأوصياء على العرش .

* * *

الفصل الثانى عشر

وزارة برياسة حسين سرى (من ١٩٥٢/٧/٢ — ١٩٥٢/٧/٢٠) وتضم كريم ثابت (وزير دولة) :

لما تردد بهى الدين بركات فى قبول العرض لتأليف الوزارة وفكر فى الأمر مليا ، وتحسس خطاه قبل ابداء رأيه — ولما قبل حسين سرى بغير تردد تشكيل الوزارة وأن يكون من بين أعضائها كريم ثابت مضى بها منذ البداية فى بحر لجى من الرياح الهوج ، والموج العاتى ، وأخذت الأحداث الوزارة من كل جانب فترنحت ولم يمض عليها فى الحكم سوى تلك الفترة المحدودة ولم يجاوز عمر تلك الوزارة ثمانية عشر يوما ، حين قدمت استقالتها فى ١٩٥٢/٧/٢٠ .

الفصل الثالث عشر

وزارة الهلالى الثانية

فى ١٩٥٢/٧/٢٢ تألفت وزارة جديدة برياسة الهلالى ، بجواب مرفوع الى الملك استفتحه بالعبارة التالية :

((أحمد الله الى مولاى ثقته الغالية ، حمدا باقيا على الأيام ، واشكر اليه ما اسبغ من عطائه وأتم من نعمائه)) .

((وليس شىء أبين بيانا ، ولا ابلغ بلاغا ، من بيان تلك الطريق الواضحة التى رسمتموها لنا وأوحيتم بها الينا لتحقيق مصالح الوطن فى الداخل والخارج .))

وقد ضمت الوزارة اسماعيل شيرين (وهو زوج شقيقة الملك) ، وزيرا للحربية والبحرية .

● فجاءات الأيام ، وتصاريف الأقدار ...

وظن الذين لا يعرفون فجاءات الايام ، وتصاريف الاقدار أن وجود زوج شقيقة الملك علامة تشير الى الامل فى بقاء الوزارة أمدا

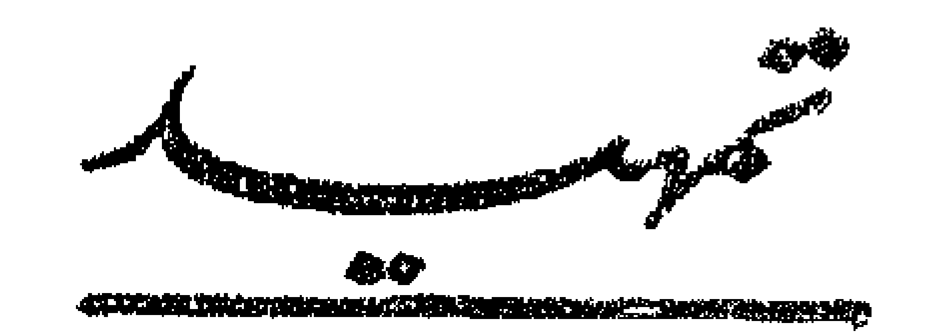
طويلا ، واذا بها لا تعمر سوى ليلة واحدة .. بل لم تكملها اذ ادى الوزراء اليمين بين يدى الملك فى مساء ١٩٥٢/٧/٢٢ ، ولم يحل منتصف الليل حتى ازعج الوزارة واقلق نومها فى تلك الليلة ما حدث ، ولم يكد يطلع على الناس نور الصـــباح حتى دوى فى الأسماع عن طريق المذياع بيان عرف ــ فيما بعد ــ ان ملقيه هو « محمد انور السادات » وقدم الهـــلالى اســـتقالته يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ ثم جرى بعد ذلك ما ســوف يدور حوله الجــزء الثانى من هذه الذكريات .

* * *

الجزء الثانى

- طارق .. بعد منتصف الليل !
- من السجن الحربي .. للاستئناف ..؟!
- أقصر اعتقال !
- فى الزنزانة ؟!
- عودة الى .. الحرية

● (الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٢ نوفمبر ١٩٧٠) ●



كانت الفترة الواقعة بين ١٩٥٠/٣/٢٠ الى ١٩٥٢/٧/٢٢ هى موضوع الجزء الأول من الذكريات أما هذا الجزء (الثانى فيدور حول الفترة الواقعة بين ١٩٥٢/٧/٢٣ و ١٩٧٠/١١/١٢ .

● النحاس تنبأ برحيل الملك ...

واستأذن القارىء فى أن أعود به الى أيام سابقة على ١٩٥٢/٧/٢٣ فأذكر منها أننى قابلت خلالها مصطفى النحاس فى منزله وكان معه عدد من زائريه ــ وبعضهم ممن كنت لا أثق فيه ــ واذا به يقول « **سمعت ان الملك بيشيع ان الذهب سبقه الى الخارج وان الطائرة معدة** » ، وأشهد بأننى استقبلت هذه الصراحة بكثير من الاشفاق ، وقدرت حينها ان من بين الزائرين شخص أو أكثر سينقل هذه العبارات وبما قد يضيفه اليها ــ بعد دقائق من انصرافه ــ وكان المعنى الواضح للعبارة المذكورة ان الملك هرب أمواله الى الخارج ، وأعد نفسه لمغادرة البلاد هربا منها ، اذا اقتضت الظروف ذلك .

● **مجدى حسنين يقابلنى قبل قيام حركة الجيش ...**

ولأذكر أيضا أن الرائد (الصاغ) مجدى حسنين ، السفير بوزارة الخارجية بعد ذلك) قابلنى بحديقة فندق البوريفاجبرمل الاسكندرية فى مساء أحد تلك الأيام ، ولم تكن لى أية صلة سابقة به - وقال عن نفسه أنه من الضباط الأحرار وانهم يطلبوننى فى مسألة هامة فقلت له اننى سوف أسافر الى القاهرة لعمل بها فى الصباح الباكر وأعود الى الاسكندرية بعد يومين ، وانصرف دون أن أدرك على وجه الدقة فى ذلك الوقت الحكمة فى مقابلته لى ، وفعلا سافرت الى القاهرة - ورجعت الى الاسكندرية فى وقت متأخر من مساء يوم ١٩٥٢/٧/٢٢ .

* * *

وفى الصباح الباكر من يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ اتصل بى تليفونيا د . محمد صلاح الدين (وزير الخارجية سابقا فى وزارة الوفد) وطلب منى أن أقابله حالا عند زكى العرابى (رئيس مجلس الشيوخ) وكنت أقيم فى الحى الذى يقع فيه مسكن على زكى العرابى فأبديت دهشتى .. واستفسرت عما اذا كان صاحب البيت يعرف أننا سنزوره فى مثل هذا الوقت المبكر ؟ وادرك د. محمد صلاح الدين من استفسارى اننى لم أسمع بعد البيان الذى كانت تتكرر اذاعته ، وعلمنا بعد ذلك ، أن ملقيه هو محمد أنور السادات عن قيام الجيش بحركة .

* * *

● **لقاء بمنزل على زكى العرابى**

وتوجهت الى منزل على زكى العرابى حيث وجدت د . محمد صلاح الدين ومعه عثمان محرم وابراهيم فرج الوزيران السابقان، وأمين عز العرب عضو مجلس الشيوخ واستمعنا الى البيان من المذياع - واقترح على زكى العرابى ، ومحمد صلاح الدين أن

نستجلى الأمر من رئيس الديوان الملـــكى د . حافظ عفيفى فاعترضت ، ولكن على زكى العرابى ، ومحمد صلاح الدين توجها معا وقابلاه ، وبعد الظهر عدت الى منزل على زكى العرابى الذى كان قد أعد محضرا بما دار فى تلك المقابلة . والذين يعرفون على زكى العرابى يعلمون أنه من أشد الناس التزاما للدقة ، والأمانة فان روى ، فكأنه يتلو حكما قضائيا مما ألفه ســنين طويلة حين كان فى القضاء ، وان تكلم فكأنه يجلس على منصة رئيس مجلس الشيوخ يلتزم نص اللائحة ويرتبط بحكمها ـ وتلا العرابى علينا المحضر فاذا به يسجل أنهما قالا الدكتور حافظ عفيفى ان ما وقع كان الناتج الطبيعى لأخطاء عديدة وقعت ، وفى مقدمتها تصرفات الملك والكثيرين من حاشـــيته وبطانته ـ ولعل تلك الزيارة ، وما تم أثناءها من الحديث ، ولمكانة على زكى العرابى ، ومحمد صلاح الدين وما أثر عنهما من نزاهة ، واستقامة ووطنية كانت السبب فى اختيارهما ـ فيما بعد ـ عضوين فى اللجنة التى عهدت اليها الثورة باعداد أول مشروع فكر فيه للدستور .

وفى مساء يوم ١٩٥٢/٧/٢٥ قابلنى المهندس مصطفى موسى ـ وكان من قبل نائبا وفديا فى البرلمان ولم أكن أعلم أنه صــهر الضابط اسماعيل فريد سكرتير القائد العام (محافظ الدقهليـة فيما بعد) ونقل الى أن بعض رجال الثورة موجودون بثكنات مصطفى باشا واقترح أن أتوجه ومحمد صلاح الدين لمقابلتهم فاتصلت بصلاح الدين تليفونيا ، وتوجهت معه الى ثكنات مصطفى باشا حيث وجدت محمد نجيب ، ومحمد أنور السادات ، ويوسف صدق منصور ، وغيرهم ، ولم يكن جمال عبد الناصر من بينهم أثناء الزيارة ـ واذا كان بالقاهرة .

وفى اليوم التالى (١٩٥٢/٧/٢٦) (أذيعت وثيقـــة نزول الملك عن العرش ثم رحيله على الباخرة المحروسة فى المســـاء الى ايطاليا .

وفى يوم ١٩٥٢/٧/٢٧ نشرت الصحف بيانا بالعنوان التالى :

● **بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة عن زيارتى وصلاح الدين للقيادة مساء ١٩٥٢/٧/٢٥**

بيـــان من القيـــادة العامة
للقـــوات المسلحة

((فى مساء الجمعة ٢٥ يوليو ١٩٥٢ حضر الى القيادة العامة للقوات المسلحة بالاسكندرية سعادة الدكتور محمد صلاح الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا معبرين عن شكرهما للحركة المباركة التى قام بها رجال الجيش متمنين لهم التوفيق التام .

((وفى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو توجه اصحاب الدولة والمعالى والسعادة الاستاذ أحمد لطفى السيد باشا وابراهيم عبد الهادى باشا ومحمد حسين هيكل باشا وأحمد خشبة باشا ورشوان محفوظ باشا وبهى الدين بركات باشا وأحمد عبد الغفار باشا وابراهيم الدســوقى أباظة باشـا وعبد السلام الشاذلى باشا وأحمد على علوبة باشا وطه السباعى باشا ومحمود محمد محمود بك الى مقر القيادة ، حيث قابلهم صاحب السعادة الفريق محمد نجيب بك القائد العــام للقوات المسلحة ــ وقد أعرب معالى الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا نيابة عن زعماء الأحزاب عن شعورهم الطيب نحو الحركة المباركة وشكرهم للضباط والجنود الذين أدوا واجبهم بأمانة لتطهير البلاد وقد رد سعادة الفريق محمد نجيب بك شــاكرا لهم شعورهم الطيب)) .

*** *** ***

● ايضاح مصطفى موسى حكمة صدور بيان القيادة

وقابلنى المهندس مصطفى موسى أثر نشر البيـان فى الصحف وقال ألم يستوقفك شىء فى البيان ؟ ولم يترك لى فرصة للجواب ، وقال انه أريد بالفقرة الخاصة بصلاح الدين باشا وبشخصك تسجيل انكما حضرتما للتهنئة فى مساء ١٩٥٢/٧/٢٥ أى قبل أن يعـرف أحد ـ غير رجال الحركة ـ أن الملك سوف يعزل من عرشـه فى اليوم التالى ، والتنبيه الى :ن الثورة لو فشلت ، وأطيحت بعض الرءوس فان رقبة كل منكما لم تكن لتعفى ...

* * *

الفصل الأول

• فى وزارة الداخلية •

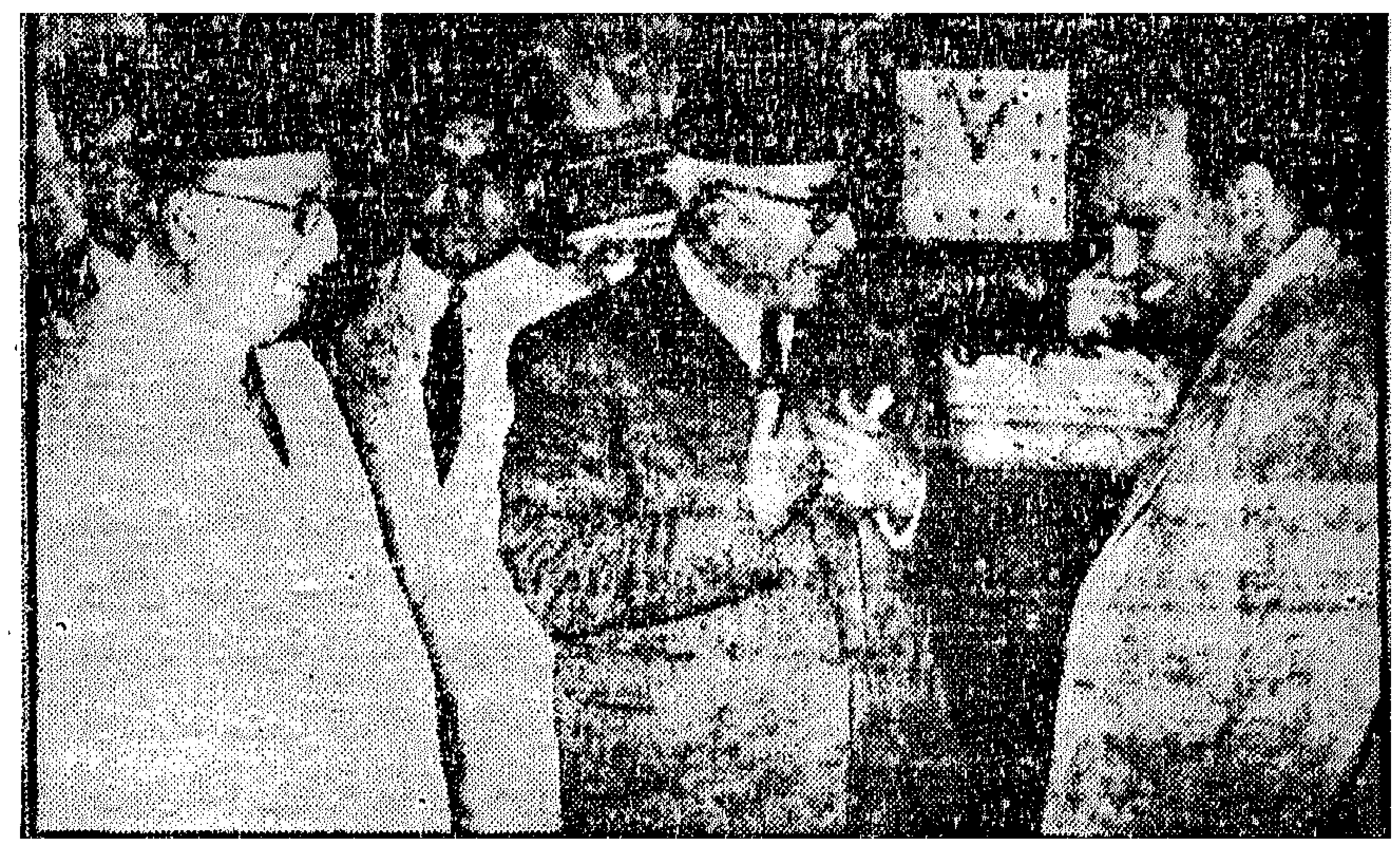
• ذكرت لسليمان حافظ فكرة دعوة البرلمان لاقرار الوضع ، واختيار اوصياء للعرش ـ ولكنه عمل مع غيره على استغلال الظروف ومحاربة الوفد

فى الأيام الأولى لوزارة على ماهر التى شكلت اثر قيام الثورة تقابلت مع سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ـ وكان له فى ذلك الوقت دورا ملحوظا ـ وابديت له رأى حاصله دعوة مجلس النواب الذى كان قد حل قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ للانعقاد مع مجلس الشيوخ ثم بعد اقرار الوضع الجديد يحل مجلس النواب لتجرى بعد ذلك انتخابات حرة .. واقترحت أن يختار ثلاثة ليكونوا أوصياء على العرش هم محمد بهى الدين بركات ، وعبد الرزاق السنهورى ، وعلى ماهر ـ واضفت أنه ليس مقبولا ولا سائغا أن يكون احد من افراد الأسرة المالكة من بين الأوصياء على العرش ـ بعد ن أشيع أن الاتجاه منصرف الى الأمير السابق محمد عبد المنعم . واقترحت أن تؤلف وزارة مدنية من أشخاص لهم مكانتهم ممن لا ترقى الى وطنيتهم أو طهارتهم شبهة ، وليوجه قادة الثورة جل عنايتهم للجيش ..



● أقطاب الوفد الثلاثة الأساتذة زكى العرابى ، ومحمد صلاح الدين ، وعبد الفتاح حسن عند انصرافهم من مقابلة القائد العام مساء أمس .. وقد رفضوا الادلاء بأى تصريح .. وقال الأستاذ عبد الفتـاح حسن انهم يفضلون ان يتكلم القائد العام .

(الأخبار ١٢/٨/١٩٥٢)



● الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الدسـتوريين يتحـدث الى ممثلى الوفد وهم الأساتذة على زكى العرابى ومحمد صلاح الدين وعبد الفتـاح حسين .. وذلك قبل اجتماعهم بالرئيس على ماهر ..

(الأخبار ١٢/٨/١٩٥٢)

(الأخبار ٢١/٨/١٩٥٧)

ولما سألنى سليمان حافظ عن أسماء أعضاء الوزارة المقترحة ذكرت له بعض الأسماء فعقب سائلا واسمك لم تذكره ؟ قلت له اننى أفضل أن أكون داعية للفكرة ، متحمسا لقبولها — ولكن الأمور جرت على صورة أخرى وتداخلت عوامل وعناصر مختلفة ألمت بكثير من المسائل لتأخذ وضعا متباينا ...

● واعتذارى من عدم قبول الانضمام لهيئة التحرير ...

وحدث أن اتصل بى تليفونيا ثم حضر الى مكتبى الدكتور مصطفى الحفناوى المحامى (وعضو هيئة قناة السويس بعد تأميمها) وانهى الى أنه قد اتجه الرأى الى اختيارى ضمن عشرين شخصا تتألف منهم لجنة عليا لهيئة التحرير يرأسها على ماهر رئيس الوزراء ، واعتذرت مبررا تصرفى بأننى أضع نفسى للخدمة العامة ولا أملك التنحى عن شرف القيام بواجبى كلما لاحت الفرصة لذلك ولكننى لا أصلح لمثل تلك المهمة بالذات لاعتبارات مختلفة شرحتها له ، واعتقد أن ان امانته اقتضته نقلها الى الذين أوفدوه أو كلفوه بمهمة الاتصال بى أو بغيرى .

* * *

● لجنة من الوفد قابلت على ماهر ثم رئيس حركة الجيش بشأن مشروع تنظيم الأحزاب السياسية .

وقد عهد الوفد الى لجنة مؤلفة من على زكى العرابى ، ومحمد صلاح الدين ، ومنى لمقابلة على ماهر رئيس الوزراء ، ومحمد نجيب القائد العام للجيش بشأن ما نشر حول التفكير فى مشروع التنظيم الأحزاب السياسية .

وفى يوم ١٩٥٢/٨/١١ قابلت اللجنة على ماهر ثم محمد نجيب وكان مع الأخير كل من جمال عبد الناصر وجمال سالم ، وأثناء الحديث قال جمال عبد الناصر ، اننا نريد تغيير الوجوه مشيرا بذلك الى تغيير القائمين على شئون الأحزاب ، وأضاف بأن

الذى يستطيع اعطاء فكرة حول هذا الموضوع هو أحمد أبو الفتح وكان أحمد ابو الفتح نائبا سابقا من نواب الوفد فى مجلس النواب — ويتقد حماسا لتأييد الثورة عند بدء قيامها ، ويبدو أنه كان على صلة متينة ببعض رجالها — ولكن بعض الظروف اضطرته بعد ذلك الى الاقامة فى الخارج ..

* * *

حول قانون الاصلاح الزراعى :

● أفكارى عن الاصلاح الزراعى

كنت قد تقابلت وسليمان حافظ بعد ما نشر فى الصحف عن الاتجاه لوضع قانون الاصلاح الزراعى وقلت له أنه يعلم أنني لا أملك قيراطا واحدا من الأطيان الزراعية — اذ كنت قد تصرفت منذ سنوات طويلة فيما ورثته من أطيان محدودة .

واقترحت عليه أن يكون المشروع مبسطا بغير تعقيدات وتتمثل مادته الأولى فى تحديد الملكية الخاصة بالقدر الذى يرى ملاءمته ، ومادته الثانية فى أن يترك لكل ابن قدر معين وكذلك لكل زوجة — وأشرت فى هذا الصدد الى أن الأمر بطبيعة الحال يختلف من أسرة الى أخرى فاسرة قد تضم العديد من الأبنـاء وأكثر من زوجة وأسرة غيرها قد يكون لها وضع آخر فهل تستويان ؟

تتمثل مادته الثالثة فى أن المالك الذى تزيد ملكيته — فى تاريخ صدور القانون — عن الحدود المشار اليها — عليه أن يتصرف خلال ثلاث سنوات فيما زاد بشرط أن تكون تصرفات فعلية وصحيحة وألا يقل ما يتصرف فيه فى كل سنة على حدة عن ثلث المساحة الزائدة ..

وتتمثل مادته الرابعة فى أن ما يبقى لدى المالك من الزيادة دون تصرف فيه ، أو ما يثبت ان التصرف كان صوريا أو على خلاف ما رسمه القـانون من أوضـاع يئول الى الدولة لتتـولى

توزيعه على فئات تحـددها ، وتلزمها بالعنـاية بالأرض وزيادة الانتاج ، والا عهد بها الى غير م ن وزعت الأرض عليهم .

واخذت أفصل ما أجملت مستهدفا التدليل على انه مع الحرص على الحد من الملكية الزراعية ينبغى الا يثار بين المواطنـين نوازع لا تحمد عقباها ، وينبغى أن يوفر للانتاج الزراعى ما يكفـل زيادة مضطردة .

● سليمان حافظ يقول أن القصد تفتيت الرءوس ...

واستمع سليمان حافظ الى كل ما قلت فى صمت، وعقب عليه بجملة قصيرة وذكر انه « قد فاتنى أن الهدف ليس تفتيت الملكية فحسب وانما أيضا تفتيت الرءوس » ولما استفسرت مستوضحا قال ان فى البلد اقطاعا زراعيا تنبغى المبادرة الى الاجهاز عليه . وقلت له اننى أسلم معه من وجود اقطاع زراعى ولكنه ينطبق على صور من الملكية كملكية الأمير يوسف كمـال الذى يملك ألوف الأفدنة فى منطقة واحدة ــ ولا نعرف له منة على الكادحين فى أرضه ، ورويت له اننى كنت مساعدا للنيابة منتدبا فى الصيف للعمل فى نجع حمادى وسمعت أن مدير دائرة الأمير نقل اليه أن المحكمة أصدرت حكما ضد الدائرة لصالح أحد المزارعين ، وفهم الأمير أن المحامى الذى حضر مع خصمه تعلم فى مدرسة كان الأمير قد أنشأها فلم يجد ما يعالج به غضبه على المحكمة والمحامى ، الا أن أمر الأمير بهدم المدرسة فورا ــ ناقما على معهد تخرج فيه من أعان خصمه فى دعوى أقامها أمام القضـــاء الذى أنصف اللائذ بحماه .

وأضفت لسليمان حافظ ــ وقد أعانتنى ظروف عملى السابق كوكيل للنيابة ومفتش للداخلية من الطواف بالبلاد من اسوان جنوبا الى فارسكور شمالا ، على الوقوف عـلى حقائق كثيرة من بينها انه ليس كل مالكى الأراضى بالصورة المقيتة والبغيضة التى كان عليها أمثال الأمير السابق يوسف كمال .

* * *

الفصل الثانى :

طارق .. بعد منتصف الليل

● محسن عبد الخالق طرق الباب ليلا موفدا لعرض الوزارة ..

حوالى الساعة الواحدة صباحا دق طارق باب مسكنى ، وفتحت الباب حيث وجدت محسن عبد الخالق (سفير مصر فى اليابان بعد ذلك) ومعه زميل له من ضباط الجيش – وأبلغانى أنهما أوفدا يعرضان على الاشتراك فى الوزارة بعد أن تقرر تعديل تشكيلها .

● واعتذار من عدم قبول العرض ...

ولا أعرف الى الآن هل وفقت فيما قلت لهما ، أم لا ، ولكننى لم أتردد عند المقابلة فى الاصرار على الاعتذار ، وذكرت لهما أننى محام ، ويبدو أن الله قد خلقنى وجردنى من أن أصلح لعمل آخر – وأن الفترة الوجيزة التى توليت فيها من قبل عملى كوكيل لوزارة الداخلية وكوزير لا تكفى فى نظرى للتدليل على صلاحيتى لهجر المحاماة الى غيرها – وأضفت أن ذلك ليس رفضا للقيام بواجب ، وانما هو توصيف صادق لرجل يعرف اطار قدرته ، وحدود طاقته

ـ وفصلت لهما وجهة نظرى ـ واستطلعا رأيى فيمن عسى أعتقد صلاحيته فقفز الى ذهنى اسم الدكتور حلمى بهجت بدوى ـ الذى دخل عند اعادة تشكيل الوزارة وزيرا للتجارة والصناعة ثم رئيسا لهيئة قنال السويس بعد ذلك .

* * *

● **عرض الوزارة على الدكتور صلاح الدين واعتذاره .**

وانصرف الزائران الى المعادى لمقابلة محمد صلاح الدين يعرضان عليه ما كلفا بعرضه ، وقد فهمت بعد ذلك ، دون اتصال سابق به ـ انه اعتذر ، **ولا أعرف بالضبط ما ساقه من مبررات للاعتذار .**

الفصل الثالث :

زائر بالنهار

● زيارة محمد فهمى السيد لى ، ونميمته ضدى للرئيس جمال عبد الناصر ...

وحين وقع الخلاف بين بعض رجال الثورة عام ١٩٥٤ حضر الى مسكنى ظهرا محمد فهمى السيد (مدير مكتب جمال عبدالناصر) وطلب منى أن أصحبه لمقابلة جمـــال عبد الناصر فقلت له انه يسعدنى أن أقابله ولكن أريد أن أعرف منك بأية صفة أقابله ؟ ـ لأننى مجرد محام كأى محام آخر وضمن ألوف عديدة ولا امثل احدا ممن كانوا بالوفد الذى ألغى وجوده ، كما ألغيت ســـائر الأحزاب السياسية ؟ وأن رئيس الوفد مصطفى النحاس محـــددة اقامته فى منزله ، وسكرتير الوفد فؤاد سراج الدين لا يزال يمضى عقوبة خمسة عشر سنة انتهى منها عام واحد تقريبا . ولا اريد فى المقابلة أن أغشه فى وضعى ، أو أزيف عليه صورتى ،وانصرف ، ثم عاد فى نفس الميعاد تقريبا من اليوم التالى وتحدثنا من جديد ولم أستطع اقناع نفسى بالعدول عما ذكرته له فى اليوم السابق .

ومن أسف أننى علمت فيما بعد أن محمد فهمى السيد نقل عنى صورة بعيدة كل البعد عن حقيقة ما ذكرته له فى المقابلتين — اذ أنه بعد القبض على بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٦ ، والحكم ضدى بالأشغال الشاقة لمدة اثنى عشرة سنة بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٠ من المحكمة العسكرية العليا برياسة محمد فؤاد الدجوى — كما سيجىء فى موضعه — بدا لمحمد السعيد خضير وكيل مجلس الدولة أن يخاطب — ومن تلقاء نفسه — محمد فهمى السيد فى شأنى فاذا به يزعم له ((أعمل له ايه ؟ — رحت له فى بيته سبع مرات ، وطلبت منه أن يضع يده فى يد جمال عبد الناصر رفض وأملى شروطه من وجوب الافراج عن مصطفى النحاس ، وفؤاد سراج الدين)) .

ولما افرج عنى زارنى محمد السعيد خضير وروى لى ما سمع من محمد فهمى السيد — ولم أكن قد قلت لمخلوق شيئا عن الحديث الذى دار بينى وبين محمد فهمى السيد فى مسكنى أثناء الزيارتين .

وقد عجبت لتصرف محمد فهمى السيد ، وقدرت أنه اذا كان ما نقله الى جمال عبد الناصر بالصورة التى رواها لمحمد السعيد خضير فلابد من أن وضعى عند جمال عبد الناصر قد تضاعف سوءا ..

* * *

الفصل الرابع :

طارق بالليل .. قبيل فجر ١٩٥٧/٤/٢٦

● القبض على فى الفجر ... والى السجن الحربى ...

وقبل حلول موعد الامساك من ليلة الجمعة ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٦ هـ دق باب مسكنى طارق ، وفتحت باب الشقة ، وجدت كوكبة من ضباط ومخبرين قال أحدهم أنه مصطفى الشيخ .. (مدير مصلحة الأمن العام ومساعد وزير الداخلية بعد ذلك) .. ودخلوا مسكنى وجاسوا خلاله — وطلبوا أن أصحبهم فاعددت حقيبة بها بعض ما يلزم من الثياب ، وتوجهوا بى الى مكتبى المجاور لمسكنى وفتشوا الكتب — وأنا فى دهشة مما صنعوا فلم أكن أعرف ذنبا يقتضى هذا الاجراء ، ثم ساروا بى الى السجن الحربى ولم أكد أصل الى فنائه من بابه الخارجى حتى سمعت نباح الكلاب مدويا ، ولم أكد أقترب من المبنى الداخلى — دون أن أصله — حتى ترامى الى سمعى سباب وعبارات نابية — الى أن بلغت مكتبا يحف حول الجالس عليه بعض الأشخاص لم أتبين منهم فى ذلك الوقت أحدا — وأخذ شخص يتحسس جيوبى وعرفت فيما بعد بمدة غير قصيرة أن الجالس على المكتب هو الرائد (الصاغ) صلاح

دسوقى (محافظ القاهرة والسفير فيما بعد) ـ أركان حرب وزارة الداخلية ـ وأن الجالس بجواره هو صلاح الشافعى (أحد ضباط وزارة الداخلية) ، وأن الذى تحسس جيوبى ويستقبل القادم بالسباب هو حمزة البسيونى (مدير السجن الحربى) الذى لمس جيبى الخلفى وقال كوتشينه ؟ قلت ـ فى هدوء ـ كتاب الله .. مصحف صغير .. فأخذه ونحاه ، وكنت أوثر أن يجردنى من كل شىء الاه .

. . .

● زنزانة السجن الحربى ...

وبعد قليل انصرفت من المكتب الى زنزانة بها جردل من الطاط الأسود لماء الشرب ، ومثيله وشبيهه تماما لغير ذلك من الشئون ـ وأغلق مزلاج الزنزانة ، وبعد ثلاثة أيام دعيت بعد منتصف الليل الى المكتب وقال لى صلاح الدسوقى : أنا أعرف أنك محام نابه ، ولكنى اريد أن تسجل فى تقرير الحقيقة وحدها فيما هو منسوب اليك من الاشتراك فى مؤامرة الهدف منها قلب نظام الحكم ، وتدبير اغتيال جمال عبد الناصر ، وجميع وزرائه أثناء انعقاد مجلس الوزراء ، والاستيلاء على الحكم وتنصيب رئيس جمهورية ورئيس وزراء لوزارة ستكون فيها وزيرا للداخلية .. وذكر لى بعض أسماء ممن قيل بأن لهم دورا فى تلك المؤامرة .. وسلمنى ورقا وقلم كوبيا ، وانصرفت الى الزنزانة ـ أفكر فى ظلامها الدامس فى ردى الذى أسجله مكتوبا فى الصباح حين يطل النور من كوة صغيرة فى أعلى أحد جدرانها الأربعة ... والقاتمة ..

● وسجلت فى تقرير ردى على التهمة التى لصقت بى ...

وأستطيع أن أؤكد فى هذه الذكريات بعد تلك السنوات أننى كنت ادرك وانا اكتب اننى ربما ألتمس النجاة مما احيط بى باستعمال عبارات اخرى ، ولكننى قبل أن ابدأ فى كتابة أول جملة ناجيت الله ان يهدينى الى ذكر الحقيقة لتكون النتيجة بعد

ذلك ما تكون مؤمنا بأننى لم أقترف ذنبا فى حق بلدى ، او ضد أحــد .

. . .

● سد النافذة الوحيدة بغطاء أسود

وتوالت الأيام والليالى بالسجن الحربى ولا أريد أن اذكر عنها سوى واقعتين !

أولاهما : اننى لاحظت أن الكوة الصغيرة بالزنزانة يراد سدها بخشب أبلكاج أســود فطرقت الباب واستأذنت فى أن يحضر احد من الضباط فقدم ضابط اسمه فيما علمت بعد ذلك ــ دراج ــ وقلت له هذه الكوة هى التى أرى منها الله جهرة واذا سدت فهو يرانى فهل يعز عليكم أن تبقوا هذه الفتحة ؟ قال أنهم يقولون أن الدنيا برد . قلت لم أقدم شكوى من رطوبة الأسفلت ، ولا من قسوة البرد ، وأنا راض بما قسمه الله .

* * *

● ضعفى بالنسبة لأسرتى اقتضانى أن أحرم نفسى من زيارتها لى ...

وثانيهما : انه فى صبيحة يوم عيد الأضحى (الاثنين ٥٧/٧/٨) دخل حمزة البسيونى ــ وقال فيه زيارة مقررة للاسرة ان شئت اتصلنا بها تليفونيا .. قلت هنا ؟ وأشرت الى الزنزانة ــ قال لا فى المكتب ــ قلت وكأنى أريد أن امكن له التقاط كل لفظ ، أو يسجل كل حرف ان كان يحمل خفية آلة تسجيل :

((أرجو أن تعرف اننى من أضعف الناس بالنسبة لأسرتى ، ولا اطيق ان أترك أولادى الثلاثة ينامون قبل قدومى من مكتبى الا وكشف الغطاء عن وجوههم لأقبلها ــ ولكننى قطعت عهــدا بينى وبين الله الا يزورونى فى هذا المكان أحد منهم ، فاما أن اذهب اليهم حرا طليقا ، واما أن يحضروا ليتسلموا جثتى)) .

فقال يعنى ايه ؟ فذكرت فى هدوء ايضا :

((أرجو الا تظن أن ما قلت يعد آية قوة أو دلالة استهانة أو استخفاف بما أنا فيه ، وما الاقيه .. وانما افسره باننى اعتقلت فى العهد الملكى، ولكنى عوملت على نحو آخر، فكنت أقرأ الصحف، وأسمع الراديو ، وأتناول ما اطلب من طعام يصنعه طباخى ، واكاتب الصحف فيما تقتضيه الظروف ، وكان أولادى يزورونى بتصريح من الأمن العام .. فدعهم فى ظنهم — وهم صغار — يتصورون أن حظ أبيهم من بلده كحظه السابق بالنسبة للمعاملة، فلو انهم كبروا الى حد أن يفطنوا أو كانوا اقل سنا مما هم عليه فلا يلحظون شيئا لتهافت على زيارتهم لى — وأنا أفضل الا أعقد اولادى بالنسبة لكم — لأنهم مهما يكن من رايكم فى أبيهم فانهم على حسن ظنهم به وفرط محبتهم له ..)) .

* * *

● تصرف طيب لا أنساه لحمزه البسيونى ...

وعلى الرغم مما قيل عن حمزة البسيونى فقد قال اليس لك طلب ؟. قلت تستطيع أن تستأذن ((المسئولين)) فى مكالمة تليفونية بدلا عن الزيارة الفورة .. فبادرنى : المسئولين ؟ .. وبدا وكأننى استثرته او تشككت فى مدى سلطانه ، وما يتمتع به من اطلاق يده، والى آخر مدى — فقال أنا حاكم هذه المنطقة .. وقادنى الى مكتبه، وامسكت فى حضوره التليفون وطلبت رقم تليفون مسكنى وردت قرينتى ، قلت : كل سنة وانت طيبة ، وكذلك فعلت مع كل من أطفالى الثلاثة دون أن اضيف عبارة أخرى ، وبادرت بوضع سماعة التليفون .. فاذا بحمزة البسيونى يحتد ويقول : ليه كده ..؟

فقلت استأذنت ، وفى حدود ما طلبت منك تصرفت ، وطويت عنه أننى اشفقت أن أسمع كلمة واحدة من أولادى تشير الى قلقهم أو انزعاجهم ، وهى آية اخرى على ضعفى بالنسبة لهم ، ولا زلت حتى اليوم على هذه الصورة من الضعف .

* * *

الفصل الخامس :

من السجن الحربى .. إلى سجن الإستئناف !

● **كبلوا يدى ، ويد الدكتور صلاح الدين بالحديد ...**

فى صباح يوم الاثنين ١٩٥٧/٧/٢٢ كبلوا أيدينا بالحديد ، ورحلنا من السجن الحربى الى سجن الاستئناف - ولأول مرة منذ دخلت السجن الحربى أرى د . محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر حين الغيت معاهدة ١٩٣٦ يده هى الأخرى مكبلة بالحديد - وركبنا سيارة شرطة من المخصصة لنقل المتهمين ومعنا سائر الزملاء المدنيين مكبلين ..

● **طبيب بالجيش ضرب المثل فى الاعتزاز بكرامة الطب**

وفى يوم الاثنين ١٩٥٧/٨/١٢ ، كشف على طبيب الجيش مع طبيب السجن وفوجئت بطبيب الجيش يقول انه لا يسمح بمحاكمتى لأن حالتى الصحية تحول دون ذلك وكنت مريضا اكاد لا أقوى على الوقوف ، ولكننى قلت للطبيب اننى سأدافع عن نفسى أمام المحكمة ، ورجوته أن يمكننى من ذلك - ولكن الطبيب الذى لم أعرفه حتى الآن اسمه ، وأشهد بأننى ما رايت كثيرين مثله احتراما لمهنته واعتزازا بكرامته رد بهدوء وأدب قائلا « اذا كنت ترانى ارتدى



... وحين سألتنى المحكمة عماذا كان قد وقـع على اكراه فى السجن الحربى .. قلت : من شكاأمره الى الله لا يشكوا اليكم أو الى غيركم وأعفو أصداء هذه القاعةمن أن تسمع أنيننا لمثلى .. !



• عبد الفتـــاح حسن يفكر ويحاول الابتسام وعاطف نصـــار يدخن سيجارة ! فى أول جلسة فى محكمـة الدجوى .. داخل قفص الاتهـام .

(١٩٥٧/٨/١٩)

ملابس الضباط صاغ (رائد) فأنا أولا وقبل كل شيء طبيب، ولا يعنيني الا أن امارس عملي في حدود واجبي دون التفات الى مايتصل بشخصك أو بما هو منسوب اليك » ـ وانصرفت الى مكتب المأمور (مصطفى مراد عبد الخالق) الذي رجوته ملحا في أن يرسل وكيل السجن (جلال مصطفى) الى رئيس المحكمة محمد فؤاد الدجوى يبلغه عن لساني أن تقرير طبيب الجيش استشاري وانني قادر على متابعة المحاكمة حريص على حضور جلساتها منـذ البداية وقابل وكيل السجن عند وصوله الى المحكمة نائب الأحكام الذي قال له أن المحكمة أجلت محاكمتي الى أجل غير مسمى الى أن يتم شفائي، وكانت حرارتي قد بلغت في هذا اليوم والأيام السابقة ٤٠ درجة .. وأخذت في كل يوم يزورني فيه الدكتور أحمد جودة طبيب السجن ـ الذي عهد اليه تقرير ما اذا كنت شفيت من مرضي ـ ألح عليه في أن يكتب بأنني شفيت فعلا وهو يثنيني عن عزمي الى أن أفلحت في اقناعه أو الى ان مل من محاولة اثنائي عن عزمي وشهدت لأول مرة جلسة ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ، ثم ترافعت عن نفسي في يوم ١٩٥٧/٨/٢١ لمدة نحو سبع ساعات صباحا ومساء رغم مرضي الشديد ـ وذلك بالاضافة الى مرافعة صهري حسين كمال أحمد علي المحامي ، والمحامي المنتدب محمد وصفي .

● **ختام مرافعتي امام محكمة الدجوى ...**

وحسبي أن أشير الى ما ورد بمحضر تلك الجلسة عند ختـام مرافعتي :

الرئيس ـ فاضل ايه لسه ؟

عبد الفتاح حسن ـ انا لا اكرر أي كلام .

الرئيس ـ انا بقـول فاضل ايه واذا لقيت كلام مكـرر انا حقول لك .

عبد الفتاح حسن ـ لو كررت قولوا لي ..

الرئيس ـ قطعا حقول لك من غير ما تقول لى ..

● **وأنا طبعا لن أسمح لنفسى أن تقولوا لى ثم رفعت الجلسة ..**

عبد الفتاح حسن ـ وأنا طبعا لن أسمح لنفسى أن تقولوا لى..

الرئيس ـ طيب ترفع الجلسة للاستراحة ..

(ورفعت الجلسة وكانت الساعة الثامنة الا ربعا مساء)

(وأعيدت الجلسة بعد عشر دقائق) .

واستطردت فى دفاعى عن نفسى فقلت ، أكتفى بتقديم مستندات ترون فيها حقائق :

((أول مستند شهادة من البنك الأعلى تفيد اقتراض الف جنيه بفائدة ٥٪ فى ١٩٥٢/١/٣١ بعد أربعة أيام من خروجى من الحكم وكنت مضطرا أن أواجه شئونى الخاصة واستأنف عملى فى المحاماة وهى تغنينى بذاتها عن كثير)) ..

((وشهادة من البنك الأهلى بمعاشى ومرتبى كوزير)) ..

● **وأثناء الوزارة سحبت مال أولادى بدفاتر التوفير ولم يبق سوى قروش**

((وثلاثة دفاتر توفير لأولادى الثلاثة وليس لى غيرهم ، وبقى لكل منهم قروش اذ سحبت أثناء تولى الوزارة رصيدهم)) .

((وأصل خطاب من المواطن الشريف الذى أشرت اليه فى الصباح وعرض على قرضا ولم أستأذنه لظروفى لأعلن اسمه ولكنه دل على أن الشرف والنزاهة أصل فى بعض المواطنين وان فى مصر أطهارا يريدون تفشى الطهارة فى نفوس الوزراء)) .

● **اقرارى للضرائب بأن ايرادى الصافى من المحاماة عشرة آلاف جنيه فى عام**

((واقرارا صادرا منى عن ايرادى فى المحاماة وصدقتنى

مصلحة الضرائب وأصل ايصال دفع الضرائب عن سـنة واحدة كمثال أقدمه لحضراتكم » •

● وبعد الوزارة دفعت للضرائب فى عام واحـد ما يعادل مرتب الوزير

« اننى دفعت ٢٢٣٥ جنيها ضريبة فى سنة واحدة (١٩٥٦) لاحقـة على الثـورة المبلغ المدفوع يعادل تقريبـا مرتب الوزير فى سنة •

« وقد حددت اقامتى فى ١٩٥٢/٣/١٨ (فى العهـد الملكى) فرفعت الأمر الى مجلس الدولة وحسبى أن خصوم بلدى خصونى بهذا الفضل وأنا الضعيف الذى أعتقد أنه ليس لى أى فضل على بلدى بل لا تزال لبلدى فى عنقى ديون كثيرة أرجو أن يعيننى الله لتـأديتها ••

« وثقوا بأن السفارة الأمريكية لا تعرف قدمى وليس فيها من يتلقانى ، والسفارة الروسية لا تعرف وجهى ، والانجليز بحمد الله يمقتون اسمى وفرنسا لا تعرف شكلى •• أنا يعرفنى الواطنـون من الأحرار الاشراف الأطهار فى هذا البلد الذى ولدت فى أرضـه وسوف أدفن فى ترابه ، فأنا لا أعرف الا ربا واحدا ووطنا واحـدا والله خير الشاهدين ••

« وعندما تشرفت بالعمل فترة فى وزارة الحربية وزيرا لها — فان كانت الأوراق الارسمية باقية — فهل تقول لكم ان عبد الفتاح حسن هو أول من طرد الخبراء الانجليز الذين كانوا يعملون فى الطيران فى جـراة الواثق انهم لا يخـــدموننا وانما هم عيون تترصدنا فالغيت عقودهم بجرة قلم وانهيت أمرهم • وقيل لى ان هذا القرار قد يكون له بعض المعقبات فلم أسأل ومضيت فى أمرى • أمرى •

« وحين قيل فى مجلس العموم تلميح عن الجيش المصرى للايقاع بين الشعب والجيش لم أنم وكلفت الضابط فؤاد الطودى — وكان

يعمل مديرا لمكتب وزير الحربية ــ بأن تسحب البعثات كلهـا وأن لا ينام قبل أن يرسل بطريق الشفرة الى الملحق العسكرى فى لندن ليرد الينا أبناءنا لنبعث بهم الى البلاد الأخرى بعد الافتراء الذى قيل فى مجلس العموم عن جيشـــنا وحضر جميـع المبعوثين وعـددهم ٣٠٠ .

« بل تعلمون أيضا ، ولا أظن أنه غاب عنكم ، كيف كان موقفى فى شأن التسرب عن طريق الحدود سـنة ١٩٥١ حين أريد أن تستغل الظروف لتقل المؤن خفية للانجليز عن طريق الحـــدود وما كنت أقوم به .. وكنت أقول أنا لست وزيرا وفديا . وانما أنا مواطن مصرى . ويجب منع التموين عنهم عبر الصحراء .. وغير الصحراء .

« وشأن نادى الجزيرة لم يغب عنكم . كيف كان موقفى حين كان النادى ومساحته ١٥٠ فدانا ينعم به السـفير البريطانى . والأجانب .. ولهم القول الفصل فى ترشيح أعضائه ، وشأن عمال القناة ولم أكن أفعل شيئا ، فالفضل لله وللعمال ، وليس لى من فضل الا انى واجهت الحالة كمواطن يستجيب لشعور كريم من عمال أوفياء بلغ عددهم أكثر من ٧٠ ألف التحقوا بأعمال فى خلال شهر واحد مما شهد به مستر راو منـــدوب مكتب العمـــل الدولى » .

* * *

● وقلت من شكا امره الى الله لا يشكو الى غيره ..

وحين سألتنى المحكمة عما اذا كان قد وقـع عـلى اكراه فى السجن الحربى ــ قلت « من شكا أمره الى الله لا يشكو اليكم او الى غيركم ، وأعفو أصداء هذه القاعة من أن تسمع أنينا لمثلى .. ورددت دعاء الرسول صلوات الله وسلامه عليه « الى من تكلنى الى عدو ملكته أمرى أو بعيد يتجهمنى ان لم يكن بك غضب على فلا

ابالي .. واضفت لو كنت ضربت بالمترليوز مكنتش حا أقولكم لأني لن اخوض في مسألة التعذيب تعففا .. » .

* * *

● الدكتور وحيد رأفت المحامى يقول للدجوى أن السجن الحربى هو « باستيل » مصر

● وعبد المجيد نافع المحامى يصف تحقيق النيابة بعبارة معينة ..

ومما لا يفوتنى ذكره ليعرف الناس كيف كانت الأمور تساس أن أمر المتهمين الذين أريد التنكيل بهم ومحاولة اذلال نفوسهم وكسر أنوفهم لم يكن وحده هو هدف التفكير بل حدث أن الدكتور وحيد رأفت — وكان أحد المحامين فى الدعوى المذكورة — وصف السجن الحربى بأنه « باستيل مصر » . . ولما اعترض رئيس المحكمة على التعبير كرره المحامى وأكده وقد دفع الدكتور وحيد بعد ذلك ثمنا لتلك الكلمة وغيرها ضريبة على حريته فاعتقل فترة فى سجن القلعة .. كما أن عبد المجيد نافع المحامى فى القضية أقيمت ضده الدعوى التأديبية لكلمة قالها أمام المحكمة عن تصرف النيابة أثناء التحقيق ..

* * *

● محكمة الدجوى لا تحاكم ، وانما توثق عقوبات مقررة من غيرها ...

وقد وعيت درسا من محكمة اللواء فؤاد الدجوى أن مثل تلك المحكمة لا تستهدف عدلا ولا تبغى حقا ولا يعنيها أن تجرى انصافا وانما قصارى جهدها وغاية قصدها أن توثق أحكاما معينة ، وأن تصب عقوبات مقررة ولذلك عاهدت الله بعد أن عدت الى المحاماة الا أقبل الحضور فى أية قضية سياسية أمام محكمة استثنائية .. وأستطيع أن أؤكد انه ما من قضية من هذا النوع تقريبا الا وقد وفد الى مكتبى ما ناشدنى الحضور ، ولكنى اعتذرت دائما من عدم



● الحمـــــد لله . . !●

وعلقت الصحف : عبد الفتاح حسن .. وخلفه السوادى لقد ظل يردد بعد سماعه الحكم الحمد لله .. الحمد لله .. !!
(آخر ساعة ١٩٥٧/١٠/٢٣)

***

القبول مهما لوح لى من أتعاب موقنا بأن المحامى يزهو بنفسه ، ويفاخر الدنيا بصناعته كلما شعر بأن لجهده المبذول أثرا فى النتيجة ، أما حين يعلم مقدما أن جهده يذهب مع الريح ، وانه ان وفق أو جاوزه التوفيق فى اعداده ، ودراسته للدعوى فان النتيجة غير مقترنة بذلك ، وانما أمرها مرتب من قبل ومتفق عليه مسبقا بحيث تكون الأحكام مجرد عملية توثيق فمن الخير اذن أن أنأى بنفسى عن أن أكون شريكا فى ذلك التوثيق .

والواقع أن محاكمات « الدجوى » تعتبر ـ فى النظر السديد ، والتقدير السليم ـ أشبه ما تكون بالمسرحيات ، وليس للخاتمة التى تنتهى اليها تلك المحاكمات سمات الأحكام القضائية ، ولا جدال فى أن قانون الاجراءات الجنائية ينفر من أن تسلك مثل تلك المحاكمات ضمن اطاره ، كما أن القضاء يبرأ من أن يشبه بعدله وبما يتغياه مثل النتائج التى يعلنها « الدجوى » ـ ، وآية ذلك أن الدولة لا تعامل النتائج المشار اليها المعاملة التى تتفق والأحكام القضائية .. وربما يكون من الأفضل ـ وضعا للامور فى نصابها ـ أن يصدر من رئيس الدولة (وهذا حقه ويدخل فى نطاق سلطاته) قرار بابطال ما ترتب على محاكمات « الدجوى » من كافة الآثار .

وسيكون القرار المنشود بمثابة تأكيد ، وتسجيل من جديد لما هو واقع فعلا ، فضلا عن كونه تنزيها للأحكام ـ بمعناها الدقيق ـ من أن يلصق بها نوع من الأعمال ، ليست من عدادها ، ولا قريبة الشبه بها ..

***

ومما أذكره عن سجن الاستئناف :

● من لسان محكوم عليه بالاعدام قبيل تنفيذ القصاص :

● ودخلت غرفة الاعدام بقدمى ..

فى يوم الأربعاء ١٩٦٧/٩/٢٥ نفذ حكم الاعدام شنقا فى الساعة الثامنة صباحا بالنسبة للمحكوم عليه عبد الحفيظ ، وفى الساعة ٨ر٤٥ دقيقة ص نفذ فى آخر اسمه عبد المولى .

ولكل منهما قصة ذات عبرة يمكن أن تجمل فى كلمات :

كانت غرفة الاعدام فى الطابق الأول فى مواجهة الزنزانة التى أقمت فيها ، وقد استأذنت وكيل السجن (جلال مصطفى ـ عقيد حاليا وبأسيوط) فى أحد الأيام فى زيارتها ، وطافت بذهنى فكرة أنه ربما أزورها مضطرا ، ولم أكن أعرف على وجه الدقة العقاب الوارد فى المواد التى طلبوا تطبيقها بالنسبة لى وظننت ـ لأنه لم يسبق لى التحقيق فى مثل الواقعة الخاصة بى ، وليس بين يدى قانون العقوبات ، أنه ربما يكون الاعدام من بين العقوبات المطلوبة ـ وأذن مشكورا .. وطفت بها ، وشرد الذهن هنا وهناك ، وقلت له ان بأعلا السقف عنكبوتا ، وربما دخلها مفتش ولاحظ ما لاحظت ، وأقرنى وعهد الى العساكر بالاشراف على تنظيف غرفة الاعدام ..

وترامى الى سمعى فى مساء اليوم السابق على تنفيذ الحكمين المذكورين بموعد التنفيذ .

وفى الفجر مررت بكل من الزنزانتين وتأملت فى وجه الشخصين طويلا دون أن أترك لهما فرصة لتفسير تأملى .

[وكانت اسرة كل منهما قد اخطرت لزيارته ولكن لم يحضر اليهما احد]

● قتل وسرقة لسيدة أكرمت ـ من قبل ـ قاتلها :

فاذا بعبد الحفيظ يقول لى انه رأى فى منامه هـــذه الليلة أنه يركب قاربا لا يسير فى الماء وانما يسير فى الصحراء . وروى أن جريمته تتخلص فى أن سيدة آوته وأكرمته ، ولكنه طمع فى مالهـا فقتلها وسلبها حليها .

ولم تأخذنى ـ بعد سماع تفاصيل جريمتـه ـ ذرة من عطف أو رحمة وقلت أن هذا هو الجزاء الوفاق لما ارتكب .

* * *

● يكره سماع تلاوة القرآن ، ويقتل شقيقته وابنتها الصغيرة .. ويلوث سمعة أخته كذبا ..

● أما عبد المولى فانه كان من أخس النماذج البشرية لأنه حين مررت به .. وأنا أحـدثه من خارج زنزانته ـ بعـــد أن مررت بزنزانة عبد الحفيظ ـ اعترف لى بأنه يكره سماع تلاوة القرآن من المذياع ويسكته ، وكانت تلومه على ذلك ابنة أخته الطفلة ـ وأقر بأنه قتل شقيقته وابنتها الصغيرة لأن أخته امتنعت عن مده بالمال ، وادعى زورا بأنه قتلها لسوء سلوكها ـ وكان يروى قصة الجريمة بغير مبالاة ويقول أنه لا يهمه الاعدام ، وانه لو خير قبل تنفيذ العقوبة لطلب امرأة ، وزجاجة ويسكى ، ومزة ، ثم بعد ذلك ينفذون العقوبة ... !

● تسبب فى طلاق زوجة وادعى زورا لزوجها أنه كان يتردد عليها :

ولم يقف أمر هذا الوحش عند هذا الحد بل روى لى ـ ممـا سجلته فى حينه أنه كان يشتغل طباخا فى شبرا بشارع .. وكان يسكن .. فى الطابق الذى يقع أسفل الطابق الذى يعمل لـدى صاحب الشقة ، وترك العمل منذ سنوات ، وبدأ فى عمل آخر .. السرقة من الشقق ، وتوجه الى المنزل ليسرق فوجد باب الشقة .. الذى يفتح على سلم الشغالين مفتوحا ، ودخل وجلس على

المائدة هادئا مطمئنا ، وفوجىء بصاحب البيت الذى بهت عند رؤياه ، ونادى زوجته باسمها فالتقط المجرم الاسم ، وقال لصاحب البيت انه جاء بعلم الزوجة وذكر له اسمها — ولم يفطن الزوج المسكين الى أنه ساعة اضطرابه نطق باسمها — وزعم له المجرم بأنه يتردد عليها ويعاشرها ، وانه سيفضى فى التحقيق بتفصيلات كثيرة أن هو قبض عليه أو قاده الى البوليس ، فأفلته ، وتركه ولكن الزوج طلق زوجته ..

وبعد شهور كان المجرم يسير فى شارع المبتديان ، وصادفته الزوجة المسكينة ، وأمسكت بتلابيبه ، وعرفته من شكله ، وأخبرته بما كان نتيجة افترائه عليها ، وفى نوبة مؤقتة صحبها الى منزل والديها ، وذكر لهم الحقيقة التى جنى عليها بجراته .. !

ولم أكد أسمع قصته حتى انتزعت من نفسى كل أثر من العطف عليه ، وقلت وهذا حكم قضائى آخر أنزل القصاص حقا ، وعدلا .

● **وشاهدت من نافذة الزنزانة دخول المحكوم عليه غرفة الاعدام :**

واعتليت كرسيا حين كان الحكمان ينفذان ومن شراعة الزنزانة كنت أستطيع أن ارى عن طريقها — وباب الزنزانة مغلق — كلا من المحكوم عليهما وهو يدخل غرفة الاعدام ، ولم أشاهد تنفيذ حكم الاعدام من قبل الا حين كنت وكيلا للنيابة فى شبين الكوم فى عام ١٩٣٨ (المجرم سوليا ومن معه) .

● **حول عقوبة الاعدام :**

ومهما قيل بالنسبة لعقوبة الأعدام من آراء متعارضة الا اننى لا زلت على عقيدتى من وجوب تحريمها فى الجرائم السياسية ، أما بالنسبة للجرائم العادية فيمكن قصرها على كبرى الجرائم ، وبقيود وضمانات حتى لا تنفذ الا اذا توفرت كل الضمانات الممكنة ، لتبقى رادعا لمن لا يبالون بتقييد الحرية ومهما طالت المدة ولو لاقوا أثناءها ألوانا عديدة من الحرمان ..

***

آخر الأيام .. بسجن الاستئناف :

الاثنين ١٩٥٧/١٠/٢١ :

● **دخلت مخزن الملابس ، وارتديت قبل اخوانى ملابس السجن ـ وصليت بعدها بمسجد داخل سجن الاستئناف :**

حضر الى بالزنزانة الملازم أول أنيس الساعة الثامنة صباحا ، ونقل الى أن كبيرا مسئولا اتصل به تليفونيا منذ قليل منبها الى سحب السراير ، وبارتداء ملابس السجن تمهيدا للنقل (الترحيل) الى الليمان ـ فبادرته بطلب ارشادى الى مخـزن الملابس ، وقادنى اليه ، وارتديت بدلة السجن القاتمة ، وخرجت بها ، وتوجهت الى زملائى ، وتعمدت أن أسرى عنهم ، وقلت لبسنا الفالى من الثياب الناعم والحرير طويلا ولنجرب النوع الآخر ، وأشرت الى ما ارتديت ، ثم توجهت الى مسجد السيدة صفية القائم بالطابق الأول بسجن الاستئناف ، وصليت ركعتين ، ثم توجهت الى مكتب المأمور زائرا وشاكرا الى أن حضر فراش المنزل « أمين » بعامود الطعام فأعدته بحالته ، وبعد قليل حضر اليوزباشي (النقيب) عبـد الله ماهـر وشدى من ليمان طره ـ وفى وجوده ـ وضعت الملابس الداخليـة والأشياء المصرح بها داخل جلابية هيأتها على صورة كيس صـغير ، وركبت مع زملائى سيارة بلا مقاعد ، وقفنا بها ، وتعلقت أيدينـا بشباكها السلكية ، ومرت السيارة فى طريقها الى ليمان طره بمكتبى ومسكنى وهما متجاوران بجاردن سيتى ، ثم وصلنا ، وتم توقيع الكشف الطبى ، وقادونى الى زنزانة بالدور الأرضى بعنبر الملاحظة حيث تقضى تعليمات السجون بأن يظل النزيل الجديد بذلك العنبر حوالى عشرة أيام للتأكد من خلوه من أمراض خشية أن تنقل منه الى غيره ..

الفصل السادس :

في ليمان طره ..!

الثلاثاء ١٩٥٧/١٠/٢٢

● من ليمان طرة كتبت خطابا الى أسرتى :

أعاد الطبيب الكشف الطبى ولوحظ ارتفاع الضغط عما كان عليه بالأمس ، وارتفاع الحرارة ، وتقرر صرف لبن ، وخبز وسكر ، وليمون ، وكتبت فى ذلك اليوم خطابا الى أسرتى اطلع عليه المسئولون ، وأشروا عليه ، وأجازوا ارساله . ولم يخرج الخطاب عن الاطمئنان التام ، والرضاء بقضاء الله .

● دبرت أمرى فى حدود ما يصرف من السجن ، وفى نطاق المسموح به وهو خمسة جنيهات شهريا :

● ودبرت أمورى على أساس التعامل مع كانتين الليمان فى حدود المسموح به ، وفى نطاق المبلغ المقرر شهريا وهو خمسة جنيهات .. ومن فضل الله اننى لا أدخن ولا أشرب القهوة أو الشاى فكان المبلغ المذكور كاف للتعامل فى شراء بعض الأشياء بالاضافة الى ما يصرفه الليمان من غذائه المعتاد والذى يقرر للنزلاء من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بنوعيها مؤبدة ومؤقتة ..

● وتوالت الأيام والليالى ومحوت من ذاكرتى كل ما لقيته فى الليمان ، ومسح الله على قلبى فطهره من كل غضب على أحد .

ولم اعد اذكر الا نوادر أو حوادث أرويها ربما يكون لهـا عبرة أو فيها تسلية .

زارب وسوينبرن الجاسوسان الانجليزيان :

● الجاسوسان البريطانيان وكيف كانا يعاملان بالليمان ؟

● أسكنونى بليمان طرة ـ فى آخر زنزانة بالدور الرابع من عنبر (١) وفى الزنزانة التالية أسكنوا أحمد السقا ، ثم د . صلاح الدين ، ثم محمد السوادى ، ثم عبد الحميد الاسلامبولى . وكل على انفراد ، وكلف أحمد السقا ، والاسلامبولى ، بالعمل فى الجبل بحجة أنهما شابان صحتهما تحتمل مشقة العمل فيه ..

● د . محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر عند الغاء المعاهدة أصبح فى الليمان « ترزيا » !

وصنعوا محمد صـلاح الدين ترزيا .. وحال مرضى دون أن اكلف بعمل معين .

● كلمنى زارب بالانجليزية فأجبته بالعربية وقلت له انه مولود فى مصر ، وأن والده كان موظفا بالبريد ..

● وكان يسكن فى ذات الدور زارب وسوينبرن وهما جاسوسان انجليزيان حكم عليهما مع آخرين فى قضية جاسوسية ، ودنا منى زارب فى فترة كانت أبواب الزنزانات مفتوحة وحيـانى باللغـة الانجليزية فبادرته باللغة العربية ، وقلت له انه يعرف العربية جيدا ، وأن والده كان موظفا فى البوستة بالقاهرة ، فبدت الدهشة على وجهه ، وتكلم بالعربية ، وانصرف ظانا أن لدى معلومات دقيقة عنه مردها سبق تولى منصب وكيـل الداخلية ومنصب الوزير ولم يكن يدرى أننى طالعت ـ أثنـاء محاكمته وكنت غير مقيـد الحرية ـ ما نشر عن قضيته ، وأن المعلومات التى سـمعها منى مردها ما ورد فيما نشر عنه ، واقترب منى سوبنرن ، وكان فظا حين قال لى انه لا ينسى لى انه وهو مدرس بكلية التجارة اننى الذى طلبت ـ كتابة ـ فصله من عمله بعد الغاء المعاهدة ..

وكان الجاسوسان يتمتعان بمعاملة ممتازة بكافة الوانها ، وما من زائر كبير وفد من بريطانيا لمصر الا وكان ينتقل رسميا لزيارتهما بالليمان للاطمئنان الى حسن معاملتهما .

● قسيس ـ ضابط بالجيش البريطاني يزور الجاسوسين أسبوعيا ويحمل لهما كل ما لذ وطاب :

● وكان يحضر اليهما كل يوم أحد قسيس يقيم فى المعادى أصله ضابط فى الجيش البريطانى ويحمل اليهما ما يطلبان مما يعز وصول بعضه الى غيرهما ..

* * *

● سيدة تصعد الى زنزانة سجين .. لا يصلها به الا نبلهـا ، وانسانيتها :

● لم يكن يزورنى سوى حسين كمال أحمد على المحامى صهرى مرة كل شهر ، وحدث أن حضر أحد عساكر الليمان وطلب منى النزول لمقابلة المأمور الأول (القمائمقام اسماعيل طلعت) فقلت له ارجع اليه لتسأله اسم الزائر لأن صهرى زارنى منذ أيام .

● طلبونى للمأمور الأول فاعتذرت :

فعاد بعد قليل عسكرى غيره وبعبارة جافة قال البيه المأمور الأول طالبك .. فأجبته « احنا يا ابنى مش فى جنينة الحيوانات نعرض على كل زائر ـ أن لم أعرف اسم الزائر فلن أنزل أيا كان اسمه » .

● أبواب الزنزانات تغلق ، والضجة تسود العنبر ، وسيدة تصعد الى زنزانتى :

● وبعد قليل حـدثت ضجة والعساكر تسرع بغلق الزنزانات على أصحابها ، وتدفعهم الى داخلها ، وبقيت زنزانتى وحـدها مفتوحة وأنا جالس بداخلها واذا بسيدة تدخل وخلفها ضابطان، تسلم على وتحينى ، ولم يكن لى حظ رؤيتها من قبل واستفسرت من صحتى وحالتى ، وسألتنى عما اذا كنت فى حاجة الى شيء

فشكرتها بحرارة ، واخلاص ، وتقدير ، وتحيرت كيف أدعوها للجلوس اذ لا يوجد بالزنزانة ما تجلس عليه ، وانصرفت وبقى أحد الضابطين ، وصحبها الآخر ، واذا بالضابط يفضي الى بعد أن سألنى ان كانت السيدة من أقاربى فقلت له كنت أتمنى أن يكون لى بمثلها صلة قرابة ، وذكر لى الضابط بأن الليمان أخطر رسميا بأن السيدة راوية عطية ــ عضو مجلس الأمة ــ ستزور الليمان لشأن يتصل بواجباتها ، ولم تكد تدخل مكتب المدير حتى قالت :

« عبد الفتــاح حسن اللى شــغل ثمانين الف عامل كانوا فى المعسكرات البريطانية يدخل الليمان ! » فذهل المدير وضباطه ، وأصرت على أن ترانى ، وأرسل المأمور الأول أحــد العسـاكر ثم أرسل آخر دون أن تسمع تكليفه لهما ، ولما عاد الأول والثانى ظنت أن حالتى الصحية خطيرة ، وأصرت على أن ترانى بنفسها ، وقيل لها أننى بالدور الرابع ، وان حالتها الصحية مما يشفق معه عليها (وكانت حاملا) ولكنها لم تبال ، وأضــاف الضــباط انه وزميله اتفقا فى الرأى على اننى لن أنزل أيا كان اسم الزائر ان كان من الرسميين ــ ولكننى أشهد بأننى لو علمت بأن الزائرة هى السيدة/ راوية عطية ــ وكانت تريد الاطمئنان على بدوافع نبيلة، ومشاعر انسانية رفيعة ، فلم أكن لاتردد فىأن أســعى اليهــا دون أن أحملها مشقة الصعود لأشكر لها سعيها النبيل ، ولذلك كانت أول زيارة قمت بها فى اليوم التالى للافراج عنى هى زيارةمسكنها مع قرينتى حيث تركنا لها بطاقة سجلنا لها الشكر ووضعناها فى صندوق بريدها ، ولم يسعدنى الحظ لألتقى بهــا حتى الآن ــ ولكننى من المؤمنين دائما بأن العرفان بالجميل قد يكون بالخطوة وقد يكون بنبضات القلوب التى تسجل الشكر الذى لا تمحوه الأيام وان عز اللقاء ..

* * *

محمد ابو نوير من سرس الليان منوفية :

● ((قلة)) الماء محظورة .. وسجين قبل وفاته يتشهى جرعة ماء :

● كان محمد أبو نوير من بين نزلاء الليمان محكوما عليه بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات فى جريمة سرقة بحمل سلاح ، وكانت حالته الصحية تنذر بالخطر الشديد .

فى يوم الخميس ١٩٥٨/٥/٢٩ زار حسين الأتربى وكيل النائب العام الليمان للتفتيش ، ومر بالمستشفى الذى كنت أقيم فيه داخل الليمان ، ولبث معى فترة وقال لى أليس هناك ما يمكن أن أقوم به ؟

قلت ــ عن نفسى ــ ليس هناك شىء أطلبه ، ولكنى أريد أن اكفر عما كنت اقع فيه من سهو حين كنت مثلك وكيلا للنيابة . لقد كنت أمر بالسجن فى دائرة النيابة التى أعمل بها أسأل المحبوسين عن شكوى فيجيبون سلبا ، وانصرف قانعا بما سألت وبما أجابوا .

حتى مررت بتجربتى ، وقدته الى حيث يرقد محمد أبو نوير ، وقلت له هل يرضى الله أن يظل مثله ليموت بمـا يقترن موته فى الليمان من اجراءات بعضها تشريح الجثة فى بعض الحالات ، ورجوته أن يضمن تقريره ما رآه ..

● الضابط الانسان : منير كيرلس :

● وكانت امنية أبو نوير أن يشرب جرعة ماء من قلة قبل أن يموت ، وكان فى الليمان ضابط هو المقدم / منير كيرلس ، وكنت أعتقد أنه من القديسين لأن له قلبا يعز أن تجد كثيرين مثله فى هذه الأماكن ، ومعاملة يسوى فيها بين الناس جميعا ، وصدقا فيما يعد به ، وسألت منير كيرلس هل القلل ممنوعة ؟ فرد ايجابا وقلت انى أريد قلة .. قال لك ؟ قلت لا فأنت ممن يعرفون أننى جردت نفسى ــ بإرادتى ــ من أن يكون لى طلب ما ، رويت له امنية محمد أبو نوير فطلب منير كيرلس من أحد العساكر أن يحضر لنفسه قلة مع طعامه الخاص ، وجاءت القلة وتوليت غسلها

وملئها وقدمتها الى محمد أبو نوير يشرب منها ونمت ليلتها منشرح الصدر ، راضي النفس .

● ومات السجين في الليمان !!

● في يوم الثلاثاء ١٩٥٨/٦/١٠ وقفت أمام سريري خاشعا ، كما وقف محمد صلاح الدين — في مواجهتي — أمام سريره خاشعا أيضا حيث مرت امامناجثة محمد ابو نوير محمولة على الأعناق ممن ذهبوا بها بعيدا عن الليمان ..

وشاءت ارادة الله أن يكن صلاح الدين في وداع محمد أبو نوير في آخر أيامه بالليمان ، حيث صدر الأمر بنقل صلاح الدين الى مستشفى قصر العيني يوم الأربعاء ١٩٥٨/٦/١١ .

● ونودي على اسم السجين المتوفى للكشف عليه تمهيدا لاخـلاء سبيله !!

● وبعد شهور نودي على اسمي وعلى اسم محمد ابو نوير لأن الطبيب الشرعي قدم للكشـف على كل منـا — أبو نوير تمهيـدا للافراج الصحي وعبد الفتاح حسن تمهيـدا لنقله الى مستشفى الدمرداش .

وتذكرت في تلك المناسبة — وهي مناسبة حزينة وخاصة بأبي نوير — رواية نجيب الريحاني حين صور تلك الروتين الحكومي اذ صدر قرار بنقل أحد الموظفين ثم سبقه في التنفيذ قضاء الله .

❋ ❋ ❋

○ يضعون الزهور في أوان ، والمنشات في أيدي المرضى ، واحذية في أقدامهم .. للزيارة الفاجئة ..!

● وفي يوم ١٩٥٨/٨/٢٦ دبت في المستشفى بالليمان حـركة غير عادية ، واذا بالمرضين يقدمون للنزلاء الآخرين فيها ملابس بيضاء نظيفة ، وشباشب جلدية جديدة ، ومباصق ، ومنشات للذباب بعضها من الليف ، وبعضها من الخوص ، ويضعون مـوائد صغيرة بجوار السراير وعليها زجاجات وكوبات ، وجمعـوا بعض الورد والأزهار وضعوها فيها .

● واشاعوا فى المستشفى جوا غريبا من النظافة والنظام ، فالأرض تلمع ، وحوض الحنفية ينظف ، وقد مرت عليه شهور لم تمتد اليه يد تنظفه ، وزجاج النوافذ يعفى من الأتربة المتراكمة — وأمام المستشفى تهذب الأشجار ويمهد الطريق — ويفرش بعضه بالرمل الأصفر وكأنه سجاد — وسألت عن سر ذلك كله فقيل أن اللواء اسماعيل همت وكيل عام مصلحة السجون قادم لمفاجأة .. الليمان بالزيارة ..

● ولم يكد وكيل مصلحة السجون ينصرف من باب المستشفى حتى استردوا من المرضى ، المنشات ، والأحذية لتودع بالمخازن .!

● وحضر الوكيل ولم يسمح لنفسه أن يسأل أحدا من الموجودين ، وانما أطل من باب عنبر المستشفى ، وانصرف على عجل ، وبعد دقائق كان (سعيد) المرض يجمع المباصق والمنشات، والملابس الجديدة ، والشباشب ، ويجرد النزلاء ، ويجود عليهم بألفاظ السباب « اقلع يا ابن الكلب انت وهو .. خلاص » ..

ولو أن وكيل مصلحة السجون عاد الى المستشفى بعد دقائق لأمر ما لوجد الحال غير الحال ، ولبان له الى أى مدى تصل مهزلة التفتيش الفجائى ، وزيارة الكبراء المسئولين الى هذا الحد الذى يثير الأسى من ناحية ، ويثير لونا آخر من ناحية ثانية .

ولما سألت المرض (سعيد) فيما جرى تحت نظرى قال انه زاد على الاجراءات التى تمت أن الفريق حيدر حين حضر منذ مدة طويلة لزيارة غرفة العمليات التى استحدثت بالمستشفى ، استعين بالبسط الحمراء المؤجرة من الفراش ، ومدت من مدخل الليمان حتى باب غرفة العمليات وسار فوقها الفريق حيدر ومن كانوا معه ولمسافة تقرب من نصف الكيلو ، وأعتقد أن أحدا لم يستوقفه أن مثل هذا الترتيب غير طبيعى فى ليمان ما يكاد الفريق يغادره حتى طوى ما كان ممدودا فلو أنه عنى أو غيره بزيارة الزنزانات أو المطابخ أو المرور بدورات المياه والحمامات أو شاهد الأصناف الموردة من بقول وخضار ولحوم وغيرها لرأى عجبا ،

وصادف ما يجعل النفس تتأذى أن يقع القليل منه في عالم ينبغي أن يدخله الكثير من ضروب الاصلاح ليكون بحق دارا للتهـــذيب القويم والتأديب الرشيد .

وفي يوم الأحد ١٩٥٨/٧/١٣ حضر الى الليمان د . حسني خورشيد وكيل قسم المستشفيات فأعد الليمان ترتيبات أدنى من الترتيبات السابقة ، ولكنها لم تخل من الزهور والورود والملابس النظيفة البيضـــاء ، ولكن الزائر اكتفى وهـــو ببــاب المستشفى بالسؤال عن عدد السراير ! وانصرف وفي ركبه عدد من مودعيه من العاملين في الليمان . .

● **حضور الطبيب الشرعي تمهيدا لنقلي الى مستشفى جامعي :**

وحل يوم الخميس ١٩٥٨/٩/١٨ حيث حضر الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على ثم ورد في اليوم التالي كتاب بنقلي الى مستشفى الدمرداش وفي الساعة الخامسة مساء تركت الليمان الى غرفة رقم ٥ بالدور الثالث درجات قسم الدكتور منير المهيري في مستشفى الدمرداش :

● **منــــذ تركت أسرتي في ١٩٥٧/٤/٢٦ لمحتهـــــا لأول مـــرة في ١٩٥٨/٩/٢١ :**

وفي يوم الأحد ١٩٥٨/٩/٢١ حـــوالي الظهر لمحت قرينتي وأولادي يحملون مصحفا ، وفاكهة ، فاذا بالصول . . . يلهمين حارسا يصدهم بعنف ــ وكانت هذه أول مرة يقع بصري عليها منــذ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٧ فعادوا أدراجهم .

● **تقديري للظروف من منع زيارة أسرتي :**

وكنت بين الغاضب على تصرف الصول وبين المقدر لظروفه وما لديه من أوامر وتعليمات وبين النادم لما ظننته مقدمة للافـــــراج وتسبب عنه حرج لأسرتي وأنا الذي ظللت على عهدي من الا. ازار في مثل تلك الأمكنة الى أن اعود اليهم اذا قدرت لي الحيـــاة ، أو يتسلمون جثتي ان نفذ الله قضاه وبين الشاكر لله أن عيني اكتحلت برؤية أسرتي وان حالت الظروف دون أن أصافحهم بيدي . .

● واخذ الصول ـ بعد انصراف أسرتى ـ يقدم مبررات تصرفه .. واكتشفت من حديثه أن له ابنا من ضباط البوليس كنت أنا الذى مكنت له فى دخول كلية البوليس اذ قدم بدوى خليفة وكيل الداخلية ورقة باسمه باعتباره من أبناء المنوفية وقيل وقتها ان والده عسكرى فى البوليس فلم يجد هذا العسكرى ـ الذى لم أكن أعرفه ـ سواى يتحمس لقبول ابنه ـ ووصل هذا الابن الى رتبة اليوزباشى حين قام والده بواجبه فصد أسرتى عن مصافحتى .. التزاما بما لديه من تعليمات وكانت أسرتى معذورة الى حد ما فى الحضور الى المستشفى لأنه نقل لهم انه لن تمضى أيام الا وأكون فى بيتى ، وظلنوا أن زيارتى لا تتطلب تصريحا خاصا، وهو ما راعته بعد ذلك فصدرت بأسمائهم تصريحات لزيارتى كلما طاب ذلك لهم .

● **غذاء مع أسرتى فى المستشفى يوم مولد الرسول صلوات الله وسلامه عليه .**

وفى يوم الخميس ١٩٥٨/٩/٢٥ ـ ويصادف مولد النبى صلوات الله وسلامه عليه ـ حضرت الأسرة وتناولت معهم الغذاء لأول مرة منذ ١٩٥٧/٤/٢٦ بتصريح خاص .

وفى يوم الجمعة ١٩٥٨/٦/٢٦ حوالى الساعة ١١ ص حضر مأمور قسم الوايلى حنفى عبد الرحمن ومعه التصاريح الصادرة بالاذن الأسرتى بزيارتى فى أى وقت تشاء مع مراعاة مواعيد المستشفى وكان يوما مباركا واذن المأمور فى أن أتصل تليفونيا لدعوة الأسرة للحضور فأقبلوا بعد قليل ومعهم طعام وراديو ..

الأحد ١٩٥٨/١٠/١٠ تم توقيع الكشف من طبيب أول منطقة طرة ..

● **بعد مرو عام على صدرو الحكم توقع الكشف الطبى ..**

الاثنين ١٩٥٨/١٠/٢٠ حضر الدكتور عبد الغنى البشرى الطبيب الشرعى والدكتور غنايم مدير الادارة الصحية بمصلحة السجون ووقعا الكشف الطبى .

● وفى اليوم التالى افرج عنى وعادت الى حريتى ..

ويوافق اليوم المذكور ١٩٥٨/١٠/٢٠ مثيله من العام الماضى حيث صدر الحكم من المحكمة العسكرية العليا فى ١٩٥٧/١٠/٢٠ .

وفى ١٩٥٨/١٠/٢٢ (الأربعاء) الساعة ١٠ر٣٠ صباحا غادرت المستشفى بتاكسى مع مأمور الوايلى حنفى عبد الرحمن وضابط مباحث الوايلى حيث تقع مستشفى الدمرداش فى دائرة ذلك القسم بعد أن مررت بمكتب مدير المستشفى الدكتور ابراهيم حسن شاكرا ، وصادفت عنده الدكتور سعيد عبده .

***

واستفسرت قبل ان أسلم على المأمور والضابط عند وصولى مسكنى عما اذا كانت هناك تعليمات يقتضى الوضع أن التزمها فقالا بأنهما ليست لديهما فى هذا الشأن تعليمات ما .

وفى يوم الخميس ١٩٥٨/١٠/٢٣ حضرت عشاء فى منزل أصهارى لمناسبة معينة خاصة بعديلى المهندس عمر طراف وكان العشاء مرتبا أمره من ايام سابقة ، وكانت الأسرة ترجو ان يكون لى حظ حضوره ، وشاءت ارادة الله أن تمتعنى بشهود تلك المناسبة السعيدة .

***

● ثلاثة شهور بالسجن الحربى ، وثلاثة بسجن الاستئناف .. وعام فى ليمان طرة ..

● وهكذا مضت رحلتى الى السجن الحربى ، فسجن الاستئناف ، فليمان طرة ذكرت جانبا مما لها ومما عليها ، والله أسأل الا اكون قد جاملت نفسى فيما رويت ، أو تحاملت على أحد فيما رميت ، وأدعوه أن يتقبل الحمد اولا واخيرا ، وهو الجدير بالثناء عليه دائما وأبدا فى السراء والضراء ، فى النعماء والبأساء ..

***

الفصل السابع :

أقصر اعتقال ..!

● فى ١٩٦٧/٦/٩ اعتقلوا العديدين وكنت من بينهم :

● فى منتصف الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٩٦٧/٦/٩ تهيأت للخروج من مسكنى للتوجه الى احدى المستشفيات لزيارة قرينتى حيث كانت تقيم اثر عملية جراحية ، واذا بالباب الخارجى يدق ولم أكد افتح حتى واجهنى من قال أنه المقدم شوقى منيسى من المباحث العامة ، وطلب منى أن أصحبه فاستأذنته فى أن آخذ معى حقيبة بها بعض ما يلزم من ثياب ــ ــ وكان استئذانى مرده الى رغبتى فى الوقوف منه بطريقة غير مباشرة عما اذا كان الطلب لمجرد الاستعلام عن شىء أم للبقاء فترة تقصر أو تطول ، فلما أذن أدركت ما كنت فى ريب منه .

● ودخلت على أولادى الثلاثة فى غرفتهم والبيت خال الا منهم ــ وكانت صغرى بناتى قد انهت امتحانها فى مدرستها الثانوية ، وكانت كبرى بناتى قد توقف امتحانها فى كلية الاقتصاد (قسم الاقتصاد) كما توقف امتحان ابنى فى كلية الحقوق بسبب حرب يونيه سنة ١٩٦٧ ، وقلت لهم ان فى الصالون ضيفا جاء يطلبنى

لأصحبه الى المباحث العامة ، واننى سوف أعد الحقيبة بسرعة ، ولا أعرف متى أعود اليهم ، ولى عندهم وصية من شقين أولاهما الا يخبروا والدتهم المريضة بحقيقة الأمر ، وأن ينقلوا اليها أننى سافرت للاسكندرية لأحضر يوم ٦/١٠ مع أحد الموكلين أمام محكمة الجنايات ، واننى سوف أمضى يوم ٦/١١ بالاسكندرية لأحضر مع موكل آخر يوم ٦/١٢ أمام محكمة الجنايات أيضا وكانت هذه واقعة صحيحة ، ووالدتهم على علم بها من قبل .

أخراهما ، أن يردوا على ما وقع على أبيهم بطريقة ترضيه ، وهى أن يتفوقوا فى الامتحان حين يستأنفونه بعد توقفه — لأنهم ان لم يفعلوا ذلك تضاعف همى حين أدرك أن ظروفى كانت سببا فى عدم تفوقهم ، وقد عودونى جميعا على أن يكونوا دائما فى الصدر بين الناجحين .

واضفت — وأنا أرتب الحقيبة على عجل رجاء الا يخبروا أحدا عند الاستفسار عنى بأن المباحث العامة طلبتنى أو أخذتنى .

● وفى قسم بولاق وجدت أنه سبقنى اليه أحمد حمزة ، ومحمد شعراوى ، وسامح موسى ، وسامى البدراوى ، وسيد شرشر ..

وحملت الحقيبة ، وصحبت الضابط الى حيث وجدت سيارة بها عبد اللطيف المردنلى نائب سابق فى مجلس النواب الى أن بلغنا قسم بولاق حيث وجدت فى « الحجز » أحمد حمزة الوزير الوفدى السابق يرتدى جلابية وفوقها بالطو وبيده مصحف يتلو منه فى هدوء ، وايمان ، واطمئنان — ومحمد شعراوى عضو سابق فى مجلس الشيوخ ، وسامح موسى ، عضو سابق فى مجلس النواب — وسامى البدراوى عضو سابق فى مجلس النواب — وسيد شرشر مدير بوزارة الأوقاف .

ووجدت جدران الحجز تكاد تغطيها الحشرات ..

● **محمد شعراوى كان أكثر الجميع استهانة بالاجراء ..**

كما شاهدت المحجوزين ـ الذين ذكرت أسماءهم ـ وقوفا ـ وفهمت أن حظى كان أوفر منهم لأنهم حضروا قبلى ، حوالى منتصف الليل ـ وكان باديا وكأن الدولة لم تستضف أحدا منهم من قبل سوى محمد شعراوى الذى كان أكثرهم استهانة بالموقف، وأقلهم اكتراثا به ـ وأخذ محمد سامح موسى يستفسر عما اذا كنا سنظل فى هذا المكان أم سنغادره الى غيره ـ مستغربا عن سبب جلبنا اليه على هذه الصورة ، وجمعنا فيه ، ورجا أحد الحراس فى أن يستأذن المأمور للحضور اليه بعد أن قلت له اننى أظن أن اقامتنا فى الحجز لن تطول ، وانه غالبا مجرد مركز تجميع، لنرحل الى ما هو أسوأ منه ، ولمدة يعلم الله وحده الى متى تطول وأخذت أقص عليهم بعض النوادر لأبعدهم وأبعد نفسى عما كنت فى دهشة بالغة منه محاولا أن استكشف مبررا واحدا لهذا الاجراء العجيب فى مثل الظروف التى تم فيها .. وأدرت مع عقلى وذاتى حوارا على أجد جوابا لسؤال ان كان قد صدر شىء يوجب اتخاذ هذا الاجراء ضد هؤلاء ؟

● **هل أحد من هؤلاء كان سببا للهزيمة فى حرب ١٩٦٧ ...؟**

هل أحد من الموجودين معى فى قسم بولاق كان سببا فى هزيمة سيناء ؟ ، ثم أمسكت عن الحوار حين قدم المأمور الذى أخذ محمد سامح موسى يقول له ألا يوجد كرسى نجلس عليه ؟ الا يمكن أن يجاب الى فنجان شاى يدفع ثمنه من ماله ؟ ـ وكثرت الأسئلة والمأمور (فتحى يمامه) حائر لا يجيب ـ وتدخلت فى الحديث ـ وقلت موجها الكلام لسامح موسى ـ نحن ضيوف على المأمور ، وأعتقد أنه ولا بد ولا علم له بشىء أكثر من أنه أمين علينا الى أن تصدر اليه تعليمات أخرى ـ وبدا على المأمور الارتياح دون أن ينبس بكلمة لأننى توليت عنه الجواب ، ثم قلت للمأمور نحن لا نطلب شيئا ، واذا كان سامح موسى طلب منه ما طلب فأود

أن يعرف اننا جميعا نقدر موقفه ، فان كان ما طلبه سامح موسى يدخل فى اطار ما تسمح به التعليمات أو ما يدخل فى اطار الانسانية أجب الطلب ، والا فنحن كلنا نقبل مقدما عذرك .. فأومأ المأمور مبتسما وانصرف ..

● وفى نفس يوم الاعتقال أخلى سبيلنا ...

● والبدلة الصيفى تحت الدش بالحمام ...

ولم تمض على انصرافه نحو ساعة حتى أقبل مسرعا وقال « اتفضلوا مبروك » ـ وكاد البعض لا يصدق ما قال المأمور ـ اذ كانت هذه أقصر ضيافة ، واستأذنت المأمور فى أن أتصل تليفونيا من مكتب بجوار مكتبه بمنزلى وأذن ، واتصلت بكبرى بناتى ، وقلت لها اننى فى طريقى اليهم ـ وعدت وخلعت البدلة فى الحمام، وكانت بدلة صيفى ـ وفتحت مياه الدش لأطهرها من حشراتها .. وروى لى أولادى ، أنهم أطاعونى فى الأمر الخاص بوالدتهم حيث زاروها بالمستشفى ونقلوا اليها أننى سافرت الى الاسكندرية ، اما الأمر الخاص بالجواب عمن استفسر عنى فقد خالفونى ، وقالوا لكل من استفسر أن المباحث اعتقلتنى ، وبرروا مخالفتهم بأنه ليس معقولا أن يحد من حريتى ، وأن نغطى على هذا الأمر ونتستر عليـه .

● وزرت قرينتى بالمستشفى ...

وقـد رتبت حقيبـة السـفر للاسـكندرية وتوجهت الى المستشفى ـ ودهشت قرينتى حين رأتنى ، ولكنى قلت لهـا فى بادىء الأمر اننى لم أدرك القطار ، واننى سآخذ قطار المسـاء ـ وصدقت ، ثم بدأت أتدرج فى الحديث الى أن أفضيت اليها بأمر ذهابى لقسم بولاق ـ ثم سافرت الى الاسكندرية وتعطلت المحكمة عن العمل يوم ١٩٦٧/٦/١٠ ، وعـدت فى المسـاء الى القـاهرة ثم

رجعت الى الاسكندرية مساء ٦/١١ وترافعت فى قضـــية يوم ١٩٦٧/٦/١٢ .

● ورحل الكثيرون الى ليمان ابو زعبل ومن بينهم محمـــود سليمان غنام ..

وعلمت أن مئات جلبوا الى الأقســام المختلفة وأن فريقا رحل الى ليمان ابو زعبل وسمعت من محمود سليمان غنــام الوزير السـابق ما كان من امره هناك مما لا يدخل فى هذه الذكريات .

● وقيل لى ان الرئيس جمال عبد الناصر لم يستأذن فى هـــذا الاجراء ، وانه غاضب فلم اصدق شيئا من ذلك ...

وحدث أن زارنى بعد أيام فى مكتبى صديق ، ونقل الى أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكد يسمع بما حدث من اعتقـــال الكثيرين حتى غضب ، وأمر بالافراج فورا — ولكننى قلت للصديق اننى لا اكاد اتصور ان مسئولا فى الدولة يجرؤ على جمع الألوف الى الأقسام من مختلف انحاء الجمهورية ، وترحيل الكثيرين الى القاهرة ووصول بعضهم الى الليمان دون علم رئيس الجمهورية واستئذانه ! ولو صح أنه فوجيء بهذا الأمر فما هو الاجراء الذى اتخذه ضد وزير الداخلية ، ومدير المباحث العامة ان كانا قــد استقلا باتخاذ كافة اجراءات الاعتقال ، وأضفت ان هذا التبرير يسيء الى الرئيس عبد الناصر أكثر مما يفيده لأن مؤداه ان اجراء خطيرا كالاجراء الذى تم قد وقع دون علمه ، واذنه ، ومن وراء ظهره ، وكأنما البلاد تحكم بعيدا عن سلطانه ، وقلت ايضا انه قد يكون من الأفضل أن نصارح الشعب بأن رئيس الدولة بدا

له لاعتبارات سيقت له اتخاذ الاجراء ، ولكنه لما تأمل المسألة ، ووجد أن البلاد كلها قد أصيبت بهزة عنيفة للهزيمة المنكرة ـ وأوزارها فى رقبة أصحابها وحدهم ، ولم يخرج على الاجماع أحد بادر بالعدول عن أمره السابق ..

ومهما يكن من أمر فانه كان من فضل الله ورحمته أن تقييد حرية ألوف من المواطنين لم تتجاوز فى هذه المرة سوى تلك الفترة المحدودة ..

* * *

الفصل الثامن :

أربعة عشر شهرا فى الاعتقال دون سؤال

● فى ليلة صدور قانون القضاء تم اعتقالى ...

فى صباح يوم الأحد ١٩٦٩/٨/٣١ طالعتنا الصحف بأنه قد عهد الى مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة ـ بأعمال وزير العدل محمد أبو نصير ، ومررت بابراهيم عبد الغنى سالم المحامى حوالى الساعة العاشرة صباحا بمسكنه بستانلى بالاسكندرية المجاور لمسكنى ، وأخذنا نناقش ما طالعتنا به الصحف ـ واشهد أنه كان أسد منى نظرا ، وأصح تقديرا اذ توقع السوء بالنسبة للقضاء ورجاله، ولم أكن اتفق معه الى المدى البعيد الذى قدره ، وسافرت فى قطار الساعة ٢٫٣٠ مساء من محطة سيدى جابر (من يوم ١٩٦٩/٨/٣١) ووصلت القاهرة وأشرت على اشتراك السكة الحديد بالعودة الى الاسكندرية يوم الثلاثاء ١٩٦٩/٩/٢ ، وحوالى السادسة مساء وأنا أتهيأ لركوب مصعد العمارة التى بها مكتبى بجاردن سيتى استوقفنى شخصان وقالا ان اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة يطلبنى ولن تستغرق الزيارة خمس دقائق .. وبقدر دهشتى لمثل هذا الطلب توقعت شرا اذ لو كان الأمر خيرا لما عز على مثله الاتصال

بى تلبفونيا اذا شاء ، وقلت لهما ان المحفظة التى أحملها بهـا بعض القضايا وسوف أسلمها لوكيل المكتب ، ورجوتهما الا يذكرا له اننى مطلوب للمباحث ، وصعدنا وسلمت القضايا ، وأبلغت الوكيل والفراش بأن الزائرين موكلان قدما من المنصورة ، واننى مسافر معهما اليها ، وربما تأخرت يومين ليرتب وكيل المكتب أمر القضايا على أساس غيابى عن القاهرة ــ وتوجهت الى مسكنى المجاور للمكتب ولم أجد حقيبة لأن الدواليب الخاصة بها مغلقة وأسرتى بالاسكندرية ــ ووضعت جلابية وما يلزم من أدوية فى محفظة القضايا وفى جيبى ثلاث جنيهات وانصرفت معهما من المنزل الى المبنى المجاور للمبنى الرئيسى للمباحث العامة وجلست على كرسى بملابسى من نحو الساعة السابعة مساء ١٩٦٩/٨/٣١ حتى التاسعة من مساء اليوم التالى ــ لم أمل من سرد بعض القصص على المخبرين اللذين كانا مكلفين بحراستى ، ولم أطلب منهما أثناء نوبتهما أو نوبة زميليهما الآخرين شيئا ، ولم أسألهما فى شىء ، ولم أستفسر عن سر جلبى الى هذا المكان وعلى هذه الصورة ، ثم جاء شخص ليس من الضباط وبدا لى وكأنه من رجال الصف، وتظاهر بأنه مندهش أن أظل جالسا ، وبحالتى هـذه المدة ، وصحبنى الى الطابق الثالث حيث أودعت احدى غرف المكاتب ، وحولى حارسان من المخبرين يتناوبان الحراسة ، وبقيت على هذا الوضع أحد عشر يوما الى أن رأيت أحـد المخبرين مسرعا نحوى يقبلنى ــ ويقول « مبروك ألف مبروك » ــ واننى أحمد الله تعالى اننى لم أصدق ، وقدرت لو أن خيرا جاء لما فات أحد الضباط أن يزف بنفسه مثل تلك البشريات النادرات ... وصليت ركعتين ، وقلت للمخبر بعد شكره ؟ سواء كنت فى طريقى الى بيتى أو الى غيره فالشكر لله واجب ــ وهو اختبار جديد أسأله تعالى أن يعيننى على اجتيازه ــ ونزلت واذا بالسيارة منتظرة ، وأحد ضباط المباحث العامة (شوقى منيسى) يقف على

مسافة قريبة منها ، وركب بالسيارة أحد الضـبـاط ومخبران وركبت بينهما واذا بالسائق يقول سجن القلعة والا طرة ؟ ـ وتلقى الجواب من الضابط الذى يركب السيارة : معتقل طرة ـ واخذت أتلو بعض آيات كتاب الله الى أن وصـلنا معتقل طرة السياسى وبعد دقائق وفى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر كنت فى زنزانة مفردة ليس بها غير الأسفلت وكوة صغيرة فى السقف وجردلان أحدهما للمياه وآخر لغيرها ، واستلفت نظرى عبارة مكتوبة على الجدار المقابل بقلم كوبيا وبخط كبير ظاهر :

● زنزانة بمعتقل طرة مزينة على جدارها بعبارة غريبة ...

« أنا فى هذه الزنزانة غريب .. زميلى فيها الجوع والموت والتعذيب .. » .

واستلقيت على ظهرى وحافظة القضايا تحت رأسى أثر غلق مزلاج الزنزانة ، وانفردت بالله الواحد القهـار وكأننى أناجيه وما أكثر ما ناجيته فى الظروف المماثلة ـ ولكننى كنت راضى النفس مطمئن الروح ، وعلى يقين من اننى لم يفرط منى قول أو عمل يبرر بعض ما الاقيه .

● طلبت بالليل طبيب السجن فحضر أحد المعتقلين ...

وفى الليل شعرت بتعب صحى ، ودققت الباب فرد المخبر مستفسرا ، فرجوته أن يزورنى طبيب . وبعد نحو ساعة فتحت الزنزانة واذا بالضابط الذى أودعنى الزنزانة ظهرا معـه آخر يرتدى بيجامة ، ويعلق فى رقبته سماعة فاعتذرت له باننى ايقظته من نومه ، وأقلقت راحته ظانا بأنه طبيب المعتقل ، فاذا به يرد بأنه معتقل ، وهو من الاخوان المسلمين (د. جمال فـؤاد) ـ وقلت له اننى مع تقديرى لفضله أرى أن يتولى الكشف على طبيب يتحمل المسئولية ـ وانصرفا .

● طبيب المعتقل حضر فى اليوم التالى ...

وفى اليوم التالى وحوالى الساعة الواحدة حضر طبيب المعتقل

صحبة رائد من المباحث العامة وقلت له اننى أريد أن يكشف على بدقة فان وجد أن صحتى جيدة ، وحالتى تتحمل الوضع الذى رآنى عليه فاننى أعد ذلك بشرى يزفها الى ، أما اذا بان له العكس فليتصرف فى ضوء ما يمليه عليه واجبه كطبيب — فقال مم تشكو ؟ قلت لا يعنينى من امراض سوى النقرس ، وآلامه التى يعرفها من يكابدها — وقدمت له من حافظة القضايا علبة الكاوشيسن وهو عبارة عن وابور المطافىء الذى يلجأ اليه من تشتعل فيه نار هذا المرض — التهاب المفاصل — فنصح بألا أتناوله لأنه يؤذى الكبد ، وأتم الكشف — وانصرف وبعد نحو نصف ساعة أقبل شخصان يحملان سريرا ممزقة مرتبته وبدون مخدة ولكنه كان نعمة من نعم السماء وفضلا من الله لا أنساه .

● وقابلت فى المباحث نقيب المحامين ودار بيننا الحديث ...

ومرت الأيام الى أن جاء أحد ضباط المباحث يوم الاثنين ١٩٦٩/٩/١٤ وقال باكر سنذهب صباحا الى ادارة المباحث ، وقدرت أن الزيارة ربما كانت بسبب خطاب بادرت عند وصولى المعتقل واستأذنت فى ورقة وقلم وكتبته طالبا أن يحضر نقيب المحامين أو عمر المارية نقيب فرعى طنطا أو أحمد الخطيب عضو مجلس نقابة المحامين أو ابراهيم عبد الغنى سالم لأتحدث اليه فى شأن قضايا المكتب — وقلت فى الخطاب أنه لا ذنب للموكلين فيما فرض على ، وفعلا توجهت فى سيارة جيب صباح الثلاثاء ١٩٦٩/٩/١٥ صحبة أحد الضباط الى مبنى المباحث الذى كنت قد أمضيت به من قبل (منذ ١٩٦٩/٨/٣١) أحد عشر يوما حيث وجدت احمد الخواجه نقيب المحامين .

● ضابط المباحث لم يذكر لنقيب المحامين أمامى سببا واحدا لاعتقالى ...

أراد الضابط شوقى منيسى الانصراف فاستوقفته وقلت له تقدر تقول لنقيب المحامين ان كان أحد سألنى عن اسمى أو فى

شيء خلال المدة التي قيدت فيها حريتي ؟ ـ ولكنه امسك عن الجواب وانصرف ـ وقلت لأحمد الخواجه اسمعني في أمرين :

● **أولهما :** توفد الى ابراهيم عبد الغنى سالم المحامي بكشف القضايا الموجود على مكتبي لأتداول معه في شأنها ، وان يصدر قرار من النقابة بندبه ـ قال انه على استعداد للقيام بنفسه بهذا العمل ـ قلت له انى أشكره ، وأقدر ظروفه ، وان أعماله كثيرة وان غيابه في الخارج قد يجعلني أفضل أن يكون ابراهيم عبد الغنى سالم هو الذى يتولى ـ دون غيره ـ هذا العبء .

● **ثانيهما :** انني في رقبة نقابة المحامين بوصفي محاميا ـ وان عليه واجبا كنقيب ، وبوصفه عضوا في مجلس الأمة ، ورئيسا للجنة التشريعية فيه ، وأحد الظاهرين المؤيدين للعهد أن يسأل من يريد عن سبب اعتقالي فان أبدوا له سببا ما واقتنع به فعليه أن يخطرني دون أن يفصح عن السبب لأعفى نقابة المحامين من مسئوليتها عنى ـ باعتزالي عملي كمحام ـ وان عجزوا أو ذكروا سببا لا يشفع لهم في تقييد ـ حريتي ـ فعليه واجب ـ ولو تعزيزا لوضعه كنقيب أمام زملائه ـ أن يشير عليهم بما يمليه واجبه أو وضعه ، وأضفت انني قد أكون ضحية حاضرة ، ولا نعرف من سيكون الضحية القابلة طالما ان المسائل تسير بغير نظام ، أو قاعدة مشروعة ـ وانصرف ـ وعدت الى زنزانتي الى أن استدعيت منها بعد عشرة أيام الى مكتب قائد المعتقل حيث وجدت ابراهيم عبد الغنى سالم المحامي وفي حضور ضابط المباحث العامة استعرضت معه القضايا من واقع الكشف الذي أحضره معه ثم عاد مرة أخرى بعد أيام وزارني ثم انقطعت زياراته

● **المحامي العظيم والانسان الكريم ابراهيم عبد الغنى سالم**

وأشهد أمام الله ان كان في المحاماة من يعد في صدر من يمثلونها في أبهى صورة من الكرامة ، والعزة والاباء ، والوفاء ، والتفاني في أداء الواجب ، والاخلاص في القيام به فان ابراهيم عبد الغنى

سالم المحامى تعرف المحاماة فيه ابنها البار ، وتشير اليه ، وقد اطلعنى ــ بعد أن جمعتنا الأيام من جديد ــ على محاولاته لزيارتى فى المعتقل فلم يوفق فى سعيه ــ كما كاشفنى الموكلون عن مدى تقديرهم له ، وعرفانهم لجميله ، وتعاليه على ما الحفوا فيه من رجائه فى تقبل إتعاب اضافية فسما بنفسه ، وبصناعته عن مجرد السماح لهم بالخوض فيه ..

● ابنى عضو النيابة كان أصغر من مسهم قرار اعادة تشكيل الهيئات القضائية بالنقل الى وزارة الخزانة ...

كما افضى الى ابنى كيف كان ابراهيم عبد الغنى سالم أخا كبيرا له فى غيابى ، وتولى اقناعه بأن يتسلم عمله فى وزارة الخزانة حيث ابعد عن النيابة فى اليوم التالى لاعتقالى (١٩٦٩/٩/١) وكان يحز فى نفس ابنى أنه وقد حصل الى ليسانس الحقوق بتفوق وهو أصغر طالب فى كليته ، وعين مع زملاء دفعته معاونا للنيابة فى الاسكندرية ، ثم ثبت فى وظيفته بعد أن أمضى سنة الاختبار على الوجه الذى يتطلبه القانون ، وفى ١٩٦٩/٨/١٥ قدم استقالته من النيابة ليسافر الى الخارج لاتمام دراسته العالية ثم نصحته بأن يطلب اجازة بدون مرتب ، وارسل الطلب الى النائب العام للموافقة واذا بيوم ١٩٦٩/٨/٣١ يعتقل والده ، وفى اليوم التالى (وأثناء وجوده بالجلسة) يستدعى منها لأن قانونا صدر أعفى الكثيرين من وظائفهم ، وكان ابنى من بين القليلين الذين نقلوا الى وظائف أخرى حيث نقل الى وزارة الخزانة ، ونقل ابن اختى عبد السلام حتاته من وظيفته كرئيس للنيابة الى وزارة القوى العاملة ــ وظل ابنى رافضا تسلم عمله الجديد الى أن اقنعه ابراهيم عبد الغنى سالم وتسلمه وحظى بعناية الرجل النبيل بدر الدين ابو غازى ــ وكيل وزارة الخزانة فى ذلك الوقت ــ وكان العمل الذى تولاه ابنى يتبعه .

ثم أعيد ابنى الى عمله بالنيابة فى عهد الرئيس محمد أنور

السادات ــ حين كان محمد سلامة وزيرا للعدل ــ وسويت حالته وادرك فى الترقيات أقرانه ، وسافر فى ١٩٧٢/١٢/١٨ الى فرنسا موفدا من وزارة العدل فى منحة دراسية ونقل أخيرا الى مجلس الدولة لوظيفة نائب المعادلة لوظيفته فى النيابة العامة (أولىممتازة)، كما أعيد الى القضاء ابن أختى ثم رقى مستشارا بمحكمة استئناف المنصـورة .

● خطاب كريمتى ترسله لى من ليبيا الى المعتقل ...

ولا يفوتنى فى هذه الذكريات بالنسبة لمعتقل طرة السياسى أن أسجل صورة خطاب ارسلته كريمتى من طرابلس (ليبيا) حيث كانت تقيم مع طفلها ايهاب وقرينها ابراهيم محمد وصفى الذى كان يعمل خبيرا قانونيا بالمركز الوطنى للبحوث .

بسم الله الرحمن الرحيم

طرابلس فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠

أبى يا أعظم وأحب واغلى أب ..

أقبل يديك الطاهرتين يا أبى يا حبيب متجهة الى الله عز وجل السميع العليم راجية أن يطيل الله لنا فى عمرك ويبقيك لنـا ، ويمدك بصحة كاملة ، وعافية تامة ، وان يفك عنا هـذه الأزمة والمحنة وهو على كل شىء قدير ..

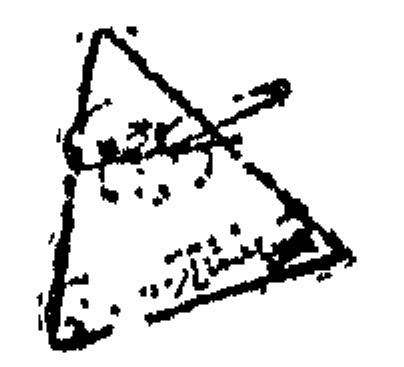
يا أبى الحبيب : ابنتك تصلى لله تعالى وقد دعت لك فى الليلة المباركة : ليلة نصف شعبان ــ وبعد أن أديت فرض الله تعـالى خصصت ركعتين لك ، ودعوته فيها أن يجمع شملنا جميعا على أحسن حال .

وقد فعل كذلك « ابراهيم » فهو يدعو لك فى كل ركعة يركعها وكل سجدة يسجدها ، وقد وصلتنى أخيرا خطاباتك الحبيبة الغالية بعد فترة انقطاع طويلة يعلم الله وحده ما عانيت فيها من اضطراب وقلق عليك .

وأرجو يا أبى العظيم ان تطمئن علينا جميعا فنحن بخير والحمد لله وينقصنا أن تكون معنا وان نطمئن عليك يا أبى العظيم يا غالى يا حبيب ...

ايهاب يقبل يدى جده العظيم وفى شدة الاشتياق لرؤيته ، ابنتك التى تدعو الله ليلا ونهارا لكى تعود الينا بسلامته وتقبيله .

● **معلبات الخضر والملابس محظورة بحجة الحالة الصحية ...**



والدى العزيز الغالى :

نبعث اليك باشواقنا وتحياتنا الحارة ، وقد وصلت جميع خطاباتك ولنا الشيك .

وقد سمحنا مرارا ملابس وكتب ومعلبات خضر ومربة ولكنهم رفضوا [illegible] سواء من المباحث العامة او المعتقل

الى ان [illegible] الاجراءات الصحية ارجو ان تكون بخير ولا تقلق علينا ابدا .

[illegible] منذ ثلاثة ايام [illegible] بالامانات .

مع تحيات الجميع

ابنك المخلص

[illegible] ٨/٩/١٩٧٠

والخطابان مدموغان بخاتم معتقل طرة السياسى قبل تسليمها الى :

ــ وكان من فضل الله أيضا أن صغرى أولادى الثلاثة أرادت أن تشد أزرى ، وأن تبرهن على أن ظروفى لا يمكن أن تحول دون المثابرة والاجتهاد فأرسلت ــ الى وأنا بالمعتقل ــ

نتيجتها فى كلية تجارة القاهرة من حصولها على تقدير جيدا جدا بما يستتبعه من المكافأة المقررة وهو التقدير الذى حازته أيضا عند حصولها على البكالوريوس عام ١٩٧٣/١٩٧٢

كما لا يفوتنى أن أسجل صورة الخطاب الذى قدمه الى طبيب اول المعتقل بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٩ .

« السيد طبيب معتقل طرة السياسى :

« تحية طيبة وبعد فأتشرف بأن أنهى الى سيادتك أننى رغم مداومتى على تناول الأدوية والتزامى التعليمات الخاصة بالتغذية فانه قد جد على زيادة فى نسبة البوليك ، وشعور بآلام أشد فى ساقى لهذا أرجو الموافقة على التصريح لى باحضار « كليم » أو مشاية ، أغطى به بلاط الزنزانة التى أقيم بها حاليا فى مستشفى المعتقل ولا يخفى عليكم أن عرضها أقل من مترين وطولها حوالى مترين ونصف ولا تدخلها الشمس والجو شديد البرودة فى فصل الشتاء وخاصة فى هذه الأيام .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام   عبد الفتاح حسن

وقد غادرت المعتقل عندما تم الافراج عنى دون أن أجاب الى هذا الطلب المتواضع .

ومن أسف اننى كنت أرى الاسرائيليين المعتقلين فى ذات المعتقل — يعاملون بأقصى ضروب الكرم ، ويتمتعون بأعظم قسط من العناية بهم ، والتهافت على الاستجابة لكل طلباتهم الى أن تم اخلاء سبيلهم جميعا ، وسافروا الى مركز تجمعهم فى باريس .. ومنها اتجهوا الى تل أبيب ، وغير تل أبيب ! !

وتذكرت انه كتب على أن أرى فى ليمان طرة الجواسيس الانجليز يعاملون فى سنة ١٩٥٨ أكرم معاملة ، كما كتب على مرة أخرى بمعتقل طرة السياسى فى عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ — (فى عهد

الرئيس جمال عبد الناصر) أن أرى الاسرائيليين يعاملون أيضـــا أكرم معاملة ... !

فى حين ان المصريين وأنا من بينهم نصيبهم ـ وفى وطنهم ـ ـ وبغير ذنوب ـ هو ما أشرت ـ فى هـذه الذكريات الى بعض أوضـاعهم ...

● مدرس اللغـة العربية أحمد سعيد هو الذى خلع ضرسى بالمعتقل ...

ومما يذكر أن أحمد سعيد ـ وهو مدرس لغة عربية ـ كان معتقلا بمعتقل طرة السياسى ـ بوصفه كان منتميا لجماعة الاخوان المسلمين وقد تولى مشكورا خلع أحد أضراسى حين اضطررت الى خلعه ، وتذكرت اننى خلعت ضرسا آخر فى السجن الحربى سـنة ١٩٥٧ وتولى خلعه مشـكورا ـ طبيب من أطباء الجيش هـو الدكتور اسماعيل رمزى .

وتركت فى السجن الحربى ضرسا ، وفى معتقل طرة السياسى ضرسا آخر ، وأحسب اننى لم أترك فى أيهما عقلى ، ولكن من المؤكد اننى فى كل من التجربتين لم أتخل عن ايمانى ..

● اعتقال دون سؤال ..

وقد حاولت ـ دون جدوى ـ أن أستكشف سببا لاعتقالى اذ لم يسألنى أحد فى شىء ، وقصارى ما بلغته فى محاولاتى أثناء اعتقالى أن تقييد حريتى وقع فى الليلة السابقة مباشرة على صدور القانون الخاص باعادة تشكيل الهيئات القضائية ـ ولا أعرف حتى الان علة انتقائى وحدى ، واختيارى دون سواى ـ ولست آسفا ـ ان صح ذلك ـ اننى تحملت بهذه المناسبة هذا النصيب ، وجنبوا أيا من رجال القضاء الذين عزلوا بعض ما قاسيت ومهما يكن من أمر فقد أعاد الى ذاكرتى هذا التصرف الذى وقع على القضاء ورجاله ـ

حديثا طويلا كان قد جرى بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٥٢ ــ حين كان مديرا لمكتب القائد العام ــ وقصدته لأحدثه بشأن المعتقلين بالثانوية العسكرية ــ وقلت له ان فريقا منهم أوفد الى من طلب منى اقامة دعوى أمام مجلس الدولة وانني نصحت لهم بالتريث ــ واضفت للرئيس جمال عبد الناصر ان لكل مظلوم بابين ، باب السماء وهو مفتوح بغير قيود ، وان الله أقرب الى المظلوم من حبل الوريد اذا دعاه ، وباب القضاء ، وذكرت له أن بعض المعتقلين رفعوا فعلا دعوى من مكتب المحامى محمد عبد السلام (المستشار السابق بمجلس الدولة) .

وما أن رفعوا الدعوى حتى وضعوا فى الحبس الانفرادى ــ تأديبا لهم على رفع الدعوى ــ وطال الحديث ، وكان فى حضور صلاح سالم ، وجميل سراج الدين ، ومنصور البدراوى ــ وكانت دهشتى كبيرة حين عقب الرئيس جمال عبد الناصر ــ بالنسبة لهذا الشطر من الحديث ــ مجاهرا بأن المحكمة لو قضت لصالحهم فان الحكم لن ينفذ !، وقد فسرت لى هذه العبارة القصيرة الصادرة فى سبتمبر ١٩٥٢ التصرفات التى تلتها ، من مخالفة للقانون وازدراء لأحكام القضاء ، وعزل لرجاله ، وفريق منهم ممن أصدروا أحكاما معينة لم تلق قبولا ..

* * *

الفصل التاسع

عـودة إلى الحـريـة •

● الافراج بعد اربعة عشر شهرا

● وبرقية شكر للسيد الرئيس محمد أنور السادات ، ولرئيس الوزراء الدكتور محمود فوزى ••

وتولى رياسة الجمهورية بالنيابة السيد الرئيس محمد أنور السادات فى ١٩٧٠/٩/٢٨ واستفتى الشعب فى رياسته للجمهورية بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٥ •

وفى يوم الخميس ١٩٧٠/١١/١٢ غادرت معتقل طرةالسياسى

وفى يوم السبت ١٩٧٠/١١/١٤ استأنفت عملى فى المحاماة ، وأرسلت برقية شكر للسيد الرئيس لانهاء اعتقالى ، وبرقيةاخرى للدكتور محمود فوزى رئيس مجلس الوزراء بتلك المناسبة •

● وكما حمدت الله فى كل شدة مرت بى ، حمدته هذه المرة ايضا ، ومحوت من نفسى كل أثر ، سائلا الله تعالى أن يجنبنا شرور أنفسنا ، وأن يطهر قلوبنا من الحقد ، وان يجمع الناس على الايمان به ، والثقة فيه ، والرضاء بقضائه ، وأن ((تقوم المحبة بين الناس مقام القانون)) •

فهـــرس

الجزء الأول

الجزء الثانى

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٤/٥٩٣



« ذكريات سياسية »

للوزير السابق

عبد الفتاح حسن المحامى

يحس المطالع لها بنبض الحقائق ، ويلمس منها مدى الدقة فى بسطها .

■ ويطل منها القارىء على مرحلة هامة انتصرت فيها حرية الصحافة ، وألغيت معاهدة ١٩٣٦ ، وشبت معركة للكفاح فاحترقت القاهرة ، وأقيلت وزارة الوفد برياسة مصطفى النحاس .

■ وتطوف الذكريات بالقارىء ـ فى الجزء الأول منها ـ بالحرية التامة للمعارضة فى البرلمان ، وبمضابطه عن قوانين الصحافة ، وبالغاء عقود الخبراء الانجليز بالجيش المصرى ، وبالاعتقال فى العهد الملكى ، ومنع النشر فى الصحف ، وقضاء مجلس الدولة .

■ ويقف القارىء على مدى خوف الملك فاروق من تصرفات النيابة العامة ضده شخصيا ، كما يعرف من الذكريات القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء برياسة مصطفى النحاس ، واعتراف بريطانيا بحق مصر وسيادتها على مياهها الاقليمية رغم احتجاج انجلترا ـ من قبل سفنها من المرور بقناة السويس .

■ ويطالع القارىء عن الاعتقالات ، واصداء جدران الحربى ، « ومحكمة الدجوى » وليمان طرة ، ومع السياسى الى غير ذلك من الأسرار ، والأخبار

نوفمبر ١٩٧٠ .

الثمن ٥٠ قرشا

دار الـ